جامعة بغداد
كلية القانون والسياسة

# الصهيونية
# بين الواقع الإقليمى والمتغيرات الدولية

الدكتور
حامد عبد الله ربيع
رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة
والأستاذ بمعهد الدراسات بجامعة الدول العربية

# الصهيونية

## بين الواقع الإقليمى والمتغيرات الدولية

نص المحاضرات التى ألقيت على طلبة قسم الدراسات العليا
بجامعة بغداد – كلية القانون والسياسة
فى
إبريل – مايو 1979

من الدكتور حامد عبد الله ربيع

رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة
والأستاذ بمعهد الدراسات بجامعة الدول العربية

مقدمة علمية

# حول التعريف بالأبعاد الدولية
# لظاهرة الصراع العربى الصهيونى

1- التقارب المصرى الإسرائيلى والتطورات السياسية فى المنطقة العربية :

تمهيد وإيضاح :

يخطئ من يتصور إن الوقائع السياسية تبرز فجأة بـــلا مقـــدمات. إن كـــل حدث هو خاتمة لتطور متعدد المراح سبق ذلك الحدث وأعد له بحيـــث أضـــحى نتيجة متوقعة لتقابل مجموعة من المتغيرات. ولعل هذا هو السبب الـــذى يســـمح للباحث السياسى بقدرة معينة على التنبؤ. إنه لا يعمل سوى أن يدع الماضى بـــين عبر الحاضر لرسم صورة المستقبل. كذلك كما أنه من الخطأ تصور أن الحـــدث السياسى يمكن أن يكون فجائيا فإنه من الخطأ أيضا الاعتقاد بأن متغيـــرا واحـــدا قادر على أن يتحكم ف تطور معين. إن العالم السياسى وبصفة خاصة فى الإطار الدولى عالم مركب ومعقد وأى موقف هو بدوره لقاء بين العديد من العوامل. قـــد يرتفع أحد هذه المتغيرات ولو مؤقتا وقد يضعف ولو خلال فترة معينـــة، ولكنـــه دائما يجد إلى جواره العديد من الأسباب التى لابد وأن تتفاعل فى بلورة الموقـــف وإضعاف خصائص معينة على التعامل مع ذلك الموقف.

هذه الحقائق تنطبق أيضا على القرار السياسى. يخطـــئ مـــن يتصـــور أن قرارا سياسيا معينا يأتى فجأة بلا مقدمات. أو أنه يـــتحكم ف صـــياغته وتحديـــد خصائصه متغيرا واحد. إن أى حاكم مهما بلغ من دكتاتورية هو عبد للإطار الذى يحيط به ويدفع به فى مسارات معينة. الحركة السياسية فى عالمنا المعاصر مقيدة بأكثر من متغيرا واحد وإرادة الحاكم ناجحا كان أم فاشلا، ليست سوى أحد هـــذه المتغيرات. قد يتضخم هذا المتغير يزداد وزنه الحقيقى أو قد يتقلص بحيث لا يعبر عن ثقله الفعلى، ولكنه يظل دائما متغير من بين عوامل متعددة كل منهـــا يملـــك استقلاله الذاتى.

وهنا تبرز وظيفة المحلل السياسى التى ترتفع عندما يقدر له أن يتعامل ولو من منطلق الفكر المجرد مع عملية إدارة الصراع القومى. المهمة الأولـــى التـــى يتعين على خبير السلطة المتخصص فى الثقافة السياسية هى أن يحدد تلك الخفايـــا والتى قد تغمض على الرجل العادى وأن يحيلها إلى متغيرات كل منها له موضعه من التطور العام المرتبط بالموقف موضع التعامل الحركى. وهي وظيفـــة تـــزداد

خطورة فى المجتمعات المتخلفة بصفة عامة والوطن العربى بصفة خاصة. والحاكم العربى الذى هو فى أشد الحاجة إلى هذه الخبرة العلمية يصير أكثر الحاحا فى الدول البترولية لعاملين آخرين أولهما لأن القيادات فى بلادنا لا تشعر بحالة التخلف : الثروة الفجائية بلا حدود وبلا مجهود تجعله يعتقد بأنه يملك المناعة والقوة وهو لا يملك فى حقيقته الأمر سوى بعض قشور اليسر و الرفاهية، وحديث التزلف الذى يسمعه من حوله بل ومن نفس القيادات الأوربية والأمريكية يجعله ينسى حقيقة وضعه فى العالم المتحضر، والأسطورة التى نرددها فى كل مناسبة عن عظمة الأباء والأجداد تنسينا أن ذلك لم يكن دون ثم وأن أمتنا أمة القيم والعمالقة كانت كذلك عندما عرفت وظيفتها الحضارية واحترمت قواعد وتعاليم الرسالة التى دعيت لأدائها وأنها منذ نسيت ذلك فإن تلك الأمة هى أيضا التى قدمت أسوا نماذج الوجود السياسى وأكثرها مدعاة للنفور والازدراء. العامل الثانى يرجع إلى أحد خصائص الطابع القومى العربى. لقد تميز العربى فى تاريخه الطويل ببلاغة الكلمة. ولكن هذه القدرة هى سلاح ذو حدين : إنها تزيد من قوة القوى بخلق القناعة والاستسلام من الطرف الأخر ولكنها أيضا تزيد من ضعف الضعيف لأنها تخلق مسالك التبرير والتفسير للأوضاع المتعفنة.

هذه الملاحظات هى وحدها التى تسمح بتفسير السياسة المصرية خلال الفترة التى نعيشها والتى تمتد منذ اتفاقية فك الاشتباك الثانى حتى هذه اللحظة فى خطوات متلاصقة متواصلة تمثل سلسلة متجانسة مع منطلقاتها الأولى.

فلنترك جانبا جميع الخلافات التى تثور بين القيادات العربية ولندع مؤقتا مهمة تقييم هذه الاتفاقية بالتأييد أو الرفض. ولنقف إزاء الدلالات العامة التى لا يستطيع المحلل السياسى أن يدعها جانبا دون أن يطرح ما تعنيه من معان :

أول ما يلفت نظر المحلل السياسى هو هذا السؤال : هل هناك سياسة عربية ؟ بمعنى هل هناك حد أدنى من قواعد التعامل مع مشكلة الشرق الأوسط تتفق حولها القوى المسئولة بحيث يمكن أن نستخلص منه حدا أدنى ولو فى أبسط مفاهيمه وبغض النظر عن المواقف الجانبية الجزئية أو العناصر الشاذة والاستثنائية التى يتكون من مجموعها إطار عربى للتعامل مع مشاكل المنطقة ؟

عن ما نعاصره ونشاهده على الأقل منذ حرب أكتوبر حتى هـذه اللحظـة يقطـع بالإجابة السلبية. فلماذا ؟ لماذا المنطقة العربية وعقب أكثر من نصف قـرن مـن الثورات والمتغيرات لا تزال لم تستطع أن ترتفع لأن تخلق لهـا سياسـة عربيـة واحة ؟ هذه المنطقة التى تمثل إقليما متكاملا ومجتمعا قوميا واحدا ؟ وتبرز هـذه الملاحظة اكثر وضوحا عندما نقارن العالم العربى بمنطقة أوروبا الغربية : هـذه الأخيرة رغم خلافاتها وحروبها العديدة ورغم تعدد قومياتها ورغم أنهـا لا تملـك أداة واحدة بالمعنى الحقيقى تعبر عن الإرادة والوعى الجماعى استطاعت أن تخلق تلك السياسة الموحدة ولو فى حدود ضيقة ولو فى نطاق لا يعدو أن يكون بعـض المبادئ الأولية للتعامل السياسى القومى. جميع المتغيرات التـى تحـيط بـالوطن العربى كانت أكثر مدعاة لدفع مفهوم السياسة الواحدة والموحـدة لأن تتكامـل : ويكفى أن نتذكر الخطر الصهيونى ودلالاته والثورة البترولية وإمكانياتها.

ويرتبط بهذا التساؤل تساؤل آخر لماذا لا يساهم الفكر السياسى فى مسئولية بخصوص وضع هذا الإطار العام للسياسة العربية المتجانسة ؟ أليسـت السياسـة حركة وهل يمكن للحركة أن توجد دون إطار متكامل من المدركات للتعامل مـع الوقائع ؟

وهذا يقودنا إلى سؤال ثالث : لماذا تعود العالم العربى أن يفاجا بالأحداث، قيادة ومحكومين، فإذا به يلهث وراءها غير مصدق وإذا به ينتقل من حيز الرصد والتفكير فى المواجهة إلى المهاترة والصوت المرتفع ؟

تساؤلات ثلاث تفرضها جميع الأحداث التى تعيشها منطقة الشرق الأوسط والتى فجرتها مجموعة الوقائع المتتالية لتبرز مدى ضعف وتهلهل القيادة المسئولة حاكمة كانت أم فكرية وعلمية تنتمى فقط إلى الطبقة المثقفة.

ولعله قد يبدو سابقا لأوانه أو من قبيل الخروج عن موضوع هذه الدراسـة أن نتساءل : هل يستطيع المفكر السياسى أن يقف صـامتا إزاء الأحـداث التـى تعيشها المنطقة ؟ هل يتعين عليه ، يقبل كيف يتحول مفهوم المشاركة من نبل فـى التفاعل الفكرى أساسه أن لكل مواطن الحق والالتزام بأن يدلى بدلوه فى مصـير

أمته إلى نوع من بيع الذات أساسه فقط استغلال الوقت لمصالحه الشخصية عن طريق بيع الفكر أو المزايدات الكلامية.

إن قناعتنا بأن مثل هذه المفاهيم وهى سائدة فى جميع أجزاء الوطن العربى ودون استثناء لا تعنى فقط إهدارا للآدمية ولكنها تخالف تقاليد آبائنا. وإذا كان على الجندى أن يرفع سلاحه فى لحظة معينة، فإن المفكر يتعين عليه أن يجعل من كلمته المتأنية الواعية السلام الذى يجب أن يظل دائما مرفوعا فى خدمة أمته. لقد ظل المفكر العربى متقاعسا عن أن يؤدى مهمته منذ ثورة أمته الكبرى حتى اليوم. وليس أدل على ذلك من أنه لم يستطع أن يفهم حقيقة المعركة التى واجهناها ونواجهها. وليس أكثر مدعاة للقناعة أن نلحظ كيف أنه لم يتنبأ بالحقائق المتجددة والمتوقعة منذ هذا الصدام حتى اليوم. وليس أشد حزنا على النفس من أن يلحظ المؤرخ كيف أن خلق الوعى القومى بالتكامل والترابط والمساندة لم يقدر له أن يمثل أحد المهام الحقيقية التى كان يجب على الفكر العلمى العربى أن يتصدى لها وبجدية وجسارة حقيقية خلال أكثر من نصف قرن من الزمان من المعاناة والتحدى الشعبى والجماهيرى.

فى هذه اللحظة التى يتعين علينا أ، نواجه فيها مرحلة جديدة من مراحل الفرقة والعداوة حيث الصدامات العربية قد تخلق نسيجا مهلهلا من الوجود السياسى، والتعامل السلمى مع ؟؟؟؟ ونعلم مدى وعيه وقدراته بما يعنيه ذلك من غمكانية بث السموم من جانب آخر وقد خضعت المنطقة من جانب ثالث إلى حملة تفتت للتكامل القومى وللانتماء التاريخى، هل يستطيع الفكر العربى أن يقدم ذلك الصوت الذى هو قادر على أن يعلن بثبات وصلابة " سوف أظل عربيا " ؟ هل سوف يستطيع الضمير العربى أن يمكن صوتا يذكرنا بنداء مماثل للصرخة التى انطلقت على لسان " سالومون " فى مواجهة المأساة التى انتهى إليها المجتمع الألمانى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ليؤكد إيمانه باستمرارية ترابطه مع تقاليده القومية ؟

2- الفكر السياسى العربى ووظيفته إزاء الأحداث التى تجتازهـــا منطقـــة الشرق الأوسط :

إن على الفكر السياسى العربى أن يتذكر أن وظائفه اليـــوم وإزاء الوضـــع الذى تجتازه المنطقة ليس مجرد المهاترة الصحفية وإنما تقع عليه أعباء جديدة أشد خطورة من جميع الالتزامات التى كان يجب أن ينفرد بها من قبل والتـــى تخلـــى عنها بأنانية وتخاذل.

أولاً : تبصير القيادات الحاكمة بخفايا الحقائق التى لا تملك تلك القيـــادات القدرة أو الصلاحية للمعرفة بها. لم تعد السياسة الدولية صنعة الهواة. وإذا كان قد فوض علينا بحكم واقع التخلف والاستعمار أن نخضع لقيادات لم تعـــد أو تؤهـــل للتعامل مع القوى الكبرى فليس أقل من واجب المفكر أن يبصر ومن التزام الحاكم أن يستمع . فيقبل هذا الأخير الرأى أو يرفضه. هذه مسئوليته أمام ضميره وأمـــام التاريخ. ولكن ولصالحه ولصالح نظامه السياسى، عليه أن يعرف كيـــف يصـــغر ويعى ما يقدم له من حقائق.

ثانياً : ويرتبط بتبصير القيادات الحاكمة بناء خطط التعامل مـــع الموقـــف. فلندع جانبا حديث الخيانة أو السذاجة ولنتذكر أن أى حاكم عربى مهما بلغت بـــه العشوائية فى التعامل فهو على قدر من الحنكة بحيث يعرف مصالحة، وهو لـــذلك يعلم أنه فى حاجة إلى نوع من التدبر لوضع أساليب وبدائل التعامـــل ولـــو مـــن منطلق المصالحة الذاتية. فليكن من حقه الاختيار ولكن عليه أن يتذكر أن الاختيار أيضا فى حاجة للدراسة وأنه لذلك فى حاجة إلى التعامل مـــع المحلـــل السياســـى يوضح ويهدى. الرئيس كيندى عندما كان يدعو مجلس أمته القومى، ورغم كل ما تميز به من قدرات خارقة، كان يطرح المشاكل وقود المناقشات وعندما يصل إلى مشكلة الاختيار يختفى من المجلس ويدع أعضاءه بحرية تامـــة ودون حضـــوره للتصويت على الحل الأمثل. وإذا كنا لا نستطيع أن تزعم أن قياداتنا قادرة على أن ترتفع إلى ذلك المستوى فليس أقل من أن تحاول أن تقرب ولو نسبيا مـــن دلالـــة التعامل العصرى مع القوى الفكرية.

ثالثا : تذكير الضمير الجماعى بضرورة الحذر والاستعداد لجميع الاحتمالات إزاء الأوضاع التى سوف تواجهها الأمة العربية. إن حالة الحرب خلقت التكتل وميزت بوضوح العدو من الصديق. وحالة السلم سوف تثير غيارا يمنع من رؤية الصديق الحقيقى أو مواجهة العدو الذى يقف ليتربص بنا وفى داخل منزلنا. سوف يكون هناك عدو يعيش بيننا ولو فى جزء من الأرض العربية ويتعامل معنا من منطلق الاحتكاك اليومى والتبادل التجارى والثقافى. بل وبغض النظر عن الظروف التى خلقت ذلك التطور دفاعا أو هجوما فقد تفجرت متغيرات اللعبة السياسية فإذا بالصداقة قد حلت محلها العداوة حتى بين أبناء الأمة الواحدة. ويكفى أن نتذكر أنه فى اللحظة التى سوف تختفى فيها المقاطعة بين إسرائيل ومصر فإن مصر سوف تخضع للمقاطعة العربية، ومهما يقال عن عدم حاجة مصر إلى التعامل الاقتصادى مع البلاد العربية فلنقف إزاء معنى ودلالة ذلك التطور. قد يدفع البعض بنماذج تاريخية مماثلة وقد يتحدث البعض الأخر عن خبرة عربية لا تختلف فى دلالاتها عن الموقف القائم إزاء الحروب الصليبية. ليس هذا موضع التشكك في صحة مثل هذه الوقائع أو التشكيك فى دلالاتها ولكن الذى يعنينا هو أن هذا الموقف يفرض وظيفة جديدة على الفكر السياسى العربي. إن عليه أن يصير بمثابة الناقوس الذى يدق مذكرا بالخطر فى كل لحظة بل ويضخم من ذلك الخطر ودلالاته حتى عند اختفائه بل وعليه أن يتحمل السهام المصوبة إلي صدره حتى ولو كان ذلك على حساب حياته.

رابعاً : وتبدو وظيفة أكثر خطورة عندما نتذكر أن الفكر السياسى العربى سوف يكون الأداة الوحيدة لخلق الترابط الجماعى والوعى المتكامل بالوحدة وقد تحطمت عناصر التجانس والتناسق فى الحركة بين القيادات العربية. إذا كان أصوات الطبقة الحاكمة لن تصير إلا تعبيرا عن الشعوبية والفرقة لتبرير الشرعية فإن المفكر السياسى يجب ألا يتكتل سوى حول التكامل الوحدوى والترابط المصيرى من منطلق التراث الحضارى والنظرة البعيدة المدى لحركة التاريخ.

3- هل هناك سياسة عربية موحدة ؟ خصائص السياسة العربية والأسباب التى منعت من خلق التجانس فى التعامل مع المشكلة الصهيونية :

فى أعقاب حرب أكتوبر خرجت مجلة الأيكونوميست بعدد يحمل غلافه السؤال التالى : ماذا يريد العرب ؟ هذا السؤال فى حقيقة الأمر خير تعبير عن عدم وجود أى حد أدنى للسياسة العربية المتجانسة فى مواجهة مشاكل الوطن العربى. فالسياسة العربية لا تعرف ذلك الذى تريده : إنها تسير مترنحة فى عالم تتحكم فيه قوى كبرى لم تعد تعرف إلا التخطيط البعيد المدى والقدرة على التعامل من منطلق الفاعلية والمصالح القومية : الموقف الدولى بخصوص أوضاعنا المحلية يتبلور حول حقيقة واحدة : جميع القوى المعاصرة تتفق حول نظرة أساسها منع العالم العربى من الوحدة. وهذا يعنى أن خصوم العالم العربى يمثلون بشكل أو بأخر جميع القوى الدولية ودون استثناء : الاتحاد السوفيتي، الولايات المتحدة الأمريكية حيث سوف نرى فيما بعد أن مصالحهما تتفق مع عدم قيام دولة كبرى فى المنطقة، الصهيونية وهى ليست موضع تعليق ولسنا فى حاجة لأن نتذكر أن إسرائيل خلف القوى الأعظم من جانب وخلف الرأسمالية العالمية من جانب آخر، أوروبا الغربية لا تقل عداوة رغم أنها بحكم أوضاعها التى تعيشها منذ الحرب العالمية الثانية تتخذ موقف الليونة والمرونة. بل أن اليابان التى لا اهتمام لها بالمنطقة من حيث التعامل السياسى لا يمكن أن تنظر إلى التنسيق الإقليمى العربى بما يعنيه من تقوية للطرف المتفاوض فى التعامل البترولى والتجارى نظرة ارتياح بل أن الأحداث الأخيرة تثبت أن دول العالم الثالث لم تعد نظرتها إلى المنطقة العربية تسيطر عليها عوامل التعاطف التقليدى وإنما تتحكم فيها متغيرات أخرى كنتيجة للطفرة فى الثورة البترولية. فى ظل هذه الحقائق كان يجب على القيادات العربية أن تصل إلى بناء إطار محدد ولو فى عناصره الأولى لخصائص التعامل مع مشكلة الشرق الأوسط. وليس علينا للتأكد من صحة الفشل الذريع فى هذه الناحية من أن نتذكر خصائص السياسة الخارجية العربية. وإذا كانت الأحداث الأخيرة والتى لانزال نعيش بعض فصولها قد فجرت خطورة هذه

الخصائص التى سوف نبرزها، فإن السياسة العربية كانت كـذلك ومنـذ نهايـة الحرب العالمية الثانية.

نستطيع أن نحدد هذه الخصائص التى تعبر عن ملامح السياسة العربية فى العناصر الست التالية :

( أولاً ) هى سياسة غير مخططة.

( ثانياً ) وهى سياسة متخلفة .

( ثالثا ) وهى سياسة لا تفهم مبدأ توزيع الأدوار.

( رابعاً ) وهى تتميز بضعف الإرادة الذاتية .

( خامساً ) وهى لا تزال تعيش فى عقدة الخوف من المستعمر الأجنبى.

( سادسا) وهى تعانى من انفصام فعلى بين المشـرق العربـى والمغـرب العربى.

هذه المتغيرات جميعها تقودنا إلى عنصر أساسى وهو عدم التخطيط. عـدم التخطيط الذى هو نتيجة لعدم عصرية السياسية الخارجيـة العربيـة. ولا تـزال القيادات العربية تتعامل مع المواقف الدولية والمشاكل الإقليمية من منطلق مفـاهيم العصور الوسطى وأوضاع التخلف والتبعية. السياسة العربية لهذا هـى سياسـة عشوائية ارتجالية. هى لا تعرف ما تريد بل إنها تترك إرادتها تدفع بها العواصف دون أن تملك القدرة على التحكم فى المواقف. وقد ترتب علـى هـذه الأوضـاع المختلفة أن السياسة العربية فى تعاملها الدولى وبغض النظر عن تطبيقـات ذلـك التعامل وبغض النظر عن المبادئ التى تسيطر على القيادات العربية فإنها تسـير دائما فى مسالك أربع ما كان يمكن أن تقود إلا إلى الفشل الذريع :

( أ ) الالتقاء بالثقل على جانب واحد فى التحرك الدولى.

( ب ) جعل التحرك من المنطلق الرسمى دون فهم أو الاهتمـام بالتعامـل غير الرسمى.

( ج ) جعل مفهوم التعامل يدور حول عمليـة المسـاومة بالإعطـاء دون الأخذ.

( د ) سياسة الصوت الواحد.

فالسياسة العربية عندما تتعامل دوليا تلقى بثقلها من جانب واحـــد. عنـــدما تعاملت مصر مع روسيا اعتقدت أن هذا يعنى قطع علاقاتها مع الولايات المتحـــدة الأمريكية. وعندما أعادت مسالك الاتصال مع السياسة الخارجية الأمريكية ظنـــت أن هذا يفرض إلقاء جميع القاذورات على القيادة السوفيتية. بل أن الســـعودية لـــم تتردد فى أن تسلك نفس السبيل : إنها تعتقد أن تعاملها مع ألمانيا الغربية أو فرنسا يجب أن يمر من خلال مسالك الاتصال الأمريكى. ورغم أن سوريا قـــد تعاملـــت بهذا الخصوص وكذلك الجزائر إلا أنها لم ترتفع بعد إلى الحنكة التى كانت قادرة بحكم موقعها الاستراتيجى فى الحالة الأولى وقدراتها الاقتصادية فى الحالة الثانية أن تحقق من خلالها سياسة متوازية تعيد للذاكرة سياسة ديجول عقب وصوله إلى الحكم فى فرنسا. يرتبط بهذا أيضا كيف أن السياسة العربية لا تستطيع أن تتصور صوتا مخالفا للكلمة التى تنطلق من الأداة الرسمية. إن كلمة المسئول عن السياسة الخارجية لا يجوز أن يعقبها إلا نوع من التصفيق المستمر. وهذا خطأ من حيـــث استراتيجية التعامل. العلاقات الدولية المعاصرة لـــم تعـــد أن تكـــون فقـــط بـــين الحكومات إنما هى أيضا بين الشعوب. وكان يجب على القيادات العربية أ، تفهـــم ما يقتضيه ذلك من توزيع للأدوار وخلق أسلوب للتعامل أساسه إعطاء كـــل قـــوة سياسية دورها الذى هى أصلح من غيرها لأدائه. عندما وصـــل كيســـنجر إلـــى موسكو بعد لزيارة الرئيس نيكسون خرجت عليه " البرافدا " بأسوأ مقال كتب عن الدبلوماسي الأمريكى فى تاريخ حياته. سياسة الصـــوت الواحـــد لا يمكـــن إلا أن تؤدى إلى إضعاف الطرف المتفاوض. ولعل خير نمـــوذج يؤكـــد صـــحة هـــذه الملاحظة أن نتتبع خبرة السياسة الإسرائيلية فى تعاملها أيضا مع القوى الأمريكية المترابطة والمساندة للحركة الصهيونية. على أن اخطر نواحى هذا النقص تقودنـــا إلى عدم قدرة الدبلوماسية العربية على فهم معنى عملية التفاوض. التفاوض هـــو نوع من البيع والشراء حيث المساومة تفرض عدم الثقة مع التظاهر بالثقـــة. وإذا كانت مصر تلم تقاليد طويلة بهذا الخصوص فإنها رغم ذلك خلال الفترة الأخيـــرة أثبتت عدم الفاعلية بل والفشل الحقيقى. طرد الخبراء الروس من مصر كان يمكن أنن يكون أساسا لعملية أخذ وعطاء واسعة النطاق. اتفاقية كامـــب ديفيـــد تعبيـــر

واضح عن عدم فهم هذه الحقائق. لا يزال الجانب العربى يعيش فى عـــالم مغلـــق من السذاجة متناسيا أن التعامل الدولى لا يخضع إلا لمنطق الغاية.

السؤال الذى يتعين علينا أن نطرحه من منطلق هذه الملاحظـــات العـــابرة التى حللناها بتفصيل أكثر فى مواضع أخرى هو التالى : لماذا لم تستطع القيادات العربية أن تخلق لنفسها حدا أدنى من عناصر السياسة الموحدة ؟ أو بعبارة أخرى ما هى المستلزمات التى تمثل المقدمات الضرورية لإمكانية خلق سياســـة موحـــدة ولو فى أبسط جزئياتها ؟ سؤال تفرضه علينا خبرة الأحداث التى نعيشـــها والتـــى تطرح سؤال آخر، كيف حدث أن تفرقت الأمة العربية ف قياداتها المسئولة حـــول أسلوب التعامل مع الوجود الصهيونى إلى ذلك المستوى الذى يكاد يفجـــر جميـــع عناصر التصور العربى لمشكلة الشرق الأوسط ؟

مستلزمات خمس يجب أن تتحقق لو أردنا ن نقف من الخبرة التى تعيشـــها موقف التأمل والتحليل والدراسة بقصد الوصول إلى ذلك المستوى :

1- وحدة فى المفاهيم والمدركات.
2- بلورة واضحة لمفهوم الأمن القومى العربى.
3- خلق حد أدنى للواء القومى الوحدوى .
4- جعل القرار السياسى من صنع المؤسسات الثابتة وليس فقط هو تعبيـــر عن اندفاعات أفراد أو زعماء.
5- خلق رأى علم محلى وقومى يستطيع أن يراقـــب ويرصـــد ويصـــحح المسارات فى حالة اغتيال عناصر ومستلزمات السياسة الواحدة المتجانسة.

مما لا شك فيه أن أحد العناصر الأساسية لإمكانية تحقيق السياسة العربيـــة الواحدة هو وجود وحدة متجانسة فى المفاهيم والمدركات وبصفة خاصـــة علـــى مستوى صانع القرار. وهنا تبرز واضحة خطورة الوظيفـــة التـــى يتعـــين علـــى المتخصص أن يقوم بها. كذلك تبرز مـــدى خطـــورة وظيفـــة مراكـــز البحـــوث والدراسات السياسية فى العالم العربى. إنها حتى اليوم لم تجعل أهدافها أن تخاطب صانع القرار بذلك القسط الأدنى من الثقافة السياسية. التى لابد وأن تقود إلى خلق التصور الواحد لدى الطبقات الحاكمة بغض النظر عـــن انتماءاتهـــا الشـــعوبية او

الحزبية. وتبرز هذه الحقيقة أكثر وضوحا عندما نتحدث من مفهوم الأمن القومى العربى. أحد عناصر قوة القيادة الحاكمة الإسرائيلية هو وضوح مفهوم الأمن القومى للدولة العبرية لا فقط فى كلياته بل وفى جميع جزئياته. العالم العربى الذى يملك أربعة عشر قرنا من الخبرة السياسية لم يستطع بعد أن يبلور عناصر ومقاطع محددة وواضحة لا منه القومى. وهنا تبرز مرة أخرى مدى تقاعس الفكر السياسى عن أدائه لوظيفته.

العناصر الثلاث الأخرى ترتبط بالتطور العام للمنطقة. دون خلق حد ادنى للولاء القومى الوحدوى ودون أن يتطور الجسد السياسى فإذا بقراره ينبع من عملية التفاعل بين المؤسسات الحكومية والشعبية والثانية التى تعبر عن جماعية القرار ولو بطريق غير مباشر فعلينا أن نعترف بأنه إذا لم تستطع أن نخلق الرأى العام القادر لا فقط على أن يصفق بل على أن يرصد ويراقب بحيث يستطيع أن يقوم من الخطأ أو على الأقل أن يخلق الخوف والرهبة من جانب الحاكم فلا موضع لإمكانية تصور تحقيق أى سياسة عربية موحدة. ومن هنا تبرز بوضوح حقيقة العلاقة الثابتة فى ظل الإطار السياسى الذى يعيشه الواقع العربى بين الظاهرة الديمقراطية والتطور الوحدوى.

4- الانفصام بين الفكر والحركة فى الواقع العربى وأسبابه :

لماذا لم يستطع حتى اليوم الفكر السياسى العربى أن يؤدى وظيفته بخصوص مشكلة الشرق الأوسط ؟ لماذا هذا الانفصام بين الفكر والحركة فغذا بالتحليل السياسى يعيش فى عالم ومقتضيات الواقع تتذبذب بين نماذج الفشل بمستويات المختلفة دون أى محاولة حقيقية للربط بين الإدراك العلمى والواقع العلمى ؟

فلنذكر القارئ بالنتائج التى وصلنا إليها فى غير هذا الموضع :

( أولاً ) اختفاء التقاليد القومية. منذ نهاية العصر العباسى الأول وحتى هذه اللحظة نستطيع أن نؤكد ودون مبالغة أن أية استمرارية حقيقية لكل ما له صلة بالتحليل السياسى قد اختفت من المنطقة العربية اختفاء كليا. فعقب الشعوبية جاءت التقاليد العثمانية ثم سرعان ما استقبلت المفاهيم الأوربية دون أى محاولة جادة وحقيقية سواء الإعادة ما انقطع أو لبناء ما هو أكثر تعبيرا عن الواقع الذى نعيشه ولكن من منطلق تراثنا الذاتى. وجاءت حركات الاستشراق لتزيد من تدعيم القناعة بأننا قوم لا نملك تراث فكرى سياسى ولا وجود فى تاريخنا لتقاليد التعامل مع القيم السياسية. وهكذا عندما فوجئنا بالحركة الصهيونية لم نجد أمامنا سوى أن نغرق مفاهيمنا بالتصورات والمدركات الغربية والأوربية شيوعية كانت أم رأسمالية.

( ثانياً ) عدم وجود مراكز معلومات عربية. العالم المعاصر يمتاز بالفيضان المستمر فى تدفع المعلومات. وتدفق المعلومات يثير العديد من المشاكل التى لا يستطيع العالم أن يواجهها بإمكانياته الفردية. ليست عملية الإنفاق التى تفرضها تعدد مصادر المعلومات، أو الإغراق الإعلامى الذى يكفى لتصور مداه أن نعلم بأن مجموع المجلات والدوريات المتخصصة فى العلوم السياسية يزيد على ثلاثة آلاف دورية، وما يفرضه ذلك أيضا من وجود أماكن متشعبة ومعقدة تتولى جمع وحصر وترتيب تلك المعلومات، بل يجب أن نضيف إلى ذلك أن هذه المعلومات فى حاجة إلى عمليات متتابعة من التنقية والتهذيب لا يمكن أن يقوم بها إلا متخصصون فيما يسمى بعملية الأرشيف حيث يتم وزن المعلومات وتقييمها ثم

إعادة تبويبها بما يتفق مع المصالح القومية ويزيد ويضاعف من خطورة هذه العملية ما نعلمه اليوم من أن أجهزة المخابرات تلجأ إلى إطلاق أخبار كاذبة بقصد إبعاد الأنظار عن الحقائق أو خلق البلبلة حول تلك الحقائق. أضف إلى ذلك أن عملية الإخراج المسرحى أضحت أحد قواعد تنفيذ السياسة الخارجية ويكفى بهذا الخصوص أن نعلم أن أكثر من صحيفة أوربية واحدة ومتخصصة أعلنت أن اتفاقية كامب ديفيد قد أعدت بجميع عناصرها وتصوراتها قبل لقاء الزعماء الثلاثة بفترة تتراوح بين الثلاث والست أشهر. وأن اللقاء لم يكن سوى مجرد تمثيلية معدة مسبقا. فما هو مدى صحة ذلك من عدمه ؟ سؤال لا يستطيع أن يجيب عليه فرد مهما بلغت قدراته ومهما بلغت إمكانياته، إن معلوماتنا جميعها قديمة ولا تعبر إلا عن وجهة نظر جنبية، وهى دائما محدودة جزئية وعشوائية.

( ثالثا ) أضف إلى ذلك عدم احترام العلماء. العالم العربى المعاصر لا يعرف علما للسياسة وعلماءنا فى أغلب الأحيان دخلاء على هذه الثقافة إن علينا أن نعترف أيضا بأن الإطار العام الذى تعيشه المنطقة لا يسمح لعلم السياسة بأن يتكامل. فالقيادات لا تعد أو تسمح كلمة الحقيقة. وخبرتنا المعاصرة فى التحليل السياسى تعنه مصادرها من التقاليد الأمريكية والتى استطاعت أن تحول علماءنا إلى أعوان وأنصار للنفوذ الأمريكي علينا أن نعترف بأن العالم الحقيقى فى التحليل السياسى لابد وأن يحتريه الخوف عندما يحاول أن يسجل خواطره ويسحن فقط من منطلق الحقيقة بلغة الوضعية الجامدة التى لا تعرف إلا الحياد وحث الضمير الذاتى هو الذى يتحكم فى التصور. كيف لا ولابد وأن يدور فى ذهنه كيف أن المنطقة تعاصر اليوم قوى أجنبية تقف من كل مفكر مخلص موقف الرصد والمتابعة ؟ أن استطاعت تطويعه فاهلا به يدفع للأمام وأن لم يستطيع تطويعه فهناك أسلوب آخر : التلويث أن لم يكن على الأقل خلق العقبات ودفع العالم الحقيقى لانغلاق والانطواء على نفسه ؟ إن ظاهرة الاغتراب لم تعد فقط قاصرة على المواطن العربى. بل إنها أكثر وطأة وأشد قسوة على عالم السياسة فى هذا المجتمع الذى أضحى وهو يشعر فى كل مواقفه شعورا بالقلق والعزلة والتخلي. ولماذا نذهب بعيداً ؟ إن علم السياسة لم يستطع فى أى مرحلة من مراحل الوجود

الإنسانى أن يؤدى وظيفته إلا فى مجتمع آمن بالحرية وتقبل النقد وعـرف كيـف ينحنى أمام الفكر الخلاق ؟ ولنتصور على سبيل المثال إلى عـالم مصـرى أدى واجبه بثقة وإيمان فى المجتمع العربى ومن واقع التفاعل مـع الأحـداث خـلال العشرين عاما السابقة على اتفاقيات السلام وهو يجد نفسه اليوم موضع النيل مـن قيادته من جانب وأعداء أمته السابقين من جانب آخر.

إن أمة السياسة لم تعد صالحة لأن تفهم معنى علم السياسة .

هذه المقدمات تفسر موقف القيادات العربية إزاء الوقائع والأحداث. إن أى باحث يتتبع مشكلة الشرق الأوسط ويربطاها بمجريات الأمور ومواقـف صـانع القرار وردود فعل الجماهير لا يملك إلا أن يتساءل : لماذا يبدو العـالم العربـى، قيادات وشعوبا، صحافة وعلماء مأخوذا إزاء الأحداث وقد صدمته المفاجأة بـين غير مصدق ومكذب ؟ ولماذا نلحظ ذلك التناقض الواضح بـين العـالم العربـى والعالم الخارجى بصدد أيضا مشكلة الشرق الأوسط ؟ بينما فى دول كالمجتمعـات الأوربية ورغم عدم اهتمام تلك المجتمعات بالمنطقة العربية ورغم عدم الانغماس الأوربى فى مشكلة الشرق الأوسط، نجد أن الوقائع والاحداث التى تصينا قد سبق تصورها وأعدت لها العدة للمواجهة والتعامل، لا تأتى على غرة ودون توقع وأن حدثت فالتعليق عليها موضوعية وباعتدال. فى مواجهة ذلك نجد العـالم العربـى يفاجأ بالأحداث أيضا المتعلقة بمصيره وما أن يقع إلا وتتوالى الانفعـالات حيـث تسيطر المبالغة والمهاترة دون النظرة المتأنية الهادئة.

ولنقد بعض النماذج :

( أولاً ) تأميم قناة السويس وحرب السويس الأولى : عقب اتخـاذ القـرار بالتأميم وإعلانه من جانب الرئيس جمال عبد الناصر فى 26 يوليـو عـام 1956 أجمعت جميع المصادر الإعلامية الأوربية عن توقع رد فعل عنيف لـن يقتصـر على مجرد قطع العلاقات وإنما لابد أن يصل إلى حركة تأديب عسكرى من جانب القوتين الاستعماريتين فى المنطقة أى بريطانيا وفرنسا. وابتداء من شهر أغسطس بدأ الحديث بثبات وتكرار واضح عن طبيعة التلاقى بـين المصـالح الإسـرائيلية والمصالح الاستعمارية الأوربية. ومع ذلك فقد جاءت عملية الإنـزال المعروفـة

لتصيب القيادة المصرية بصدمة هلع وبصفة خاصة عندما أعلن التوافق بين تل أبيب وباريس ولندن.

( ثانياً ) أهمية البترول العربى التى لم تقتنع القيادات العربية بخطورتها إلا فقط فى أوائل السبعينات. فى الوقت الذى خرج فيه بعض المسئولين فى منطقة الخليج عقب حرب الأيام الستة يهاجمون وبعنف أى فى صيف عام 1967 أى إمكانية لاستخدام البترول فى المعركة كان هناك تقرير يتداوله المسئولين فى الخفاء يتحدث عن المخاطر المخيفة التى لابد وأن يتوقعها العالم الغربى لاستخدام سلاح البترول فى أى صراع فى المنطقة، لو قدر لذلك نوع من التخطيط وتنسيق المواقف وهو تقرير يعود إلى عشرة أعوام سابقة على ذلك التاريخ وضع على ضوء نتائج حرب سيناء الأولى عام 1956.

( ثالثا ) حرب الأيام الستة التى لم يكن الفكر العربى يتوقعها إلا فقط خلال الأيام السابقة على الصدام العسكرى فى يونيو عام 1967. هذه الحرب توقعها جميع المحللون منذ حرب اليمن التى أطلقت العقال لإمكانيات وقوع الآبار البترولية فى منطقة الخليج بل ووقوع نفس المملكة العربية السعودية فى دائرة النفوذ السوفيتى. حرب الأيام الستة كانت موضع تنبؤ وتوقع منذ خمسة أعوام عل الأقل قبل حدوثها.

( رابعاً ) مجئ كتلة ليكود إلى الحكم فى انتخابات الكنيست عام 1977. عندما وصلت الأحزاب اليمينية المتطرفة إلى الحكم خرجت علينا الصحافة العربية وهى غير مصدقة ومن تتبع ما صدر من تصريحات المسئولين يخيل إليه أن ما حدث فى تلك الانتخابات كان بمثابة زلزال غير متوقع. العودة إلى الدراسات العلمية المنشورة بل والبعض منها باللغة العربية يجد كيف أن ذلك كان تطورا حتميا وأن أى محلل محايد كان يجب أن يدخله فى الاعتبار منذ عام 1973 أى قبل حدوثه على الأقل بأربعة أعوام. بل أن التقارير المنشورة من جانب مراكز الدراسات الاستراتيجية تعلن عن ضرورة حدوث ذلك التطور ابتداء من عام 1975.

( خامساً ) مبادرة الرئيس السادات والدخول فى عملية مفاوضات مباشـــرة مع القيادات الحاكمة فى تل أبيب والتى انتهت بتوقيع اتفاقيات السلام والانتقال إلى مرحلة تصدع عنيف فى العالم العربى بما يعنيه ذلك من اضطراب واضح لكل ما له صلة بالتعامل فى المنطقة. إن هذا التطور ليست إلا النتيجة المنطقية والطبيعية لاتفاقية فصل الارتباط الثانية فى سبتمبر عام 1975 وكان على القيادات العربيـــة أن تتوقع ما حدث فى عم 1979 على الأقل منذ توقيع تلك الاتفاقية التى تضـــمنت جميع تلك العناصر المعدة والمهيأة لا فقط للاعتراف بإسرائيل ولكن المهيئة لـــذلك المناخ العام الذى كان لابد وأن يقود إلى فتح باب التعامل الدبلوماســـى والثقـــافى والاقتصادى مع الدولة العبرية.

ترى هل تفهم اليوم القيادات العربية مدى مسئوليتها إزاء عدم فـــتح بـــاب الخبرة السياسية العلمية لتساهم بنصيبها فى إضاءة الطريق أمام التعامل مع مشكلة الشرق الأوسط ؟

5 – الصهيونية بين الواقع الإقليمى والمتغيرات الدولية :

موجز وإحالة :

التعامل مع الواقع العربى بقصد اكتشاف حقيقة وخصائص الموقف الذى يسيطر على المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية حتى اليوم يفترض كمقدمة ثابتة محالة اكتشاف حقيقة المتغيرات التى تتحكم فى تشكيل حقيقة ذلك الموقف. لا تزال القيادات العربية غير واعية بالتطورات الدفينة التى أصابت التوازنات الدولية والتى كان لابد وأن تعكس أثارها على المنطقة. وهى تطورات بدأت منذ الخمسينات وراحت تتشابك وتتعمق فى جذور الواقع الدولى فإذا بها فى هذه اللحظة بمثابة الأخطبوط الذى يحيط بالإرادة العربية بل ويخلق حالة شلل حقيقى فى نفس المنطق العربى يمنعه من رؤية هذا الواقع. ويكفى أن نتذكر بهذا الخصوص ملاحظتين. الأولى وتدور حول طبيعة موضع المنطقة العربية من الاستراتيجيات الكلية الكونية. والثانية ترتبط وتقدم دلالتها عند متابعة أساليب التعامل مع المنطقة من جانب كيسنجر فى أعقاب حرك أكتوبر.

العالم المعاصر حتى الحرب العالمية الثانية لم يكن يعرف من الاستراتيجيات الكونية سوى فقط النموذج الأنجلوسكسونى. ورغم أن فرنسا كانت لها مكانتها ونفوذها لكنها من حيث الواقع لم تكن سوى دولة من الدرجة الثانية : مقفلة ومتقوقعة حول البحر المتوسط تعيش فى أسطورة من الادعاء التى لا تعبر عن وزنها الحقيقى والتى تستمد مصادرها الوحيدة من تلك الهالة التى أضفتها عل نفسها باسم الثورة الكبرى.

بريطانيا ذات الإمبراطورية التى لا تغرب عنها الشمس هى وحدها التى كانت تملك تلك النظرية المتكاملة للتعامل الدولى على مستوى الإرادة الكونية. تتحكم فى تصوراتها بهذا المعنى حقيقتين أساسيتين : الطبيعة القومية لبريطانيا من جانب والموقع الجغرافى من جانب آخر. سياستها كانت تتبع بهذا المعنى من مبدأين أساسيين : ألا توجد قوة وحيدة متحكمة فى أوربا من جانب وأن تظل تعاملاتها الدولية تمثل الاستمرارية الثابتة من حيث عناصر الاتصال من جانب آخر. بريطانيا من ثم لم يكن يحنيها من منطقة البحر المتوسط وبصفة خاصة

منطقة الشرق الأوسط سوى تأكيد هذين المبدأين فهى لا تقبل أى موقف يسمح لقوة واحدة من السيطرة على القارة الأوربية وهى ترفض إمكانية وجود قوة معادية تهدد مواصلاتها عبر تلك منطقة الشرق الأوسط. النظرة الثابتة إلى ذلك العالم العربى كانت على انه يؤدى دورا ثانويا تابعا فى استراتيجيتها الكونية ما اعقب الحرب العالمية الثانية وما ارتبط بذلك من اختفاء بريطانيا وفرنسا كقوى عظمى وحلول موسكو وواشنطن كان لابد وأن يغير من معالم التعامل مع المنطقة. فكلا الدولتين تمثلان قوى غير أوروبية من جانب بما يعنيه ذلك من اختفاء لتقاليد التوازن كما عرفتها السياسة البريطانية. كذلك من جانب أخر كلا الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية يمثلان ما يمكن أن يسمى اليوم فى فقه التعامل السياسى باصطلاح الدولة – القارة حيث كلا منهما تملك اكتفاءات ذاتيا يجعل منها قوة قادرة على أن تتحكم فى تعاملاتها الخارجية من منطلقات تختلف اختلافا جذريا عن تلك الأوضاع التى مثلتها بريطانيا العظمى. ارتبط بذلك أيضا تطور عميق الأبعاد فى كل ما له صلة بظاهرة الاتصال. ثم جاءت متغيرات جديدة برزت وتبلورت خلال الربع الثالث من القرن العشرين بحيث أضفت على المنطقة دلالة جديدة ما كان يمكن تصورها خلال الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية. أول هذه العناصر يعود إلى بروز الأهمية البترولية وما ارتبط بذلك من تراكم للثروات فى المنطقة. ثم جاء يكمل هذا المتغير الخوف العميق الذى راح يسيطر على القيادات الغربية كنتيجة لاختلال التوازن الكمى فى العلاقة بين الجنس الأبيض والشعوب الملونة. رغم أن هذا التغير قد يبدو محدود الأهمية إلا أنه فى حقيقة الأمر بشكل أحد المداخل اللازم فهمها لنستطيع أن ندرك التعاملات الدولية المعاصرة. هذه المتغيرات من بين عناصر جديدة خلقت إطارا مختلف للتعامل مع منطقة الشرق الأوسط كان لابد وأن يفرض تغييرا كليا وشاملا فى الوزن الاستراتيجى للمنطقة. هذه الأوضاع جعلت من هذه المنطقة التى تمتد من الهند شرقا حتى ليبيا غربا ومن تركيا شمالا حتى الحبشة جنوب مركز الثقل الحقيقى لجميع علاقات التوازن بين موسكو وواشنطن. حول هذه المنطقة تدور اليوم لعبة ضخمة سوف تحدد مصير التحكم فى الأسرة الدولية.

فهل فهمت القيادات العربية حقيقة هذا التطور فى الإطار الدولى وما تعنيه من صراعات وبما تفرضه من تدخل متغيرات جديدة ؟

الملاحظة الثانية والتى تنقلنا إلى ميدان الخبرة العربية فى الأعوام الأخيرة رغم أنها قد تبدو لأول وهلة ولا صلة لها بهذه الملاحظات الأولى تنقلنا إلى متابعة حقيقة التعامل من الجانب العربى فى أعقاب حرب أكتوبر.

أن المتتبع لتاريخ المنطقة يلحظ كيف أنها لا تزال تعيش فى أوهام القرن التاسع عشر وأن قياداتها حتى هذه اللحظة تتعامل مع مشاكلها بلغة ومنطق العصور الوسطى. وإذا كانت البلاد العربية فى مجموعها قد خرجت من مأساة الفترة الاستعمارية فجأة إلا أن بعض الدولة العربية وبصفة خاصة مصر قدر لها من الخبرة فى التعامل الدبلوماسى ما كان يفرض عليها قدرا من الحنكة والدراية بحيث يجعلها واعية بحقيقة التطورات التى يعيشها العالم المعاصر. على العكس من ذلك فإن الثورات التى انفجرت فى المنطقة لم تكن إلا منطلقا لنوع من الغوغائية الذى لم نعرفه فى تاريخنا الطويل. باسم أهل الثقة استبعدت من ميادين التخصص المهنى الكفاءات والقدرات. المحصلة النهائية هى مجموعة من الأخطاء المتراكمة التى وقعت فيها القيادات العربية بشكل أو بآخر حيث اندفعت تحقق أهداف أعدائها بلا وعى ولا تدبر. رغم أنه قد يبدو متضمنا شيئا من المبالغة إلا أن الحقيقة المؤلمة التى يجب أن نعترف بها هى أنه لا توجد فى العالم المعاصر قيادات على ذلك القسط من الاندفاع وسؤ التقدير الذى تمثله القيادات العربية. حتى فى المجتمعات المتخلفة فإنها تملك مستوى ولو متواضعا من حيث الحنكة والبراعة. فلنتذكر اندیرا غاندى فى الهند وسوكارنو فى أندونسيا بل وعيدى أمين فى أوغندا. ولنعيد إلى أذهاننا ما حققته المكسيك فى أمريكا الوسطى وما استطاعت أن تقيمه البرازيل من نموذج للتنمية فى أمريكا اللاتينية. ماذا قدمت المنطقة العربية رغم جميع إمكانياتها سوى الفشل الذريع فى تعاملها مع جميع مشاكلها ؟ ولنقف إزاء نموذج واحد : استغلال النجاح غير المتوقع فى حرب أكتوبر.

مما لا شك فيه أن معركة أكتوبر تمثل لحظة حاسمة فى تاريخ المنطقة. لقد أثبتت قدرة المقاتل المصرى على أن يستوعب التكنولوجيا الحديثة وهى أبــرزت للعالم ما تعنيه مخاطر سلاح البترول. ولكنهــا أيضــا قــدمت بصــورة قاطعــة وصريحة ما يثبت تخلف القيادات العربية. ماذا فعل كيسنجر ســوى أن يجهــض التضامن العربى وأن يحيا النصر غير المتوقع والنجاح الفجائى إلى موجهة تخــدم سواء مصالح السياسة الأمريكية أو أهداف الدولة الصهيونية ؟ كيسنجر لــم يكــن ساحرا ولكنه طبق المفاهيم العلمية فى أبسط صورها. إدارة الصراع، هذا المفهوم الذى أضحى اليوم يسيطر على الفقه السياسى لا يعدو أن يكــون عمليــة تصــور وتدبر ثم تلاعب المتغيرات. التطور يعنى تحليل الموقف واعادته إلــى متغيراتــه الأساسية. والتدبر هو فى حقيقته ليس سوى نقل الموقف من وضعه القــائم إلــى وضعه المتوقع فى المستقبل القريب أو بعبارة أخرى التعامل مع ديناميات الموقف بقصد إطلاق إشاعات الماضى والحاضر على المســتقبل. هــذه العمليــة تنتهــى باكتشاف المتغير الأصيل الذى يسمح بالتلاعب فى الموقف وعندئذ يبــدأ التعامــل بأن يمتطى رجل إدارة الصراع ذلك المتغير ويقود الموقف إلى مــا يتفــق مــع مصالحه. وهذا ما فعله كيسنجر : حلل الموقف فى منطقة الشرق الأوسط واكتشف أن المتغير الأصيل هو الإرادة المصرية. ومن منطلق ذلك اســتطاع أن يطــوع الإرادة المصرية بعمليات مختلفة تبدأ بغسيل المخ المنظم إلى حد الإغراء المــادى وتشجيع التطلعات الطبقية وتعميق العقد النفسية فإذا به يقلب جميع عناصر الموقف لصالح كلا السياستين الأمريكية والصهيونية. أن الباحث السياسى لا يســتطيع أن يقف دون تأمل إزاء مقارنة ضرورية بين حرب الأيام الستة والهزيمة المصــرية العربية قد وصلت إلى حد لم تعرفه تلك المنطقة فى تاريخها من جانــب والقــوى العربية متفرقة ومهلهلة من جانب آخر، وحرب رمضان وقد اســتطاعت القــوى العربية أن تتحكم ف ميدان المعركة وأن تزلزل الكيان الإسرائيلى وقــد تجمعــت الدول فى تلك المنطقة حول الدول المقاتلة فى إرادة تضامن مطلق. فــى أعقــاب حرب الأيام الستة رغم ذلك ظلت إرادة الصمود تسيطر على الموقف ورغم جميع

العناصر السياسية وعدم الثقة فى المستقبل بينما فى حرب أكتوبر لم تستطيع القوى العربية أن تستغل ذلك النصر

فإذا بها فى أقل من عامين وقد تحولت إلى نسيج مهلهل من الفشل لمـــاذا ؟ فى الموقف الأول كانت هناك القيادة التاريخية الناصرية فـــى الجانـــب العربـــى يساندها ويقف خلفها الملك فيصل بحنكته وبعد نظرة وارتفاعه عـــن المهـــاترات الفردية. على العكس من ذلك فى الموقف الثانى فقد اختفى القائدان العظيمان بينما ظهر فى الجانب الأمريكى رجل عرف كيف يسيطر على الموقف ويـــتحكم بـــل ويتلاعب فى الإرادات العربية.

والخلاصة أنه قد آن لنا أن نفهم كيف أن مستقبل هذه المنطقة إنما تـــتحكم فى متغيراته عناصر تنبع من الإطار الدولى والقوى الخارجية وأى محاولة حقيقية لفهم طبيعة وخصائص الواقع العربى كتعبير عن الفشل السياسى لابد وأن تنبع من المحاولة الجادة الهادئة للتمييز بين متغيرات الموقف من منطقة الشرق الأوســـط. أن القائد السياسى بمثابة رجل الحركة العسكرى عليه أن يتحسس مقدما أرضـــية المعركة ويقدر المعرفة الدقيقة بأرضية التعامل العضوى بقدر احتمالات نجاح ذلك التعامل. كذلك على الزعيم السياسى أن يكتشف حقيقة الموقف بحيث يســـتطيع لا فقط أن يفهم مواضع الضعف ونواحى القوة بل. وبحيث يكتشف تلك الحقائق التى تمثل معالم الموقف وأن يميز فيها بين المتغيرات الأصلية والأخـــرى التابعـــة وأ، يزن كل من المتغيرات الأصيلة بحيث يستطيع أن يحدد لا فقط هل هو قادر علـــى أن يتعامل معها بل وأسلوب ذلك التعامل هل يستطيع أن يمتطى ذلك المتغير أم أنه يتعين عليه أن يدور حوله دون أن يصطدم به ودون أنن يخلق من التعامل مع مثل تلك المتغيرات عقبات تقف من أهدافه موضـــع التعـــارض والتنـــاقض. الـــزعيم السياسى الحصيف هو الذى يستطيع أن يطوع الواقع لإرادته من جانـــب وبحيـــث يصير قادر من جانب آخر على تطويع إرادته للتعامل مع ذلك الواقع : عليـــه أن يفهم كيف يخلق منطق التعامل وإن يجعل مبادراته جديدة لا يتوقعها أحـــد ولكـــن بحيث تنبع من طبيعة الموقف وخصائص الحقائق التى يســـترها ذلـــك الموقـــف. القيادة السياسية حنكة وتمرس، والمفاجأة التى هى إحدى خصائص الحنكة القيادية

لا تعنى الطيش ولا الاندفاع. وإذا كانت القدرة على المغامرة هى إحدى خصائص القائد السياسى فإن الاستهتار وعدم الحساب لحقيقة المخاطرة واحتمالاتها يحكم على المتعامل بأنه لا يصلح للقيادة السياسية.

وعودة إلى نقطة البداية. فلنتذكر دلالة التاريخ : فى كل محاولة للتماسك وخلق الإرادة العربية القاهرة والواحدة فى العصر الحديث، انتهى التطور بالفشل الذريع نتيجة ضربة جاءت من الخارج. محمد على فى أوائل القرن التاسع عشر وجمال عبد الناصر فى منتصف القرن العشرين. الدلالة واضحة فى أكثر من بعد واحد. من مصر نبعت محاولة خلق الإرادة العربية الواحدة، ومن العالم الغربى جاءت الضربة القاصمة. وفى كلا التطبيقين اثبتت القيادة العربية عدم وعى حقيقى بالمتغيرات الدولية : محمد على تحدى الدولة الأوربية دون أن يسبق ذلك تجميع للقوى العربية وخلق الفرقة فى داخل القيادة الحاكمة العثمانية من جانب وهو من جانب آخر وثق وبسذاجة فى الوعود الفرنسية . جمال عبد الناصر لم يفهم معنى ودلالة الخبرة التى عرفتها مصر فى فترة حكم محمد على. وهكذا انزلق بدوره فإذا به لعبة فى يد القوى الدولية تنتهى بامتصاصه والقضاء علي تجربته بلا رحمة. فهل آن للقيادات العربية أن تفهم حقيقة اللعبة الدولية التى يتعين علينا أن نتعامل معها وأن نستخدم من منطلقها مسالك تسمح لنا بالبناء الذاتى والقدرة على التحدى ؟

فلنحاول أن نحدد هذه المتغيرات قبل أن نعالج كلا منها على حدة. على أننا قبل أن ننطلق فى هذه المحاولة علينا أن نتذكر حقيقة واضحة كثيراً ما تخفى على الأذهان. إن مشكلة الشرق الأوسط ومشكلة التواجد الصهيونى فى الجسد العربى ومشكلة الصراع الدولى حول المنطقة العربية هى فى حقيقة الأمر بمثابة الأوانى المستطرقة بحيث أن أيا منها تقود إلى الأخرى مما لا شك فيه أنه من المنطلق التاريخى هناك تميز بين هذه المشاكل الثلاث : مشكلة الشرق الأوسط تقودنا إلى مسألة الرجل المريض ونهاية الحكم العثمانى، مشكلة التواجد الصهيونى تتمركز فى الربع الثانى من القرن العشرين، مشكلة الصراع الدولى بالمعنى الذى سبق وحددناه تعود بنا فقط إلى أعقاب الحرب العالمية الثانية. ولكن هذا التمييز ليس

لغة التعامل الحركى. الواقع الذى نعيشه يجب أن يكون واضحا بحيث يخلق الترابط بين هذه المشاكل الثلاث فإذا بكل منها مقدمة وخاتمة للمشاكل الأخرى. فمشكلة الشرق الأوسط هى تعبير مقنع عن مشكلة التواجد الصهيونى. ولن تحل جميع المشاكل بالشرق الأوسط أن لم تتم تصفية ظاهرة التواجد الصهيونى فى المنطقة. هذا التواجد الصهيونى هو التكئة التى باسمها ومن خلالها تستطيع القوى الكبرى أن تتعامل مع المنطقة. رغم ذلك فإن عملية التمييز بين المتغيرات على مستوى كل من هذه المتغيرات الثلاث ضرورة لاغنى عنها لو أردنا خلق التصور الذى هو مقدمة للحركة. هو عملية تبسيط لا تسعى إلا لتحديد تضاريس التعامل الفكرى كمقدمة يستطيع من خلالها رجل الحركة أن يطلق قدراته العملية للإحاطة بالموقف وتطويعه لأهدافه وهذا يفسر من جانب آخر كيف أن إحالة موقف إلى مجموعة من المتغيرات أى استقطاع عناصر الموقف وإعادة بنائها فى هيكل نموذجى صالح للتعامل الفكرى لابد وأن يكون دائما نسبيا. كذلك فإن محاولات إضفاء الوضعية المجردة ضرورة لازمة تفرض الكثير من الحرص والحذر لا فقط فى إبراز المتغير بل وفى وضعه وترتيبه التصاعدى من حيث الأهمية المطلقة والنسبية.

كذلك علينا أن نفهم كلمة متغيرات متولية بشئ معين من المرونة. والتقاليد العلمية السابقة على النصف الثانى للقرن الذى نعيشه تعودت أن تميز بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية وتجعل هذه الكلمة الأخيرة مرادفا لاصطلاح السياسة الدولية ولو من منطلق قومى. خبرة الأعوام العشرين الماضية قدمت لنا نموذجا جديدا تعود الفقه أن يطلق عليه كلمة السياسة الإقليمية. أضف إلى ذل أن تقاليد التطور الديمقراطى أدخلت مفهوم الحكم المحلى والتسيير الذاتى للمرافق الإقليمى كأحد مسالك التعامل القومى. وهكذا أضحت مستويات التعامل السياسى على الأقل أربعة كل منها متميز عن الأخر وكل منها ذا طبيعة مختلفة : سياسية محلية، سياسية قومية داخلية، سياسة إقليمية، سياسية دولية. وإذا كان المستويات الأول والأخير يبرز كل منهما بذاتية واضحة لا تسمح بالشك أو الغموض فعلى العكس من ذلك كلا المستويين الثانى والثالث أى السياسة القومية الداخلية والسياسة

الإقليمية لابد وأن يتشابك كل منهما مع الأخر بحيث يفرض هذا التشابك الكثير من الغموض والاضطراب فى التعامل السياسى. مشكلة الصراع العربى – الإسرائيلى تمثل على الأقل مستويات ثلاث : فهى ترتبط بالسياسة القومية الداخلية، وهى تثير مشكلة السياسة الإقليمية لجميع الدول العربية، وهى تعبير وأداة للتعامل الدولى فى المنطقة. تحليل المتغيرات الدولية يجب أن يفهم بالمعنى الواسع أى سواء بمعنى القوى الكبرى التى لا تنتمى إلى المنطقة أو بمعنى القوى الإقليمية التى زعم انتمائها إلى المنطقة إلا أنها تعبير عن البعد الدولى للتعامل مع المشكلة.

6- التعريف بموضوع الدراسة، الظاهرة الصهيونية وتطور الصراع الدولى حول المنطقة العربية :

فلنحدد موضوع هذه الدراسة وهدفنا من العودة إلى التعامل الفكرى مع الظاهرة الصهيونية بوضوح ودقة. لقد سبق فى أكثر من موضع واحد أن هاجنا الفقه العربى فى بعدين أساسيين : السطحية من جانب والتخاذل من جانب آخر. فالفقه العربى عاش حتى اليوم يردد المفاهيم والمدركات السائدة فى التقاليد الأوربية والأمريكية والتى تنبع فى حقيقة الأمر من تقاليد رسبتها الدعاية الصهيونية وحركة التجديد اليهودى والتى تعود على الأقل إلى أعقاب الثورة الفرنسية مباشرة أى بداية القرن التاسع عشر. وإذا به ويلا وعى يصير بوقا للدعاية الإسرائيلية بحيث أضحى هذا الفقه العربى هو أداة الحركة الصهيونية فى تعميق الخوف وعدم الثقة الذى سيطر على قياداتنا العربية على الأقل فى قسط هام منها فلم تعد قادرة على عملية المواجهة وانساقت وراء الاستسلام دون أى رغبة حقيقية فى المقاومة. مما لاشك فيه أن الرخاوة وعدم التماسك القومى قد ساعد على ذلك ولكن يجب أن يتعرف المثقفون العرب بأن مسئوليتهم بهذا الخصوص حاسمة. وهكذا خرج عالم بريطانى يصرخ داعيا الفقه العبى لأن يحدث الرأى العام العالمى بقصة الصراع العربى الصهيونى يرويها أحد مؤرخى العروبة الإسلامية. ولكن دون جدوى. ونحن إذ نتصدى اليوم لهذه المهمة فى محاولة يائسة لإيقاظ الوعى القومى لا نفعل سوى أن نجمع تلك المجموعة من المدركات التى استطعنا أن نطرحها ونعمق جزئياتها خلال خمسة عشر عاما من البحث الدائم المستمر، أى خلال حياة رجولة كاملة من الانقطاع والانكباب ورغم جميع التضحيات، فى إطار مبسط من التصور فى تناول أى قارئ أو مثقف وذلك دون الحديث عن المتخصص. على أننا لا نجعل من مجرد سرد التاريخ هدفا فى ذاته بل نحاول من خلال استقراء الماضى ووصف الحاضر إطلاق لنظرتنا على المستقبل.

رغم ذلك فإن هذه التأملات التى نسعى للإجابة على مجموعة من الاستفهامات لا يستطيع عالم السياسة أن يتركها جانبا دون مواجهة صريحة تنطلق

من مقدمتين أساسيتين : الأولى أن التقاليد العربية لم تفهم حتى اليوم حقيقة الصراع العربى الصهيونى وقد آن الأوان لمراجعة قاسية بهذا الخصوص. لقد ظل هذا الصراع ينظر إليه على أنه مجرد صدام بين قوميتين. وهذا إنما يعكس صورة جزئية تشوه الحقيقة. الصهيونية تملك أبعادا ثلاث : هى مشكلة قومية وهى وضع إقليمى وهى أيضا تملك بعدها الدولى. ويجب أن يكون فهم تلك الظاهرة من منطلق توازن فكرى وتعامل ديناميكى بين هذه الأبعاد الثلاث. كذلك فإن حقيقة مشاكل المنطقة بما فى ذلك مشكلة الصراع العربى الصهيونى هو التدخل الخارجى وعدم قدرة المنطقة على خلق أداتها الذاتية. لقد فشل العالم العربى ثلاث مرات فى تاريخه المعاصر : الأولى فى تجربة محمد على، والثانية الثورة العربية خلال الحرب العالمية الأولى، والثانى انتفاضة جمال عبد الناصر، وجميع هذه النماذج من الفشل إنما كانت نتيجة ضربة من الخارج. فلماذا ؟ بل وتأتى عملية إجهاض نصر أكتوبر لتحيله إلى هزيمة دبلوماسية ودولية لتكمل هذه الصورة المفجعة. فهل آن لنا أن نتساءل : ما هى المتغيرات المستترة خلف هذه الحقيقة ؟ هذه الصفحات هى محاولة أولية للإجابة على جميع هذه الاستفهامات ومن منطلق هذه التساؤلات سوف تتحدد فصول هذه المحاضرات.

ليس قصدنا بطبيعة الحال أن نجعل من هذه التأملات تكرار لما طرحناه فى غير هذا الموضع. أضف إلى ذلك أن طبيعة الجمهور الذى تتجه إليه هذه المحاضرات وهو طلبة الدراسات العليا فى العلوم السياسية أى الفئة المختارة من بين المتخصصين فى هذا الفرع من أنواع الثقافة الاجتماعية، تفرض علينا أن نجعل تحليلاتنا تدور حول أبواب محددة : سوف نبدأ نتساءل ما هى خصائص مشكلة الشرق الأوسط. بعبارة أخرى سوف نحاول فى باب أول نكتشف طبيعة الإطار العام الذى نتعامل معه وهو حقيقة وخصائص الموقف الذى تعبر عنه المنطقة العربية خلال الثلاثين عاما التالية للحرب العالمية الثانية، وإذ ننتهى من تشخيص الأزمة بمتغيراتها ومستوياتها وعناصرها ننتقل إلى جزء أكثر تحديدا فى الباب الثانى وتدور حول : طبيعة التوازن الدولى وموضع الإرادة العربية فى التعامل الإقليمى. إن مشكلة الصراع العربى الصهيونى هى حقيقة إقليمية ورغم

أنها تعكس جميع خصائص التوازنات الدولية. وإذ ننتهى بهذا من تحليل الحاضـــر والماضى نحاول فى نظرة موجزة أن نكتشف دلالة الخبرة فنطلق مفاهيم التعامـــل نحو المستقبل لنتساءل عن : أين مستقبل إسرائيل ؟

أبواب ثلاث نتابعها بالترتيب السابق.

# الفصل الأول

## أزمة التطور السياسى فى المنطقة العربية ومتغيرات الصراع الدولى حول فلسطين المحتلة

7- متغيرات مشكلة الشرق الأوسط وخصائصها :

لو حاولنا بتبسيط مطلق أن نحيل مشكلة الشرق الأوسط إلى متغيرات أساسية أو بعبارة أخرى إلى مجموعة من الحقائق ينصهر فيها الماضى بالحاضر بالمستقبل وبحيث نخلق من نسيجها خريطة للمشكلة تحدد التضاريس بأبعادها المختلفة التى تتبلور حول حقيقة الصراع العربى الصهيونى فى واقعة الحالى لكان علينا أن نفصل بين الحقائق العشر التالية :

( أولاً ) مشكلة الشرق الأوسط من حيث جوهرها ورغم تعدد أبعادها ومستوياتها تتمركز وتنبع من مشكلة واحدة أساسية وهو الصراع العربى الصهيونى.

( ثانياً ) هذا الصراع هو صراع قوميتين لا موضع بخصوصهما لا للاتفاق ولا لتقسيم مناطق نفوذ.

( ثالثا ) ويرتبط بهذا الصراع الطبيعة الصهيونية للوجود الإسرائيليى الذى هو بحكم جوهره مدعو لتوسع دائم مستمر.

( رابعا ) وذلك فى مواجهة الطرف الأخر أى العالم العربى، جسد ممزق لا يعبر عن أى تماسك.

( خامساً) والسبب الحقيقى فى ذلك هو حالة التناقضات الكامنة إزاء ظاهرة الوحدة السياسية بأى من معانيها.

( سادسا ) على أن هذا لا يمنع من أن نلاحظ حالة تغير دائم وثابت فى المنطقة يسيطر على جميع عناصر ومتغيرات الوجود السياسى العربى.

( سابعا ) وهذا يرتبط بذلك الموقع الاستراتيجى الذى تمثله المنطقة والذى يتحكم فى توازن القوى الكبرى أى الدولتين الأعظم فى الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية.

( ثامنا ) على أن الأهمية الدولية للمنطقة لا تقتصر فقط على الدولتين الأعظم بل تتعدى ذلك إلى وضع اقتصادى متفجر أضحى يرتبط به مستقبل العالم المتمدين.

( تاسعاً ) على أن هذا لا يمنع من أن إسرائيل سوف تختفى إن عـــاجلا أو آجلا. المشكلة هى متى تختفى ؟ وكيف يجب أن تعمل الإرادة العربيـــة بحيـــث لا يصير استمرار بقائها على حسبا التقدم العام للمنطقة.

( عاشرا ) وهذا يقودنا لان نتذكر كيف أن مستقبل المنطقة مرتبط ومتوقف على عملية التجديد الحضارى للتراث الإسلامى.

حقائق عشرة على كل متعامل عربى مع مشكلة الشرق الأوسط أن يفهمهـــا وأن يعى أبعادها قبل أن يحاول وضع أى استراتيجية علـــى المـــدى القريـــب أو البعيد.

قبل أن نحلل بتفصيل ولو نسبى هذه المتغيرات العشرة فإن مجموعة مـــن التساؤلات لابد وأن تفرض نفسها على الباحث الذى يحـــاول أن يرصـــد الواقـــع العربى بأمانة وحياد.

أ ) التساؤل الأول يبدو لأول وهلة منطقيا : ألا يتضـــمن هـــذا العـــرض لخريطة الصراع العربى الإسرائيلى تكرارا بين ما سوف نعرض لـــه فـــى هـــذا المبحث الأول وما سوف نعود إليه فى المبحث الثـــانى تحـــت عنـــوان " طبيعـــة التوازن الدولى والإرادة العربية فى التعامل الإقليمى ؟ أما عن كونه تكرار فهـــو مقصود ولا غنى عنه وقد سبق وأبرزنا كيف أن المشكلة الحقيقية هـــى أن الإرادة العربية غير صالحة وغير قادرة عل أن تفصل بين المشـــكلة المحليـــة والإرادات الدولية وأنها بهذا المعنى تبرز مدى فشلها لو قورنت بالقيادة الإسرائيلية. بينما هذه القيادة إذا بالقيادات العربية وقد وقفت فى مواجهة القوى الدولية موقف الاســـتكانة وعدم الخبرة لا على تطويع ذاتها ولا على تطويع الأخرين. هذه الحقيقة بـــرزت واضحة لافقط خلال فترة حكم جمال عبد الناصر ورغم براعته السياسية بل وهى أكثر وضوحا مع الرئيس السادات رغم اعتقاده بأنه يلعب بجميع القـــوى الدوليـــة بحيث وسعة أفق. ولكن هذا ما سوف تعود إليه فى المبحث الثانى.

ب) ويعقب ذل تساؤل أخر : كيف لم تفهم القيادات المصرية ابتـــداء مـــن الزيارة المشهورة للقدس مدى مخاطر التعامل السلمى مع الطرف الإسرائيلى ؟ إن التعامل السلمى فى حقيقته هو إطالة لبقاء إسرائيل وليس تعجيل بفنائها. بل هو فتح

لباب واسع للتسرب الخارجى فى المنطقة ليس فقط بمعنى النفوذ الأمريكى فى منطقة وادى النيل وليس فقط بمعنى النفوذ السوفيتى فى الجبهة المعارضة بل بمعنى أيضا النفوذ الأوروبى فى جميع مناطق القارة العربية ؟ فكيف لم تفهم أن هذا منطلق خطير لا فقط لخلق عملية التسميم الحضارى ولا لاعاقة طبيعة التطور فى المنطقة سواء نحو الوحدة أو نحو التنمية الاقتصادية بل وهو ما يمثل الخطورة الحقيقية فإن هذا سوف يمثل عقبة حقيقية نحو عملية التجديد الحضارى للتراث الإسلامى الذى هو وحده منطلق التغير فى هذا العالم العربى ؟

ج ) وهنا لابد وأن نثير تساؤلا ثالثا منطقى مع هذه المتابعة النقدية : كيف لم تفهم القيادات العربية غير المصرية المخاطرة التى ترتبت على اتفاقية فك الاشتباك الثانى وكيف وبأى ضمير قيادى واع تركت القيادات المصرية تنطلق فى تلك المغامرة غير المحسوبة لتغرق لا فقط مستقبلها القريب بل ولتقود الأمة العربية إلى هاوية لا حدود لنتائجها ؟ وهنا لابد وأن يطرح الباحث على نفسه تساؤلين جانبين : كيف ظلت بغداد ودمشق كلا منهما تناصب الأخرى العداء أيضا عقب اتفاقية فك الاشتباك ؟ وكيف لم تشعر السعودية ودولة الإمارات والقيادة الليبية أى الدول المنتجة والمتخمة بالقدرة المادية بواجبها الحقيقى فى أن تخرج من أنانيتها المخيفة وتتذكر مسئولياتها إزاء لا فقط مستقبل المنطقة بل ومستقبل الاستقرار فى نفس تلك الدولة الثلاث ؟

ولكن لماذا نسبق النتائج ؟ فلنبدأ بالكليات قبل أن نتناول الجزئيات :

8- أزمة التطور السياسى فى المنطقة العربية ومتغيراتها :

مشكلة الشرق الأوسط هى أساسا وفقط مشكلة التواجد الصهيونى فى المنطقة. فلنترك جانبا لغة المبالغة ولنطرح بعيدا منطلق المزايدات ولنقف إزاء الواقع بحقائقه الواضحة والمحددة كما نستطيع استقراءها من خلال الثلاثين عام الماضية. عندما زرعت إسرائيل فى قلب العالم العربى كانت السياسة البريطانية تعلم جيدا وبدهاء لا نستطيع أن ننكره أن هذه المشكلة سوف يترتب عليها جعل جميع المشاكل المرتبطة بالمنطقة تصير مشاكل ثانوية وتابعة.

ما هى المشاكل أو الصعوبات أو الأمراض التى تنخر فى العالم العربى والتى تجد القيادات العربية قومية كانت أم محلية إنه من الضرورى وضع حد لها لأنها تعلم أن شرعية بقائها مقيدة ولو جزئيا بتصفية هذه المشاكل ؟

قبل أن نجيب على هذا السؤال لابد وأن نبدأ بطرح مجموعة الاستفهامات :

أ ) أغلب النظم السياسية المعاصرة فى الوطن العربى يمكن أن توصف بأنها نظم جديدة قامت بشكل أو بآخر على أساس تصفية النظم التقليدية لأن هذه النظم التقليدية فشلت فى تحقيق الأمانى القومية. جميع الثورات والتغيرات التى عصفت بالعالم العربى منذ ثورة جمال عبد الناصر لم تستمد شرعيتها السياسية إلا من هذا المنطلق : فشل النظم السابقة عليها فى نقل الآمال الجماهيرية من مستوى الخطب الرنانة إلى الواقع السياسى. وبهذا المعنى يمكن القول بأن الثورات التى تتالت فى عالمنا العربى لم تكن فى حقيقتها إلا امتداد للواقع السابق عليها لغة ومعنى، هدفا ومثالية، وأن اختلفت فى أساليب التعامل وقواعد الممارسة. ولعل ذلك يفسر كيف أن مسافة الخلف بين النظم الثورية والأخرى التقليدية التى قدر لها البقاء ولم تخضع لتفجرات محلية أكثر اقترابا مما نتصور لأول وهلة من تلك النظم الثورية. فالمثالية واحدة من حيث الحركة الإقليمية. كذلك فإن تلك النظم التقليدية التى قد لها البقاء جعلت أحد أدوات ترسيخ سلطتها عملية السعى فى خلق قنوات الاتصال مع الجماهير من خلال تقديم مبررات البقاء بشكل أو بآخر استنادا إلى نجاح ولو مؤقت أو مصطنع فى تحقيق تلك الأهداف.

ب ) ولعل هذا يفسر كيف أن هذه المشكلات أو الصعوبات التى يصادفها الواقع العربى تحولت لتصير فى حقيقة الأمر جوهر الشريعة السياسية للنظم القائمة. القيادة السعودية على سبيل المثال لم تتردد فى أن تجعل من دفاعها عن الثورة الفلسطينية محورا ثابتا لتبرير قيادتها للعالم العربى. الملك الحسن الذى ظل متقوقعا على نفسه يعيش فى حلقات الاستمرارية الحضارية للاستعمار الفرنسى خرج علينا فجأة وعقب الأحداث المعروفة من المعارضات الشعبية المغربية يحدثنا عن التلاحم بين النبوغ اليهودى ورأس المال العربى. جميعها مظاهر تعبر

عن حالة القلق الدفينة التى تعانى منها القيادات العربية أيضا التقليدية إزاء تساؤلات المجتمع المحكوم عن شرعية النظم القائمة.

ج ) كذلك ونحن بصدد تحديد مشاكل العالم العربى فإن حقيقة إدراكنا لطبيعة الصراع العربى الإسرائيلى لابد وأن تتداخل وتشكل خصائص وأبعاد تلك المشاكل. على أنه من الممكن أيضا تخطى الخلاف فى وجهات النظر الذى قد ينشأ نتيجة الخلاف حول طبيعة ذلك الصراع، عندما نتذكر أن الصراع العربى الإسرائيلى هو من حيث طبيعته أزمة دولية إقليمية وأنه تبعا لذلك وككل أزمة لابد وأن يفرض مستويات مختلفة للتعامل مع تلك الأزمة. الصراع العربى الإسرائيلى هو أزمة من مذاق خاص لا نستطيع أن نجد له مثيلا فى تاريخ العلاقات الدولية بحيث يمكن القول بأن دوائر تلك الأزمة تتفرع وتتعدد، تتعانق وتنفرج إلى مالا نهاية. وبصفة عامة نستطيع أن نميز بين دوائر خمسة من بين هذه الدوائر الخمس هناك دائرتان تكاد كلا منهما تعكس منطلقا مستقلا قائما بذاته : دائرة الشرعية الإقليمية والمرتبطة بإقامة جوار من عدمه بين إسرائيل والدول المحيطة بإقليمها والمشتركة معها فى حدودها الإقليمية : لبنان، سوريا، سرق الأردن، مصر. ولكن هناك دائرة أخرى والتى تترتب على وصف الصراع العربى الإسرائيلى بأنه صراع قومى حيث يصير الصدام ين اليهودية السياسية والقومية العربية.

نستطيع لو تركنا جانبا هذه الملاحظات ومن منطلق النظرة الكلية الشاملة حيث كلمة الوطن العربى تتسع لتشمل أيضا الدلالة الحركية لاصطلاح الشرق الأوسط، أن نميز بين خمسة مشاكل أساسية كل منها لها أهميتها ولها دلالتها وهى فى مجموعها تمثل التراكمات التى فرضتها الحياة السياسية خلال نصف القرن السابق على الفترة التى نعيشها.

فلنترك جانبا ومؤقتا مستوى أهمية هذه المشاكل وترتيبها التصاعدى ووزنها الحركى ولنحاول فقط فى هذا الصدد أن نحدد معناها وكيف تترابط كل منها مع الأخرى لتمثل فى النهاية نوعا من الأوانى المستطرقة حيث أن أيا منها تنتهى إلى الأخرى.

أولاً : التخلف الاقتصادى والاجتماعى.

ثانياً : الوحدة والتطور نحو تحقي درجة معينة من الاندماج السياسي.

ثالثاً : الإصلاح النظامى وتطوير الأداة الحكومية والإدارية نحو الفاعلية.

رابعاً : الصراع العربى الصهيونى.

خامساً : خلق الأداة القيادية الصالحة لمواجهة الموقف بما يفرض من متطلبات.

مما لا شك فيه وقبل أن نحاول تحديد دلالة كل من هذه المشاكل أن تقديم خريطة كاملة لجميع العقبات والصعوبات التى تواجه الوطن العربى، عملية صعبة إن لم تكن مستحيلة التحقيق. أضف إلي ذلك فإن كل مشكلة هى فى حقيقة الأمر مقدمة لمجموعة متراصة من الأمراض التى فرضتها فترة الاستعمار والتبعية التى عانى منها المجتمع العربى والتى تبدأ لا فقط منذ القرن الماضى بل وتمتد لتشمل جميع مراحل الفترة اللاحقة على نهاية العصر العباسى الأول. كذلك يجب أن نلاحظ أن التفرقة بين المشاكل القومية بمعنى تلك التى يتعامل معها الوطن العربى كحقيقة متكاملة والأخرى الشعوبية التى يواجهها كل شعب من شعوب الوطن العربى لابد وأن يزيد من تعقيد التعامل العلمى مع الأمراض السياسية التى يعيشها الواقع العربى. يزيد من تشابك هذه المشاكل وصعوبة التمييز بينهما بالعالم العربى لإضعاف إرادته الواحدة إن لم يكن القضاء عليها هى عملية تغيير فى مستويات المشاكل : رفع مشكلة معينة لتصير هى محور التعامل لابد وأن يؤدى إلى خفض المشاكل الأخرى إلى المرتبة الثانوية أو الفرعية ومن ثم يؤدى إلي جعل المشاكل القومية تصير ثانوية والمشكلة الشعوبية ترتفع فإذا بها المحور الأصيل للتعامل السياسى. ورغم أننا لا نتناول هذه المشاكل إلا بقدر كونها تمثل حالة التعفن التى يعيشها الوطن العربى إلا أنه أيضا يجب أن نتذكر لا فقط أن التعفن درجات بل وأن المشاكل المرتبطة بذلك التعفن لابد وأن يختلف وزنها تبعا لكل جزء من أجزاء الوطن العربى من حيث تعبيره ودرجات تعبيره عن ذلك التعفن. ولنذكر بعض الأمثلة : مشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى لا يمكن أن تثار بنفس المنطق ولا أن تعالج بنفس المنهاجية فى دول كاليمن لو قورنت بدولة أخرى كالعراق ؟ ولنذكر أيضا على سبيل المثال مشكلة الصراع العربى الصهيونى هل

يمكن أن يشعر بها المجتمع المغربى بنفس الوزن الذى يعانى منه من ذلك المشكلة المجتمع المصرى أو السورى؟

فلنقتصر مؤقتا على تحديد جوهر هذه المشاكل :

المشكلة الأول تدور حول ظاهرة التخلف. التخلف بقصد به بصفة عامة تلك الحالة للمجتمع العربى من عدم المسايرة للتطور الذى تعيشه الدول الأخرى الغربية والأوروبية بمختلف أبعاده اقتصاديا واجتماعيا. التخلف ليس نتيجة التراكمات الاستعمارية فقط. فكندا كانت إحدى المستعمرات البريطانية ولكنها لا يمكن أن توصف بأنها دولة متخلفة. التخلف يعنى أساسا أ، المجتمع قد فقد فى لحظة معينة القدرة على الفيضان الحضارى حيث اختفت من مقوماته عناصر التحدى الاجتماعى والسعى نحو تحقيق الانطلاق الوظيفية من منطلق التراث التاريخى. المجتمع العربى عانى ولا يزال يعانى من هذه الحقيقة. رغم ذلك فإن المفاهيم التى درجنا على استقبالها بهذا لخصوص لا يمكن أن تصلح لتفسير الواقع العربى. درج الفكر المعاصر على النظر إلى التخلف على أنه حقيقة كلية شاملة مترابطة بحيث يمكن القول بأنه توجد حتمية معينة تفرض التخلف الاجتماعى والسياسي حيث يوجد التخلف الاقتصادى. والتخلف الاقتصادى الذى يترابط فى الذهن مع مفهوم التنمية يقود إلى إطار عام حيث تختفى أو تتقلص مظاهر التعبير عن مجتمع الرفاهية : السيارة والتلفزيون والتليفون تصير بدورها ملامح تعبر عن مثاليات التقدم الاقتصادى تعرضنا فى غير هذا الوضع لمناقشة هذه المفاهيم المترسبة فى الذهن العربى تحت تأثيرا عمليات التسميم السياسى الأمريكى، ولكن يكفى أن نلحظ كيف أن مفهوم التخلف بهذا المعنى هو أكثر التطبيقات وضوحا لحالة الجمود العقلى والشلل الفكرى الذى يسيطر على كثير من قياداتنا العلمية. العالم العربى ليس عالما متخلف من منطلق تلك المفاهيم المتداولة. العالم العربى عانى ولا يزال يعانى من ظاهرة عدم التقدم السياسى والإخفاق فى عملية الإيناع الحضارى. ولكن يخطئ من يتصور أن المجتمع العربى يعانى حاليا من ظاهرة التخلف بمعنى الفقر أو ما يتصل بذلك من تضخم ديموجرافى. مما لا شك فيه أن الوطن العربى لم يستطع أن يثبت القدرة على تعبئة قواه واستخدام موارده

بالطريقة المثلى. كذلك مما لا شك فيه أن العالم العربى ليس عالما متقدما. مشاكل أخرى تختلف من حيث جوهرها ويكون من الخطأ العلمى أن نعيدها فقط إلي مفهوم التخلف الاقتصادى والاجتماعى بدلالاته المتداولة. فلنحدد الحقائق : العالم العربى يعانى أزمة تطور بمعنى أن هناك اختلال بين قدراته وما يحققه من نتائج أو بعبارة أخرى بين ما يملكه الجسد من قوى وما تستطيع أن تقدمه الإرادة القابضة على الجسد من حصيلة للمنجزات. وهو بهذا المعنى لا يعانى أزمة تطور فقط لو ووجه بالدول الأخرى المعاصرة فى عالم اليوم، أو لو اخضع لمقارنة بين ما تقدمه إرادته الحالية وما استطاعت إرادته الحضارية فى أوج عظمتها أن تثبت من فاعلية ومقدرة، بل أن هذه الحقيقة تبرز أكثر وضوحا لو تتبعنا التطورات التى تعيشها المنطقة خلال نصف القرن الأخير. إذا كان العالم يتقدم بمعنى أنه يكتسب من الفاعلية والهيبة ما يمثل رصيد يتزايد مع الأيام فإن المنطقة العربية تفقد فى هذا المعنى يوما بعد يوم. ابن الثورة العربية أثناء الحرب العالمية الأولى وفى أعقابها من الإرادة العربية المهلهلة عام 1979 ؟ إن مشكلة العالم العربى بهذا المعنى تتمركز حول عنصرين أساسيين : عدم وجود القدرة النابضة الجماعية الساعية للانطلاق من جانب، ومن جانب آخر عدم إمكانية تحقيق التنسيق الحكومى بين مختلف الإرادات الشعوبية.

فلنترك جانبا الخلاف حول لغة الاصطلاحات ولندع فقط الحقائق تتحدث. الواقع العربى لا يعبر عن الأمانى الحقيقية والأهداف التى سيطرت على الأجيال السابقة والتى دفعت إلى مجموعة التفجرات التى عاشها العالم العربى قبل وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية. ولنستطيع أن نتخطى أزمة التطور التى نعيشها بما يعنيه ذلك من تخلص مما يسمى حالة التخلف فإن متغيرات أساسية لابد وأن تحقق :

أولاً : آمال تتطلع إليها الجماعات القيادية تختلف عن ذلك الوضع القائم فعلا بما يحققه وتفترض من ثم السعى نحو التخلص من ذلك الوضع القائم. يوم أن تترسب فى القيادات الشعور بالقناعة بالأوضاع السائدة وعدم تغلغل الإيمان بضرورة هدم الوضع القائم فلا موضع للحديث عن تنمية أو اصلاح سياسى.

ثانياً : وجود عقبات تقف إزاء تحقيق الآمال الجديدة وغير المتحققة يجب تخطيها ولو بالقوة. إذا كان النظام القائم يسمح باستيعاب القوى المتنمرة أو المتعطشة للتغيير بسهولة ودون عقبات لا يمكن تخطيها، فإن التطور يصير تلقائيا ولا يرتفع إلى مستوى الأزمة.

ثالثا : إرادة التغيير التى جوهرها الأمانى الجديدة وواقع العقبات النظامية أو غير النظامية لا يمكن أن تكون فقط قيادية بل يجب أن تتسع دائرتها لتصير أيضا جماهيرية وجماعية.

المشكلة الأولى أى مشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى والتى رأينا أنها فى جوهرها هى أزمة تطور أكثر مما تعبر عن مفهوم التنمية أو التخلف بمعانيها التقليدية لابد وأن تقود إلى مشكلة الإصلاح النظامى. المجتمع العربى فى حاجة إل عملية إعادة بناء لنظامه السياسى والإدارى. مشكلة الإصلاح السياسى هى فى حقيقة الأمر تعبير عن عملية إعادة تطويع وتجديد الأداة الإدارية المرتبطة بتسيير المرافق القومية بما يتفق مع الدولة العصرية. وإذا كان البعض يرى فى الإصلاح السياسى بعد من أبعاد التنمية فى دلالتها النظامية، وإذا كان الإصلاح السياسى يقودنا إلى ظاهرة الوحدة، إلا أن هذا لا يمنع من أن الإصلاح السياسى أكثر اتساعا وأكثر عمقا من كلا ظاهرتين التنمية والوحدة.

ما معنى الإصلاح السياسى ؟

هو خلق التماسك بين الجسد بخصائصه والأداة النظامية بتعبيراتها الشكلية. الجسد السياسى العربى بحكم التطورات التى عاشها خلال القرون العشرة الماضية وبحكم واقعة وتاريخه فى حاجة إلى إعادة تشكيل إطاره النظامى بما يحقق أهدافا ثلاث : ذاتية قومية، تجديد تراثى، ديمقراطية سلوكية. الذاتية القومية فقدها منذ الغزو العثمانى وآن للجسد أ، يستعبدها أيضا نظاميا. التجديد التراثى حيث أن الهيكل النظامى الذى حكم المنطقة منذ أن اقفل باب الاجتهاد أضحى فى حاجة إلى إعادة تطويعه. الديموقراطية السلوكية ليست فقط منطق العصر وليست فقط تستمد مصادرها الحقيقية من تاريخنا البعيد ولكنها ضرورة تفرضها حقيقة الصراع المصيرى بما يعنيه من خلق الأمة المقاتلة. هذه الأهداف الثلاث هى وحدها التى

تقود إلى خلق الأداة الحكومية ذات الفاعلية. والفاعلية السياسية فى عالمنا العربى لها مسلك فكرية ثلاث : خلق علاقة الولاء الجديدة التى تجب وتضم علاقات الولاء الحالية الطائفية والشعوبية بحيث تتجاوزها فى خلاصة واحدة متكاملة ومتماسكة، تحقيق عملية مشاركة وتفاعل بي المواطن والطبقة الحاكمة بحيث تصير الأمة إرادة واحدة، تنظيم الرقابة والمسئولية على كل من يتعامل باسم السلطة بحيث تصير الشرعية السياسية والقانونية حقيقة واحدة.

الإصلاح السياسى بعبارة أخرى هو عملية تطوير هيكلية للنظم السياسية القائمة بحيث تصير تعبيرا صادقا عن القوى الاجتماعية والاقتصادية التى منها يتكون الجسد السياسى حيث تصير قادرة على تحقيق الأهداف القومية التى هى محور التحرك والتطور الذى تعيشه المنطقة وبحيث تصير أداة للربط بين القيم التاريخية التقليدية التى منها وبها تتحدد ذاتيا القومية والوظيفية الحضارية للمجتمع العربى فى القرن العشرين. وبحيث تصير صالحة للتحدى بفاعلية ونجاح إزاء احتمالات تجزئة وتمزيق الوطن العربى الذى هو المحور الحقيقى للتغلغل الأجنبى ولترسيب النفوذ من جانب القوى الكبرى فى منزلنا التاريخى.

الإصلاح السياسي يقودنا إلى مشكلة عد التناسق النظامى على مستوى الجسد العربى. الواقع أن كلمة التناسق هو تعبير فضفاض عن ظاهرة أخرى تملك أبعادا اجتماعية ونظامية وسياسية فى آن واحد وتمثل بدورها مشكلة أخرى وهى السعى نحو تحقيق الواحدة القومية الشاملة. هدف من أهداف الحركة العربية، هذه الوحدة نبتت فى القرن التاسع عشر وترعرعت مرتبطة بالحرب العالمية الأولى ولكنها أى تلك الوحدة لم تنتقل من حيز المفاهيم المجردة إلى حيز الواقع الحركى إلا مع إنشاء جامعة الدول العربية. والواقع أن إنشاء جامعة الدول العربية لم يكن إلا وسيلة غير مباشرة من جانب السياسة الإنجلوسكسونية لاحتواء وتطويع الحركة الوحدوية. العمل الوحدوى يعنى فى حقيقته ليس فقط القضاء على التجزئة والتناقضات التى يعيشها الواقع العربى بل وأساسا خلق الإرادة السياسية الواحدة المتماسكة فى نطاق التعامل الدولى. العمل الوحدوى له مستويات ولهه درجاته. فإذا كان أقصاه هو تحويل الوطن العربى إلى دولة وأداة حكومية واحدة، فإن أدنى

مستوياته وأقلها تصورا هو أن يكون هناك تناسق وتنظيم فـــى العمـــل الحكـــومى الشعوبى بحيث لا تحد صدامات ولا اضطرابات بين الدول العربية المختلفة ولـــو على مستوى غير قومى ولا غير إقليمى.

الحركة الوحدوية العربية قديمة لا يقل تاريخها عـــن قـــرن مـــن الزمـــان وأصولها الفكرية تعود إلى مفهوم وحدة الأمة كما صاغتها تعالمنا الإسلامية منـــذ أكثر من ثلاثة عشر قرنا. والتعبير النظامى أى جماعة الدول العربية مضى على تاريخها أكثر من ثلاثين عاما، فأين مظاهر التعامل الوحدوى بـــين دول الـــوطن العربى ؟ دون أن نسبق نتائج سوف نصوغها فى نهاية هـــذه الدراســـة فلنوصـــد الواقع ولندع المفاهيم تترسب من الصورة الحقيقية للواقع العربى كما نعرفه :

أ ) جامعة الدول العربية وخلال أكثر من ربع قرن لم تستطع حتى الآن لا أن تعبر عن حقيقتها القومية ولا عن جوهرها الشعبى ولا عن إرادتها الصراعية. إنها مستودع لمجموعة من الموظفين ذو الحسب والنسب بحيث يمكن القول بأنهـــا أضحت مكانا للعجزة وغير الأكفاء أو على الأكثر أولئك الذين ترغب دولهم فـــى التخلص منهم.

ب ) جميع المنظمات الإقليمية على مستوى العالم المعاصر اســـتطاعت أن تفوض كحد أدنى لنشاطها نوعا من التناسق النظامى والتطوير القانونى نحو صيغ واحدة ومشتركة لحل المشاكل عدا جامعة الدول العربية التى تقف عاجزة عـــن أن تحقق أى نوع من أنواع التقريب فى الأوضاع القانونية بين دول المنطقة.

ج ) أما عن الوحدة الاقتصادية فالحديث عنها ذو شجون. وإذا كانـــت قـــد تفرعت عن جامعة الدول العربية مجموعة من المنظمات المتخصصة التى تدورها جميعها حول فكرة تحقيق إدارة واحدة أو على الأقل متناسقة للمرافـــق الإقليميـــة، فإن الواقع لا يزال على ما هو عليه من فرقة وتمسك بالأوضاع الشعوبية.

د ) والواقع أن النزعة الشعوبية لن تقتصر على أن تظل محافظـــة علـــى أوضاعها السابقة على جامعة الدول العربية بل أنها انتقلت إلى مرحلة اكثر تقـــدما برزت بشكل واضح ف منطقتين : منطقة الخليج العربى من جانب وشمال أفريقيا من جانب آخر الأولى بترابطها مع السياسة الإيرانية ولـــو مـــن حيـــث الواقـــع

وتعبيراتها الصريحة من حيث التنظيمات الإقليمية التى لم تتردد فى أن تتحدث عن مفهوم أمن الخليج كحقيقة مستقلة بل ومتناقضة مع مفهوم الأمن القومى العربى، والثانية بارتباطاتها المعروفة مع فرنسا من جانب السوق المشتركة من جانب آخر بما يعنيه ذلك أيضا من تميز وتمييز فى أبعاد المصالح القومية. وقد ظهرت هذه الحقائق بصورة صارخة أثناء الحوار العربى الأوروبى.

هـ ) ثم جاءت الأحداث اللاحقة على اتفاقية فك الاشتباك الثانى والتى نعيش مأساتها فى هذه اللحظة لتقدم لنا الفصل الأخير فى هذا الواقع الممزق : سياسة المحاور وكيف انتهت فإذا بمصر وإسرائيل وإيران فى لحظة معينة تقف فى صف وباقى أجزاء الوطن العربى غير قادرة على أن تتكفل فى مواجهة الخطر الدائم فى إرادة صريحة متماسكة.

مشاكل ثلاث كل منها يملك استقلاله ولكنها فى واقع الأمر تقود كل منها إلى الأخر. إنها بمثابة الأوانى المستطرقة حيث لا نستطيع من حيث الواقع أن نفصل أيا من هذه المشاكل الواحد منها عن الآخر. فهم هذه الحقيقة فى دينامياتها المتعددة يفرض علينا لا فقط أن نعد إلى جوهر مشكلة التطور العربى بل وأن ننطلق من حقيقة العلاقة بين هذه المشكلة المختلفة كل منها مع مشكلة الصراع العربى الإسرائيلى. ولنستكمل هذا الإطار يتعين علينا أن نقف وقفه تأمل وتساؤل : ما هى حقيقة العلاقة بين التطور الوحدوى ومشكلة الصراع العربى الإسرائيلى؟

9 – الدولة الصهيونية والإرادة العربية الواحدة :

سبق أن ذكرنا أن مشكلة الشرق الأوسط هى أساسا وفقط مشكلة الوجود الصهيونى بل وأضفنا أن كلمة الشرق الأوسط تصير بذلك الخصوص غير معبرة عن الطرف الأخر فى الصراع الصهيونى. علينا أن نفهم الدوائر على أنها وقد اتسعت فإذا بالجانب العربى يقف فى مواجهة حتمية مع اليهودية السياسية. سوف نرى فيما بعد أن الصراع الصهيونى يتكون من مجموعة متتابعة من النزاعات وأنه لا يقف عند حد الصراع حول الشرعية الإقليمية بل يتعدى ذلك فإذا به تجريح للوحدة القومية. ولكن الذى يعنينا مؤقتا هو أن نتعامل مع ديناميات الموقف

الذى تعيشه المنطقة لنثبت الفرضية الأساسية وهى أن الصراع العربى الإسرائيلى هو محور جميع مشاكل المنطقة.

فلنتابع المشاكل السابق ذكرها ولنرجئ مؤقتا المشكلة الخامسة والأخيرة والمرتبطة بمشكلة القيادة.

مشكلة التجزئة والتفتيت وما يعنيه ذلك من ضرورة تحويل المنطقة إلى إرادة سياسية واحدة ثم مشكلة التحديث بأوسع ما تعنيه هذه الكلمة من معانى تمثل المقدمات اللازمة لإمكانية خلق الأداة القادرة على عملية المواجهة مع الوجود الصهيونى. الأول أى الإرادة الواحدة ورغم أنها تكون الخاتمة المنطقية لطبيعة التطور العام الذى يحكم المجتمع المعاصر إلا أنها أكثر ارتباطا بطبيعة الأوضاع التى تراكمت فى المنطقة والتى لا يمكن تخطيها إلا من خلال خلق الدولة العربية الواحدة. أليس وجود خطر فى داخل المنزل مبرر بتكتيل الأسرة الواحدة فى مواجهة ذلك الخطر ؟ والثانية أى التحديث تفوضها الحقائق المختلفة التى تركتها فترة الركود الطويل ابتداء من الاستعمار العثمانى حتى الحرب العالمية الثانية. رغم ذلك فكيف يمكن تخطى التفتت وتحقيق فاعلية المواجهة دون تطوير للنظام السياسى القائم الذى وحده يسمح بتكتيل القوى وبالاستخدام الأمثل للقدرات ؟

إن مشكلة الصراع العربى الإسرائيلي تمثل المحور الذى تتوقف عليه وتتبع منه جميع المشاكل الأخرى. فالصراع العربى الإسرائيلى يمنع الوحدة العضوية : ألم يؤدى الوجود الإسرائيلى إلى انفصام فى الجسد الإقليمى فإذا بنا إزاء مشرق عربى لا يستطيع كما عودتنا ذلك التقاليد منذ الدعوة المحمدية حتى اليوم أن يملك استمرارية وترابطا إقليميا مع المغرب العربى ؟ حتى الحروب الصليبية لم تمنع الاتصال المباشر الإقليمى بين المشرق والمغرب، الوجود الإسرائيلى فصل ما هو شرق قناة السويس عما غربها. متابعة الجولة الإسرائيلية العربية الأولى توضح بوضوح عن الأهداف الحقيقية التى صاغها بن جوريون أثناء ما أسمته القيادات الصهيونية بحرب التحرير. تعاليمه كانت واضحة إذ جعل هدفه الأول والثابت وصول قواته إلى البحر الأحمر وعلى وجه التحديد خليج العقبة. وبهذا كان يعبر عن الأهداف الخفية للسياسة البريطانية فى المنطقة والتى قد تتفق فى بعض

عناصرها مع أهداف الدول الإسرائيلية. ورغم أنها لا تتطابق كليا مع تلك الأهداف. فالامبريالية لا تريد ولا تقبل بناء الدولة العربية الكبرى. ولكن هل يعنى إسرائيل أو يخيفها بناء تلك الدولة العربية الواحدة ؟.

قد يبدو لأول وهلة أن بناء الدولة العربية الكبرى لا يمكن أن يخيف إسرائيل أو أن يتعارض مع الوجود العبرى فى المنطقة. بطبيعة الحال هذا التصور يفترض أن إسرائيل ليست لها أهداف الاستئصال العضوى للدولة العبرية. بل ونستطيع أن نضيف إلى ذلك من قبيل الاسترسال المنطقى إمكانية تعديل الحدود بحيث يتحقق الترابط المكانى والإقليمى بالمعنى التقليدى بين المشرق العربى والمغرب العربى. وتأتى اتفاقيات كامب ديفيد لتقدم لنا أسلوبا آخر وهو إنشاء طريق يربط بين شبه جزيرة سيناء وشرق الأردن عبر صحراء النقب. والواقع أن مثل هذا التصور أن رفع التناقض بين الوحدة العربية والوجود الصهيونى قد تدعمه مجموعة من التصورات التى قد تنتهى إلى ترسيب مفهوم أساسه إمكانية التعايش بين الوجود الإسرائيلى والدولة العربية الكبرى. فمن جانب مفاهيم جولدمان والتى أساسها أن إسرائيل إنما تمثل كيانا حضاريا وتسعى لتحقيق الإيناع الثقافى كعاصمة للكومنولث اليهودى المنتشر فى أنحاء العالم : وظيفة حضارية لا تتعارض مع الكيان العربى فى أقصى تكامله كإرادة سياسية واحدة. ويضيف البعض تدعيما لهذا التصور : هل منع وجود سويسرا من اتجاه دول غرب أوروبا لتحقيق وحدة قومية كلية شاملة ؟

تصورات خاطئة تقوم على أساس التلاعب بالمفاهيم وقد آن الأوان لفضح ما تضمنته من أكاذيب فكرية.

أ ) أول ما يجب أن نستبعده هو إمكانية تعديل الحدود لأن هذا يتناقض مع أى مفهوم صهيونى لحقيقة العلاقة بين الشعوب اليهودى والأرض. الفلسطينية. ورغم أن تعريف أرض إسرائيل لا يمكن أن نتناوله بتلك البساطة التى تعود الفقه السياسى العربى أن يعالج بها هذه المشكلة ورغم أن تحديد الفوارق الحقيقية بين ما يسمى فى منطق مناحيم بيجين وبتأثير كتابات جابوتنسكى فلسطين التاريخية وما يسمى فى كتابات الصهيونية الدينية بإسرائيل الكبرى فإن أى تعديل لحدود إسرائيل

بما يسمح بخلق الترابط المباشر بين مصر والعالم العربى لا يمكن أن يتقبله أى زعيم إسرائيلى.

ب ) وهل نستطيع أن نتصور دولة صهيونية دون أهداف توسعية ؟ أليس مثل هذا التصور يعنى سذاجة يرفضها منطق التاريخ ؟

ج ) على أن الأخطر مع ذلك هو خلق المقارنة بين إسرائيل وسويسرا. فهذه الأخيرة من حيث حقيقتها ليست إلا تجميع لروافد مختلف تنتمى جميعها إلى العالم الأوربى لا تتميز ولا تختلف عنه. إسرائيل اجتماعيا وثقافيا وحضاريا هى جسد دخيل على المنطقة بمثل الامتداد الحضارى للوجود العربى. فكيف يمكن الحديث عن توفيق بين الكيان الإقليمى والوجود الصهيونى.

د ) وذلك دون أن نتطرق إلى جزئية أخرى هى جوهر المناقشة : الإقليم وانتماؤه الذى تقيم عليه إسرائيل. إن شرعية الترابط بين الإرادة السياسية الممارسة والوعاء الإقليمى لا تحتمل إلا انتماء واحدا : هل أرض فلسطين عربية أم إسرائيلية ؟ الإجابات لا تعدو واحدا من اثنين وأيهما لا يمكن إلا أن ينفى الأخر. ومن ثم فإن الوجود الإسرائيلى لا يمكن أن يتفق مع الانتماء العربى لأرض فلسطين. تلك النتيجة مطلقة لا تقبل إلا استثناء واحدا : إن تصير إسرائيل إحدى عناصر الدولة العربية الكبرى. فهل الصهيونية تقبل ذلك ؟

نحن لسنا فى حاجة إلى إجابة .

ولعل خير دلالة للتأكيد على هذه النتيجة التى وصلنا إليها متابعة الفقه الصهيونى الذى دافع عن إقامة حلول سلمية وتعامل مباشر مع الدولة العربية وبصفة خاصة مصر وشرق الأردن ولبنان فى أعقاب حرب الأيام الستة. نستطيع أن نركز الاتجاهات الفكرية بهذا الخصوص حول ثلاثة مسالك أساسية. الأول ينطلق من مفهوم إسرائيل دولة بحر متوسطة. أبا ايبان خير من وصل لهذا التصور لهذا التصور الذى يعود فى حقيقة الأمر إلى مفاهيم قديمة تتمركز حول الدورة الحضارية من جانب والميراث الوظيفى من جانب آخر بمعنى أنه أن الأوان لبيت المقدس لتتلقف شعلة الوظيفة الحضارية من روما وتصير عاصمة الإنسانية المتمدنة. التيار الثانى يقودنا إلى مفاهيم بن جوريون وإلى خطاباته مع

ديجول الذ يؤمن بأن إسرائيل هى وريث الاستعمار الغربى فى المنطقة وأن عليها فى الأعوام القادمة أن تؤدى تلك الوظيفة الاتصالية التى تسمح للدولة العبرية بأن تخلق قنوات الاتصال بين العالم العربى والعالم الغربى. يكمل ذل تيار ثالث ينبع من مفاهيم الأمن القومى الإسرائيلى بمعناه الوضعى المعاصر والذى أساسه أن إسرائيل هى دولة صغيرة لن تستطيع أن تكون ذات فاعلية فى النطاق الدولى أن لم تتحول إلي دولة مسيطرة فى الناطق الإقليمى. فيتال خير من وصل لهذا المفهوم الذى يسيطر على القيادات العسكرية والذى يحمل لواءها كل من شيمون بيريز وموشى ديان على وجه الخصوص. بغض النظر عن التفاصيل الفكرية والمنطلقات العقائدية فإن التيارات الثلاث تنتهى بأن تعطى لإسرائيل دورا قياديا فى المنطقة يلغى ولماذا نذهب بعيدا ؟ ما هى النتيجة المباشرة لحرب الأيام الستة ؟ وما هى الاهداف الحقيقية المستترة خلف المعارك المختلفة التى خاضها جمال عبد الناصر ضد إسرائيل ؟ أليس هو الاستيلاء على شبه جزيرة سيناء ليقود مصر إلى وضع لم تعرفه فى تاريخها الطويل لتصير لأول مرة فقط دولة أفريقية.

ولابد وأن يقود هذا تساؤل آخر : هل سوف تتخلى إسرائيل عن شبه جزيرة سيناء ؟

الواقع أننا تعودنا تبسيط حقيقة الصراع العربى الصهيونى وليس أدل على السذاجة السياسية العربية من صياغة هذا السؤال. إن إسرائيل باستيلائها على سيناء إنما نفذت أهداف الإمبريالية الغربية وهى تعمل بوحى من توجيهها وإذا كانت تلك الامبريالية تحقق أهدافها الكاملة أيضا عندما يتم فتح القناة مع بقاء شبه جزيرة سيناء تحت السيطرة الإسرائيلية. وكما فتحت سيناء إسرائيل تنفيذا لأوامر الدولية الرأسمالية فهى قد تنسحب أيضا تنفيذا لتلك الأوامر. وفقط من منطلق تلك المصالح. ولو أن هذه الرأسمالية كانت تستطيع أن تستغنى عن العمالة المصرية لما قبلت بعودة مصرى واحد لسيناء بل ولما سمحت لجندى مصرى واحد بالعبور إلى الضفة الشرقية. فلنتحدث بلغة الحقائق ولكن علم علم ووعى بما يخطط للمنطقة سوف نرى فيما بعد أن إسرائيل لا تملك من القوة الحقيقية سوى عنصرين أساسيين : المساندة الدولية من جانب والضعف العربى من جانب آخر والخلاصة

أننا لو نظرنا إلى مشاكل المنطقة العربية بتحليل ديناميكى متكامل لوجدنا أنها، تلك المشاكل، تمثل ترابطا ثابتا عميقا بحيث أن أيا منها لا يستطيع أن يستقل عن المشاكل الأخرى : تحقيق الوحدة العربية لا يمكن أن يتم إلا إذا تمت تصفية الوجود الصهيونى، والصراع العربى الصهيونى بما يفرضه من اهتمامات وما يعنيه من تكتل للحركة واستنفاذ للقدرات المادية لابد وأن يؤجل من عملية التحديث الحضارى للتنمية الاقتصادية والسياسية فى المنطقة.

مفاهيم صحيحة فى شطر منها ولكنها تصير خاطئة عندما تطلق لتصير كليات عامل لا تقبل النسبية. لماذا يقف الصراع العربى الإسرائيلى ضد الوحدة العربية وهل لا توجد التنمية الاقتصادية من خلال الصراع العسكرى ؟

إن علينا أن نعيد النظر فى ذلك النسيج من المفاهيم المترسبة فى مدركاتنا السياسية. علينا أن ننظر إلى حقيقة الصراع العربى الصهيونى نظرة أكثر شمولية وقد أدرجناها فى نطاق الحركة التاريخية العامة التى تخضع لها المنطقة. علينا أن نعترف أن هذا الصراع قاد إلى خلق الوعى العربى بالوحدة وأنه من المحتمل لو لم تغرس الدولة الصهيونية لما كانت الحركة الوحدوية قد أحدثت تلك الانطلاقات التى لا تزال نعيش نتائجها. ألم يكن جمال عبد الناصر وألم تكن الثورة المصرية التى خلقت الدفعة الحقيقية فى هذه المنطقة هى النتائج الطبيعية التى فرضها الصراع العربى الإسرائيلى ؟ ثم أضف إلى ذلك أن علية التحديث والتنمية وما ارتبط بها من مشاكل لم تبرز واضحة إلا فى أعقاب حرب الأيام الستة عندما أعلنت وقائع الصدام العسكرى عند مدى قدرة العالم العربى على استيعاب التكنولوجيا المتقدمة. ما هى دلالة حرب أكتوبر عقب حرب الاستنزاف ؟ بقدر قدرة العالم العربى على أن يحقق شيئا لو قدرت له القيادة، بقدر رخاوة المجتمع الإسرائيلى فى مواجهة قتال طويل المدى وقد اقترن بإرادة تحدى حقيقى.

رغم كل ما يطلق من تصريحات لزعماء أو من أقوال لقيادات أو من لقاءات سياسية، ورغم كل ما يقال عن سلم وسلام بين مصر وإسرائيل فإن التطور الذى تعيشه المنطقة العربية لا يزال فى خطواته الأولى. وسواء فهم ذلك التطور بمعنى انطلاقه نحو البناء والتشييد الحضارى أو فهم بمعنى تقدم نموذج

جديد للوجود الإنسانى يستطيع أن يضع حدا لأزمة القيم التى تعيشها الإنسانية المعاصرة أو فهم بمعنى الصراعات العضوية بين كيان دخيل وجسد إلا أن يلفظ ذلك الكيان الدخيل، فإن جميع الوقائع التى عاصرناها فى اليوم بما فى ذلك الجولات الإسرائيلية الأربع ليست إلا لحظات فى حركة تاريخ وفيما سوف تعبر عنه هذه المنطقة. إن كل من يعيش الأحداث المعاصرة لم كيف أن براكين التغيير لم تنفجر بعد وكيف أن انطلاقات الحركة لم يأتى حتى اليوم عن حقيقة القوى المستترة فى هذا العالم. وإذا كانت إسرائيل سوف تختفى فلابد قبل ذلك من دماء سوف تراق ومن أنظمة سوف نرى ومن قيادات جديدة سوف تندفع عملاقة لتعيد صفحات التاريخ الخالدة فى ارتبطت بهذا الجزء من العالم منذ وجدت الإنسانية المتحضرة لصلح من مصر وإسرائيل لن يمنع من حرب قادمة عربية صهيونية. والقيادات الإسرائيلية تعلم ذلك بل والقيادات العربية التى سوف يتعين عليها أن تخرج فى البعد القريب لتقود جولة أخرى تعلم جيدا أن مصر وشعبها سوف يكون بدوره مصر أساسي فى الجولة القادمة.

ولكن لماذا لا نترك رصد الحاضر لنحاول استقراء المستقبل ؟

المشاكل التى يتعين على العالم العربى أن يواجهها وكما سبق ورأينا مركز حول خمسة صعوبات أساسية تنتهى بأن تتبلور حول مشكلة الصراع العربى الإسرائيلى. وهنا لابد وأن يطرح الباحث تساؤلا يصير منطقيا لا توجد غير هذه المشاكل الخمس تمثل عصب ومحور الأزمة العربية ؟ تعودت كتابات فى حقيقة الأمر أن تطلق بهذا الخصوص مشاكل أخرى أو تثير صعوبات وأزمات غير تلك التى أبرزناها على أنها الملامح المرضية للجسد العربى بل وفى بعض الأحيان تخلق حولها هالة من التضخم للأهمية بحيث كما ولو كانت هى المشاكل الأساسية : الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كمثل وحيد شرعى للمجتمع الفسلسطينى، مطالبة بانسحابها القوات الفلسطينية من الأرض المحتلة عقب حرب الأيام الستة من القدس مدينة عربية وبقائها رمزا تعبيرا عن قدسية انتمائها للأرض المقدسة العربية، حق العرب المقيمين فى الأراضى المحتلة فى المساواة مع المواطنين الإسرائيليين ورفض اعبتارهم

مواطنين من الدرجة الثانية، جميعها مطالب ترد على لسان الزعماء والقادة لتعلن من جانب عدم وجود التصور الواحد للتعامل مع مشكلة الوجود الإسرائيلى ومـــن جانب آخر عن عدم وضوح الرؤية بخصوص المشكلة الرئيسية وتلك الأخرى أى المشاكل التابعة والجانبية أن الوجود الصهيونى فى المنطقة هو الذى يمثل المحور الحقيقى الذى منه تنبع جميع المشاكل القائمة والمحتملة، الحالية والمتوقعـــة، وإذا كانت كلا مشكلتى الوحدة والتحديث تتوقفان على حل هذا الصـــراع فـــإن جميـــع المطالب العربية يجب أن تنبع من حقيقة هذا الصراع.

ما هى حقيقة الصراع العربى الصهيونى ؟

ما هى طبيعته ؟

ما هى أطرافه المتعاملة ؟

وما هى الأهداف التى يسعى كل طرف إلى تحقيقها

الإجابة على هذه التساؤلات هى وحدها التى يجب أن تكون الهدف الرئيسى لأى قائد بتعامل مع مشكلة الشرق الأوسط.

10- مشكلة القيادة ك بين هيكل الممارسة وديناميات التعامل :

فى تحديدنا للمشاكل المختلفة التى يتعين على العالم العربى أن يواجهها ليتخطى الأزمة السياسية التى تتحكم فى المنطقة جعلنا من مشكلة القيادة المتغيرة الخامسة والأخيرة. ولكنه فى حقيقة الأمر يمثل الوجه الأخر لمشكلة الصراع العربى- الإسرائيلى بحيث أن ديناميات الموقف فى حقيقة الامر تتحدد أساسا بهذين المتغيرين. فى موضع أخر رأينا كيف أن الأداة القيادية هى المحور الحقيقى للتطور السياسى. النموذج العربى يطرح تطبيقا صارخا لتأكيد هذه الحقيقة.

تقديم خريطة المشاكل العربية والتعامل معها من منطلق ترتيب الأولويات لابد وأن يفرض علينا التعامل مع ظاهرة القيادة. لقد رأينا كيف أن العلاقة بين المشاكل العربية والأمراض التى يعانى منها الجسد السياسى العربى هى علاقة وبالتكتيكية مستمرة : عندما وصفنا هذه العلاقة بأنها تمثل الأوانى المستطرقة إنما عبرنا عن حقيقة الترابط مع التميز. فالتنمية والوحدة مستلزمات أساسية لإمكانية مواجهة التحدى الصهيونى. والتحدى الصهيونى أداة خالقة للاضطراب الذى يمنع من تحقيق الإصلاح السياسى. والإصلاح السياسى يمثل الإطار الفكرى العام الذى منه تنبع فاعلية التعامل مع التخلف ومسالك التفاعل بقصد تحقيق الوحدة. الوحدة لو تحققت لخلقت عقبة حقيقية ضد الأطماع الصهيونية. والوجود الصهيوني ما كان يمكنه أن يتحقق لو ظلت الجماعة العربية جسدا متماسكا. وكما أن الوحدة تمنع السرطان الصهيونى من الانتشار فإن التجزئة تشجع ذلك الانتشار. والنجاح الصهيونى يزيد من الفرقة ويعمق من الخلافات والتشققات العربية. وهكذا المشاكل تتوالد وتتكاثر وتترابط لتدور فى حلقة تبدأ حيث تنتهى حيث تبدأ. ولكن الجوهر الحقيقى، المحور الذى تنبع منه وتتمركز حوله جميع هذه المشاكل من حيث ديناميات التعامل والقدرة على تخطى الحالة المرضية والاستغلال الأمثل للقدرات الحقيقية، يظل دائما المشكلة القيادية.

أحد مظاهر التعبير عن هذه الحقيقة والذى يقودنا مباشرة إلى صلب هذه الدراسة أى المتغيرات الدولية للصراع العربى – الصهيونى يرتبط بمشكلة الاختيار القيادى. ونقصد بذلك قدرة الإدارة العربية على إدراك الطبيعة الحقيقية

للصراع العربى – الإسرائيلى فى متغيراته الدولية بما يسمح لها من عملية تحيز جذرية بني هذه المشاكل المختلفة بالتقديم والتأخير بمعنى مواجهة ما هو أساس وترك ما هو جانبى، ما هو حال وترك ما يمكن تأجيله. لقد ذكرنا فى موضع أخر أن تجارب التحديث الحقيقى فى المنطقة أى تجربتى محمد على وجمال عبد الناصر انتهت كلتاهما بضربة من الخارج. ويمكن القول بصفة عامة أن جميع صور الإخفاق من الجانب العربى فى مواجهة مشاكله تعود إلى قدرة الإرادات الأجنبية على للتدخل فى المنطقة. سوف نرى فيما بعد كيف وما هى مسالك ذلك التدخل أحد أدوات التدخل الخارجى هو دفع قيادات غير صالحة لأن تتحكم فى مصير العمل القومى. الذى يعنينا أن نذكره فى هذا الموضع من الدراسة هو كيف أن مشكلة الاختيار هى أساسا مشكلة القيادة. وعلينا أن نتذكر أن تضخيم مشكلة لا أهمية لها أو استبعاد مشكلة خطيرة حاسمة ولو مؤقتا، أو اتخاذ قرار فى غير توقيته، جميعها علامات تدل على الفشل الذى قد يمثل مقتلا فى حياة أمة تصارع فى سبيل البقاء.

ولكن ما هى القيادة ؟

قد يبدو لأول وهلة أن كلمة القيادة تعنى الزعيم أو الرجل الأول. وهذا تعبير شعبى فطرى عن القادة. وليس علينا لأن نفهم هذه الحقيقة سوى أن نرجع إلى تاريخ أجدادنا الأوائل الذين قدموا أكثر من خبرة واحدة، كم يتساءل المحلل : هل أية السياسية لم تعد تعرف السياسة ؟

أولاً : تعنى زعم وقائد يجب أن يفهم أنه يحكم باسم أمته ولأمته . زعم يعلو القوى السياسية والفئات الاجتماعية ولا يمثل سوى المثالية القومية والوعى الجماعى والضمير العربى. الزعيم الذي يمثل شعبا من الشعوب العربية أو فئة من الفئات الأجنبية المتصارعة المختلفة لم يعد له موضع لقيادة هذه الأمة إن له دوره وله وظيفته ولكنه لا يتعدى أن يكون جزءا من الأداة الكبرى التى يحكمها ويقودها الزعيم القومى.

ثانيا : طبقة الأعوان الذين يقفون خلف القائد يحمونه بحيث يمثلوا الاستمرارية والترابط والاتصال مع مختلف عناصر الأمة بحيث أنهم يصيرون

بمثابة الشرايين التى تنقل الدم النقى من الأمة إلى القائد ومن القائد إلى الأمة بالإيمان وتدفع القائد للمسيرة إلى الأمام. هم أيضا أداة لتحقيق الترابط لأن جسدا سياسيا حيث كل عضو فيه يسير فى مسارات مستقلة لا يصلح لأداء وظيفته تاريخية. يجب أن يتحقق التكتل والتجانس والاتجاه الثابت فى خط واحد يجب أن يصير المجتمع قبضة واحدة ولا يمكن أن يحقق ذلك سوى فاعلية الإيمان. أما عن الاستمرارية فهى تنبع من حقيقة الطبيعة البشرية التى تمثلها القيادة. عندما توفى رسول الله وخرج عمر بن الخطاب غير مصدق على استعداد لأن يقتل من يردد ذلك قال بحكمته التاريخية أبو بكر : من كان يعبد محمدا فإن محمد قد مات. القائد يجب أن يعلم جيدا أن حياته فى مهب الرياح. والمثالية القيادة تبرز فى صراحتها عندما تحقق تلك الاستمرارية التى تتخطى شخص القائد أيا كانت زعامته.

ثالثا : ثم يأتى العلماء والمفكرون وإذا كانت النماذج التاريخية غير العربية لم تضع هذا العنصر بموضعه الصحيح من الأهمية فإن تاريخنا صريح فى أن العلم والعلماء يمثلون العمود الفقرى للقيادة السياسية. حق الافتاء، أهل الحل والربط، الاجماع، مبدأ الشورى، عقد البيعة. جميعها تطبيقات مختلفة لمفهوم واحد. القيادة ليست زعيما أو إدارة ولكنها أيضا علم ومقدرة فكرية وإذا كان القائد هو رجل الحركة فإن المفكر هو رجل التدبر. إذا كانت القيادة فى معناها الضيق هى الممارسة ففى معناها الواسع هى الإدراك والتصور. وظيفة العلماء أبعد من أن تقتصر على البحث عن الحقيقة إنها أيضا بلورة القيم والكشف عن الوظيفة الحضارية وتبيان مسالك التعامل ووضع القواعد للانطلاق على سبيل المجتمع الأمثل المجتمع السياسى والقائد الحقيقى هو الذى يملك تلك الموهبة التى تسم له لا فقط بأن يخلق أعوانه وأنصاره بل وأن يرسب الثقة فى شخصه من جانب العلماء والمفكرين. الفارق الحقيقى بين جونسون وكيتدى هو أن الأول استطاع بسوء تصرفاته أن يفرض على جميع القيادات الفكرية أن تهجر البيت الأبيض بينما الثانى جعل جميع العلماء أيضا الذين ناصبوه العداء يقفون حوله حقيقة متراصة للدفاع عن شخصه.

مشكلة الاختيار هى مشكلة القيادة : سبق إن ذكرناها ونكررها دون كلل. لقد طرحنا فى أكثر من موضع واحد إيماننا بأن المتغير الأصيل والأساس فى التغيير السياسى سواء بمعنى النجاح أو الفشل لا يمكن أن ينبع إلا من الظاهرة القيادية. إن مجتمعنا مثاليا صلبا دون قيادة لا يستطيع أن يحقق شيئا ولكن مجتمعنا رخوا بقيادة قادرة على أن يحقق ولو بقسط حدود من النجاح السياسى. نجاح القيادة هو الخطوة الأولى فى التطور ولكن فشلها لا يعنى إلا الإخفاق الكامل للمجتمع السياسى. وبرز هذا بشكل واضح فى مشكلة الاختيار، فالاختيار ليس مجرد اندافاعات عشوائية ولا تصورات ذاتية ولا انفعالات مؤقتة ولا مساومات شخصية. إنه قدرة على تقييم الموقف وقياس للقدرات وتحديد تصاعدى للأولويات ثم عقب ذلك ومن منطلق هذه المداخل الثلاثة حساسية وإعجاز يتم من خلالها بناء هرم تصاعدى لمسارات الحركة. وهذا هو الذى يوصف بنظرية التدبر السياسى. ورغم أن التدبر السياسى هو أحد تقاليد العالم العربى إلا أنه الأمر الذى لاشك فيه أن قياداتنا التى تعيش الواقع المعاصر لم تعد تعرف معنى التدبر السياسى. وليس أدل على ذلك من متابعة تاريخ المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية حتى اليوم.

فلنقدم نموذجا أول قيادة جمال عبد الناصر. مما لاشك فيه أن الزعيم المصرى الراحل يمثل صفحة رائعة فى تاريخ التحرك القومى فى منطقة الشرق الأوسط, لقد رفع راية التحدى وجعل الإرادة العربية لأول مرة منذ اختفاء محمد على تصير أحد المتغيرات الأساسية فى تحديد القرار الدولى فى المنطقة. بل يمكن القول بأن زمام المبادرة وفى كل ما له صلة بمستقبل المنطقة أضحى يتبع فقط عن الإرادة المصرية متمثلة فى شخص القائد جمال عبد الناصر. ولنتذكر بعض الوقائع : تأميم قناة السويس تحطيم النفوذ الأمريكى فى المنطقة، إعلان الوحدة مع سوريا، حرب اليمن، اقفال مضيق تيران. ولم يقتصر جمال عبد الناصر على أن يتحكم فى صنع القرار الدولى بل انطلقت من قيادته مجموعة التيارات السياسية جعلت للمنطقة وزنها فى نطاق التعامل الدولى : تزعم دول العالم الثالث خلق الارتباط بين الهند من جانب ويوغسلافيا من جانب آخر باسم كتلة عدم الانحياز، اثبات الوجود العربى فى الكونغو، مساندة حركت الرفض العربية أيا كانت

صورتها ابتداء من لبنان حتى العراق. رغم ذلك فمما لاشك فيه أن نظـــام جمـــال عبد الناصر وأن إرادته القيادية قد انتهت بالإخفاق لتقود مصر إلى أســـوأ وضـــع عرفته فى وضعها المعاصر.

ما هى أسباب ذلك ؟

ليس هذا موضع تحليل القيادة الناصرية فالكثير من الخفايا لم تعرف بعـــد والتاريخ لم يقل بعد كلمته النهائية سواء بخصوص الحقائق بحرب الأيام الســـتة، سواء علامات الاستفهام التى لا تزال تفرض نفسها على أى محلل لظروف موت جمال عبد الناصر. رغم ذلك فإن متغيرات ثلاث جديرة بالتأمل عنـــدما نحـــاول تقييما كليا للقيادة الناصرية. من جانب عدم وجود قيادة مختارة حقيقيـــة تصـــاحب وتساند القائد المصرى، من جانب آخر عدم الدراية بالإمكانيـــات الحقيقيـــة التـــى يملكها المجتمع المصرى. ثم من جانب ثالث عدم القدرة علـــى تطويـــع التحـــرك المصرى مع طبيعة الإطار الدولى والإقليمى. هذه الأسباب الثلاثة فى حقيقة الأمر تتبع من مظاهرة أخرى أكثر اتساعا صبغت شخصية عبـــد الناصـــر بخصـــائص مميزة هى عدم قدرته على تحويل أهدافه إلى خطوات متتابعة كـــل منهـــا يقـــدم للأخرى وكل منها يعبر عن هدف واحد متميز يستقل عن الأخر من حيث الزمان والمكان. تعود المحللون من المفكرين الأجانب وصف جمال عبد الناصـــر بأنـــه زعيم عملى براجماتى والواقع أن هذا غير صحيح. لقد كان جمال عبـــد الناصـــر خليطا بين المثالية من جانب وعدم القدرة على النظرة البعيدة المدى مـــن جانـــب آخر، نستطيع أن نتقبل وصفه بأنه عملى براجماتى فقط بمعنى معين وهو أنه كان يعيش مشكلة الساعة دون أن يملك القدرة على أن ينظر لما هو أبعد مـــن ذلـــك. ولكنه فى نفس الوقت كان خياليا بمعنى أنه كان يملك تلك الحساسية والشفافية التى لم يكن مصدرها سوى طبيعة خارقة مردها الأيحاء تجعله يرى ما لايراه الأخرون ويشعر بما لا يشعر به الرجل العادى. هذا التناقض بين السلوك والقدرات الذهنية قاده إلى الفشل لأنه لم يستطيع أن يتخطاه بقدرة واضحة على الاختيـــار. الخطـــأ الحقيقى الذى وقع فيه جمال عبد الناصر هو أنه سعى لحل المشاكل المختلفة والتى سبق وذكرناها كأمراض فى الجسد العربى فى آن واحد ودفعه واحدة. كان عليـــه

أن يختار وأن ينوع وأن يرتب وأن يبدأ بالأكثر أهمية وأن يتعامل من هذا المنطلق بمعنى الاستخدام الأمثل للقدرات حيث الجانب العربى يستطيع أن يكون أكثر فاعلية ودون أن يفقد قواه فى معارك جانبية لحل مشكلة معينة حتى إذا فض تلك المشكلة انتقل إلى الأخرى التى تليها فى الترتيب التصاعدى. مما لا شك فيه لن هذه العملية كانت تفترض تصورا فكريا مسبقا وتحديدا للاولويات ينبع عن التصور الفكرى المسبق. وهنا تبرز مسؤولية القيادة الفكرية. رغم ذلك فإن مسؤولية جمال عبد الناصر لا تزال قائمة، وماذا فعل محمد على سوى ذلك الذى لم يفعله جمال عبد الناصر فى إطار اختفت فيه القيادات الفكرية ؟ خلق الأداة القادرة على التعامل المحلى : والقادرة على تمويل ذاتها عسكريا من منطلق قدراتها القومية، ثم حصل على ثقة الباب العالى واستغل تلك الثقة ودعم منها من خلال وضع جيوشى إقليميا الأمر الذى وضع جيوشه إقليميا الأمر الذى سمح لقواته باكتساب الخبرة القتالية، وكل ذلك مقدمات سابقة على صراعه الحاسم عندما قرر أن يواجه الإدارة المركزية. مما لا شك فيه أن محمد على أيضا أخطأ ولكن أخطاءه تتبع من متغيرات أخرى لا صلة لها بعملية الاختيار. بغض النظر عن نجاحه من فشله فإن محمد على لم يفعل سوى أن يتبع المنطق التقليدى فى التعامل السياسى : تجزئة المشاكل وتناول كل منها على حدة عقب عزلها عما مداها من تعقيدات وصعوبات.

يزيد من تأكيد أهمية الاختيار وفضلا عن أن عملية الاختيار فى حقيقتها هى جوهر العمل القيادى، إن أى قيادة عربية تواجه أية مشكلة من المشاكل العربية يجب أن تكون واعية بحقائق ثلاث :

أ – ضخامة القوى المعادية للعالم العربى حيث جميع القوى الدولية تقف من هذا الجزء من العالم موقف التربص وعد الاطمئنان. قوى دولية حكومية، قوى عظمى، قوى ضاغطة، بمختلف تطبيقاتها. الجميع يخشى العالم العربى ويسعى لمنعه من أن يؤدى وظيفته الحقيقية فى النطاق الدولى.

ب – طبيعة الإمكانيات العربية : القدرات العربية لا حدود لها ولكنها سلح ذو حدين فكما أنها مصدر قوة فقد تكون مصدر للضعف. سوفن نرى كيف أن

البترول العربى على سبيل المثال كما أنه قادر على خلق المنعة والتقدم الإقليمى فهو منطلق لأن يفرض التبعية والشعور بالحاجة للقوى الأجنبية.

ج – حقيقة التخاذل الذى يمثله الواقع العربى : خلق المجتمع الاستهلاكى وتحطيم الثقة فى الذات القومية وفرض الإقليات وبعثرة الارتباط والانتماء التاريخى ما كان يمكن إلا أن يحيل المجتمع إلى جسد رخو صالح للغزو من أضعف الجراثيم.

ما الذى كان يتعين على جمال عبد الناصر أن يفعله ليستطيع أن جنب مصر والعالم العربى هزائمه المتتالية ؟ فى موضع أخر ميزنا فى تاريخ حياة جمال عبد الناصر بين مراحل ثلاث ورأينا كيف أنه بقدر ارتفاعه إلى الوعى القيادى فى المرحلة الثالثة أى عقب هزيمة حرب الأيام الستة بقدر اندفاعه وعشوائيته فى المرحلة الثانية أى عقب هزيمة سيناء الأولى. ورغم أن تقييم جمال عبد الناصر لا يزال سابقا لأوانه إلا أن الأمر الذى لاشك فيه أنه عقب تأميم قناة السويس وما ارتبط بها من أحداث سواء بخصوص صفقة السلاح المشهورة التى سبقت التأميم أو الاعتداء على مصر الثلاثى الذى أعقب التأميم فقد كان على جمال عبد الناصر أن يسلك طريقا من اثنين لا ثالث لهما : غما أن يبدأ بالوحدة السياسية فيجعل حركته وقد انطلقت نحو خلق الإرادة العربية الواحدة المتماسكة، وإما أن كان عليه أن ينسى كلية الوحدة العربية ويسير فى تيار دافق نحو تصفية الصراع – العربى الإسرائيلى.

الأسلوب الأول كان يفرض عليه لا فقط أن ينسى الوجود الصهيونى بل وكذلك أن يتعايش ولو لزم الأمر مع الحكومة الإسرائيلية. ولو فرض عليه ذلك اتفاقية سلام وتنظيم لعلاقات الجوار. أكثر من متغير واحد كان فى جانب مثل تلك السياسية : فإسرائيل لم تكن قد تحولت إلى إمبراطورية بعد، ثم السذاجة الأمريكية وعدم النضج الذى تميزت به خلال الخمسينات كان لا يزال يرفرف على البيت الأبيض، والاندفاع السوفيتى فى السعى نحو خلق التجاذب مع المنطقة فى عنفوانه، أضف إلى ذلك رغبة بريطانيا فى تدعيم صداقتها للقوى المحلية المعادلة فضلا عن بروز حركات عديدة بل وقوية إلى حد الفيضان خاصة فى العرق

وسوريا ولبنان والأردن تخضع للإغراء بشخصية القائد المصرى بل وعلى استعداد لأن تسير فى ركابه فى طواعية واختيار. على أن ذلك كان يعنى إرجاء كليا وشاملا لأى هدف أخر سوى التعامل مع الحركة الوحدوية بما فى ذلك لا فقط التخلى عن كل ما له صلة بالمجابهة العربية – الإسرائيلية بل وإرجاء ولو مؤقتا خلق أى بؤر للعداوة أو المقاومة فى المواقع العربى ولو على حساب تحقيق التقدم الاجتماعى أو بما أسمى فى حينه بالعدالة الاشتراكية.

كذلك فقط كان يستطيع جمال عبد الناصر أن يسلك سلوكا أخر أساسه جعل تلك المجابهة الهدف الأول والوحيد أى تصفية مشكلة الوجود الصهيونى فى المنطقة. وفى تلك اللحظة كان يستطيع أن يستغل متغيرات أخرى عديدة : حالة الفوران الإقليمية وحاجة النظم الرجعية التى كانت لا تزال قائمة لتبرير شرعيتها السياسية فضلا عن إمكانية التعامل مع النظم الثورية الجديدة لخلق قوى ضاغطة تتعانق بعنف مع رفض الوجود الصهيونى. بل إن تحليل الموقف العربى أكثر عمقا يبرز متغيرات أخرى عديدة كان من الممكن أن تخضع لعملية تطويع بقصد خلق المساندة لتلك السياسية : حكمة الملك فيصل من جانب، ثم اعتدال الإدارة الأمريكية وبصفة خاصة فى فترة رئاسة إيزنهاور من جانب آخر، هذا الاعتدال الذى وصفناه سابقا بالسذاجة أضف إلى ذلك بعد النظرة الثاقبة للرئيس الفرنسى ديجول وذلك عن الحديث عن الضعف الحقيقى الذى كانت تعانى منه القيادة الإسرائيلية بما فى ذلك من أزمة اقتصادية طاحنة يسلم جميع المراقبين بأنها وصلت إلى قمتها عام 1966. على أن هذا المسلك الثانى كان يفرض على جمال عبد الناصر ألا يعادى أى نظام عربى وأن ينسى مؤقتا صراعاته فى اليمن وقبل ذلك فى سوريا وأن يتفادى أى صدام مع أية قوة دولية أوربية وغير أوربية.

كل أسلوب له منطقة ويفترض إطارا معينا للتعامل كان على القيادة الناصرية أن تسعى لخلقه وبحنكة وثبات. ولكن خلف ذلك تكمن مشكلة الاختيار التى هى محك القيادة الحقيقية.

ملاحظة جانبية يجب أن نطرحها بهذا الخصوص وهى أن كلا الطريقتين كان لابد وأن يقود إلى طرح المشاكل الأخرى. فجعل الوحدة العربية هو منطلق

التعامل السياسي كان لابد وأن يفرض بخاصة ولو فى الأمد الطويل على إسرائيل نوعا من العزلة الدولية دون الحديث عن العزلة الإقليمية. ومن يدرى فقد كان من الممكن أن يقود ذلك فى خطوة أولى إلى المطالبة بتنفيذ قرار التقسيم الذى إليه تستند الدولة العبرية فى شرعيتها الدولية ؟ بل ومن يدرى فقد كان من الممكن أنه لو تحققت الوحدة العربية على مستوى المشرق على الأقل وإزاء حالة تدهور المجتمع العبرى أن تتدرج إسرائيل كإحدى ولايات هذا الاتحاد الشرق الأوسط تمهيدا لاستيعابها أو اندماجها بشكل أو بأخر فى الإطار الوحدوى العربى. ألم تكن إسرائيل حتى حرب الأيام الستة تمثل كيانا مصطنعا ضعيفا يعانى من أزمات اقتصادية داخلية أدت بأن تجعل الهجرة م الداخل إلى الخارج أكثر تضخما من تلك الاخرى من الخارج إلى الداخل بل وجعلت قياداته الفكرية والمسؤولية تتساءل فى أكثر من مناسبة واحدة ما هو المصير ؟ إن خلق التكامل القوى فى المجتمع الإسرائيلى لم يكن إلا النتيجة المباشرة للنجاح الساحق العسكرى عام 1967 الذى جاء يكمله كما سوف نرى فيما بعد الإيناع النفسى الذى فرضته مبادرة الرئيس السادات عام 1977 وما أعقبها من تحركات مصرية لا يمكن أن تعبر إلا عن سذاجة سياسية.

ترى لماذا لا نتعلم من أخطائنا ؟

كذلك علينا أن نسلم بأن جعل الصراع العربى – الإسرائيلى هو المحور الوحيد للحركة والتعامل من جانب القيادة المصرية مع إرجاء ولو مؤقتا جميع مشاكل الوحدة بما فى ذلك التداخل السافر أو غير السافر فى الأوضاع الداخلية بما فى ذلك طرح مفاهيم التغير السياسى والتجديد الاجتماعى باسم الاشتراكية أو ما فى حكمها كان لابد وأن يقود أيضا فى خاتمة المطاف وعقب تقليص وزن الوجود الإسرائيلى فى المنطقة إلى طرح مفاهيم الوحدة. فإنه الهيبة التى كان يمكن أن يكتسبها جمال عبد الناصر فى تلك اللحظة والإشعاع الذى كان يمكن أن يحققه النظام المصرى لو تحقق ذلك النجاح، لكان كلاهما كافيا لخلق التجاذب والترابط وحول الدولة المصرية القائد كمحور للتعامل الوحدوى.

على أن سؤالا اخطر من ذلك لابد وأن نطرحه بصراحة ووضوح : كيف نفسر الفشل العربى حتى هذه اللحظة فى عدم قدرته على عملية الاختيار ؟ وإذا كان من الممكن تبرير القيادات الغير مصرية وهى لم تبلغ بعد النضج الكافى ولم تتمرس على التعامل مع القوى الدولية فكيف يمكن أن نتقبل فشل القيادات المصرية ذات التاريخ الطويل فى الخبرة والحنكة الدولية ؟

الإجابة على السؤال معقدة ومتشابكة الجزئيات. ولكن بصفة عامة نستطيع أن نحيل إلى متغيرات ثلاثة أساسية هذا الفشل :

1- من جانب عدم وجود نظام كامل للقيم السياسية فى العالم العربى بمعنى ألا من القومى وأهداف الحركة. وهذه مسؤولية الفكر السياسى الذى لا يزال قاصر على أن يؤدى وظيفته الحقيقية.

2- ثم من جانب آخر خصائص القيادة التى لا تزال تعيش فى تخلف مؤلم تزداد خطورته وهى تعامل مع قيادات كبرى ومتقدمة. ولعل هذه القيادات هى التى دفعت بأغلب القيادات العربية إلى موضع السلطة وقد أخضعت اختيارها لما يتفق فقط مع مصالح تلك القوى الكبرى.

3- ثم يأتى المتغاير الثالث الذى يزيد من خطورة النقص الذى يعنى منه الجسد العربى وهو خصائص الطابع القومى العربى كما نستطيع أن نتلمسها فى هذه اللحظة من ملامح وسلوك فئاته البورجوازية والمهنية : الأنانية المطلقة التى تبلغ حد الجمود والتيبس وقد تعانق هذه الأنانية مع نوع من اللامبالاة التى كثيرا ما تبرز فى صورة تشفى واضحة تؤكد من تخلى الذات عن أى نوع من انواع الإيمان.

هذه المتغيرات العديدة هى وحدها التى تفسر ديناميات الموقف العربى وتحمل تلك القيادات المسؤولية الحقيقية لمجموعة من الظواهر لا نستطيع مؤقتا سوى أن نرصدها تاركين التفصيل فى نواحيها المختلفة لمواضع أخرى.

أ – سلوك القيادة المصرية فى الاستخفاف بخروج مصر من الصف العربى وبقدرتها على عقد صلح منفرد مع إسرائيل مع كل ما يعنيه من نتائج

أيضا على نفس القيادة المصرية وفى داخل نفس المجتمع المصرى فى الأمد البعيد.

ب – سلوك القيادات العربية غير المصرية فى مواجهة المجتمع العربى وهو يعانى اكثر أزماته عمقا وتفحلا عندما يجد الموقف وقد انتهى فإذا إسرائيل ومصر فى جانب وباقى الدول العربية فى جانب آخر.

ج – موقف الرأى العام المصرى من تأييده لمبادرة السادات بزيارة القدس فإذا بجميع فئاته وطبقاته ترى فى تلك المبادرة لا منطقا لإعادة تشكيل الحركة وإنما وسيلة لتقديم صفعة قوية إلى القيادات العربية إن مجرد متابعة الصحافة القاهرية لعدة أيام خلال الفترة اللاحقة لاتفاقيات كامب ديفد ليست فى حاجة إلى تعليق.

د – موقف الرأى العام العربى غير المصرى فى مواجهة المجتمع المصرى لا فقط قبل مبادرة الرئيس السادات وهذا المجتمع يعانى أكثر أزماته الاقتصادية خطورة وتعقيدا بل عقب تلك الزيارة وهو يخلط بين القيادة المصرية والشعب المصرى فإذا بكلاهما موضع الافتراء والاعتداء. إن مجرد متابعة الإعلام الليبى ولو لعدة أيام خلال تلك الفترة كافية لأن تخلق قناعة ليست فى حاجة لتفصيل.

علينا أن نعترف بأن العالم العربى فى كلا الناحيتين فى داخل مصر وخارجها يعانى أزمة أخلاقية وعلينا أيضا أن يعترف كيف أن القيادات العربية فى كلا الناحيتين قد أعلنت بسلوكها عن فشل كامل منقطع النظير ثم عينا أن نسلم بأن جميع هذه التعبيرات إن هى إلا نتائج فرضتها الهزيمة الفكرية التى تعيشها المنطقة منذ نصف قرن من الزمان.

إن الحقيقة التى نؤمن بها والتى يجب أن تعلنها منذ الصفحات الأولى هى أن الصراع العربى – الإسرائيلى أنما يعنى حريا ثورية ومن ثم أساليب ثورية للتعامل وهذا لابد وأن يفرض نفسه على خصائص القيادة. فهل اغنياء السلطة فى القاهرة أغنياء الحرب فى الجزائر وأغنياء البترول فى الخليج على استعداد لمثل هذه المعركة ؟

ولعل طرح التساؤل بهذه الصراحة يعنى أننا قد أجبنا على تساؤل يشغل ذهن القارئ : كيف يرتب المحلل هذه المشاكل الخمس الذى سبق وطرحها وأن يضع منها مشكلة الصراع العربى – الإسرائيلى ؟ الكاتب لا يستطيع ان يزعم صفة القيادة الحركية ولكنه من منطلق التنظير قد يكون خاطئا أو على الأقل غير صالح للتطبيق لا يستطيع أن ينتهى إلا بنتيجة واحدة : الوجود الصهيونى فى المنطقة هو محور هذه المشاكل. ومقتضيات اقتصاديات الحركة تفرض لا فقط ان يكون الهدف الأول الدائم والثابت هو استئصال ذلك السرطان المزمن بل وأنه حتى يتم ذلك فإن جميع المشاكل يجب أن تتلون وتتكيف على أنها بقصد تحقيق ذلك الهدف. رغم ذلك فعلينا ألا ننسى مجموعة من الملاحظات : استئصال الوجود الصهيونى لا يعنى فقط الاستئصال العضوى أو ما أسماه دعاة صوت العرب رمى إسرائيل فى البحر. كل مشكل تملك مستويات للتعامل وكذلك المشكلة الصهيونية. كذلك فغن تجديد هدف أساسى لا يعنى التخلى عن الأهداف الأخرى. وإذا كان إرجاؤها هو الحد الاقصى فتشكيلها بالهدف الأساسى هو الحد الأدنى. أى هدف سياسى يمكن أن يتم من خلال السلم ومن خلال الحرب، وكلا من هذين المسلكين له مميزاته وله نقائضه. كذلك التنمية من الممكن أن تجعل منطلقاتها القتال بل والتنمية من خلال القتال العسكرى أسلوب لا فقط مسلم به وله مزاياه الواضحة. كذلك فإن ذلك يفترض إطارا سياسيا معينا لا فقط دوليا وإقليميا بل وكذلك داخليا. خلق الأمة المحاربة هو المنطلق الأساسى لتعامل مع المشكلة الإسرائيلية. وهذا المفهوم يقتضى قيادة من نوع معين : قيادة مكافحة غير برجوازية مستعدة أن تقضى حياتها فى الخنادق لا تعنيها أية تضحيات مهما بلغت ومهما تعددت. إنها نوع من الجهاد الذى يعيدنا إلى تقاليدنا الأولى.

فهل نحن على استعداد لذلك ؟

أيضا هذه مشكلة اختيار.

11- الطبيعة التوسعية للصهيونية السياسية :

الحقيقة الثالثة التى تبرز بوضوح مدى عمق النظرة الصائبة التى دفعت برجال وزارة الخارجية المصرية إلى عدم التعامل مع الرئيس السادات لتقديم استقالتهم يوم أعلن الرئيس المصرى تصميمه عل زيارة إسرائيل تندم مع طبيعة

الصهيونية التى تسيطر على أذهان القيادة الإسرائيلية والتى لن يقدر لها فى الوقت الحاضر أن تختفى أو تتخلخل تندمج من هذا المبدأ وهو أن الصهيونية ومن ثم الأداة الإسرائيلية مدعوة للتوسع المستمر الدائم.

ما معنى ذلك ؟

لقد سبق وذكرنا كيف أن الاستيطان الإسرائيلى هو امتداد للحركة الاستعمارية التى عرفتها هذه المنطقة منذ الغزو العثمانى. بل أنه يعيد إلى الذاكرة الحركات الصليبية ومن ثم فإن الصهيونية فى هذه المنطقة ليست مجرد طرد مجموعة من السكان العرب من قطعة من الأرض محدودة نسبيا ولكنها فى حقيقة الأمر تجمع بين خصائص ثلاث لا يستطيع المحلل المحايد أن يقتصر بخصوصها على القول بأنها مجرد تعبير عن صراع نفسى أو عن أزمة فكرية إنها حقيقة قائمة وإنها واقع يجب التعامل معه. هى أولا حركة صليبية لأنها تعبر عن غزو حضارى غربى أساسه ومنطلقه فكرة التفوق والاستعلاء لم تعرف هذه المنطقة التعصب ضد السابق ولم تخلق حركات الحقد ضد الصهيونية إلا فقط من الحركة الصهيونية التى هى امتداد لحضارة الرجل الأبيض وتعبير عنها. ثم هى ثانيا عملية استعمارية منذ بداية هذه الحركة الصهيونية فإن جميع المواقف الدولية والحركات السياسية لا تعبير إلا عن أن هذه الحركة أداة جديدة للدفاع عن الاستعمار فى المنطقة. بل أن العودة إلى المواثيق تفصح بصورة واضحة عن مدى صحة هذه الحقيقة. ويكفى أن نقف قليلاً إزاء تصريح بلفور الذى اعترف بشرعية الرئيس السادات وجعل منه منطلقه فى تحليل الوضع القائم أمام الكنيست. فجمع المؤرخين تسلم بأن أهلى فلسطين عام 1919 كانوا يمثلون تسعين فى المائة من سكان تلك المنطقة ومع ذلك فقد وضعهم التصريح المذكور بأنهم " الجماعات غير اليهودية المقيمة بفلسطين" الناحية الثالثة التى كثيرا ما يتناقلها الزعماء العرب وهى الحقيقة الثورة فى الحركة الصهيونية " إن الصهيونية لو نظر إليها من حث أهدافها الأولى ولو تتبعناها من حيث واقعها المعاصر وحاولنا أن نقيم تلك الحركة على ضوء ما حققته لكان علينا أن نسلم بأن النجاح الحقيقى فى هذه الحركة يعود إلى عناصر ثلاث : أيدلوجية واضحة، مثالية ناجحة، أرض رخوة. فلنترك جانبا العنصرين الأول والثالث ولنقف قليلاً إزاء العنصر الثانى " القيادة القيادة الصهيونية تبدو لأول وهلة على أنها تعبر عن الطبقات المتوسطة وأنها ترتبط بشكل أو بأخر بالبورجوازية المعقولة. وهذا غير صحيح. إذا كانت الصهيونية فلسفة بورجوازية. وإذا كانت الحركة الصهيونية امتداد لتطورات الطبقات الوسطى الصغيرة الأوربية، ورغم إمكانية المناقشة فى هذا القصور فإن القيادات الصهيونية التى تعاملت مع الواقع الفلسطينى فى الأرض العربية، هى قيادات ثورية بكل ما تتضمنه هذه الكتلة التغيير وتؤمن به وتكرس وجودها فى سبيل. القيادات الإسرائيلية آمنت بإمكانية التغيير للوجود اليهودى وتحويل أرض فلسطين على دولة عبرية تقدم أقصى صور التقدم والكمال بوسائل لم يكن أحد يتصور إمكانياتها قبل ذلك تحويل اليهودى من الجبان التقليدى الذى يقبل كل صفعة وينحنى إزاء كل ركلة والذى لا يعرف سوى المهن الوسيطة ليصير جنديا ومقاتلا صنديدا ومزارعا ناجحا : أليس هذا نوع من الثورة والتغيير ؟ القائد

العسكرى الناجح الذى يترك جيشه ليعود طالبا فى الصفوف الأولى من الجامعة ليعد نفسه لحياة جديدة سياسية لمن إن كانت عسكرية وقد تجاوز الأربعين واقترب من الستين : أليست هذه قيادة ثورية ؟ جميع هذه العناصر لابد وأن تدعم الطبيعة التوسعية للحركة الصهيونية. إنها مدعوة دائما لأن تتوسع ولأن – تستوعب أراض جديدة وتبتلع مناطق أخرى فى كل لحظة من لحظات فيضانها الحركى. هذه نحو ابتلاع أجزاء جديدة من الأرض العربية. يعنينا على وجه الخصوص أ، نتذكر المتغيرات الأربع التالية : أولها الوعد الإلهى الذى يجعل هذه الأرض التى هى حق للشعب اليهودى تتسع وتمتد لتضم ما بين النيل والفرات. وإذا كانت الإرادة الصهيونية قد استطاعت أن تخطو الخطوة الأولى فلماذا لا تتابع خطواتها ؟ أضف إلى ذلك أن الشعب اليهودى وطبقا لا قل التقديرات تعنتا لا يقل عن خمسة عشر مليون. ومنطق الدعوى الصهيونية هى تجميع هذا الشعب فى أرض الميعاد. الأرض الفلسطينية التى تمارس إسرائيل عليها سيادتها ولصيغة خاصة قبل حرب الأيام الستة لا تصلح لإيواء أكثر من مليونين من السكان من أقصى التصورات تفاؤلا : فكيف يمكن تجميع خمسة عشر مليونا فى هذه المنطقة، وهى منطقة عديمة الثورات الطبيعية عديمة الإمكانيات الذاتية فى التنمية أن لم تتسع وتتسع لتضم وتحتضن أراض جديدة عقب تفريغها كليا أو جزئيا من سكانها ؟ إن حرب عام 1967 لم تكن إلا بقصد الاستيلاء على أرض جديدة لتستطيع إيواء المهاجرين الجدد وبصفة خاصة من روسيا السوفيتية. والتصرفات الأخيرة عقب مجئ كليود إلى الحكم اعلنت بوضوح عن أن هدفها بناء إسرائيل التى تضم فى خلال عشرين عاما على الأكثر ثمانية ملايين من اليهود. فكيف يتم ذلك دون توسع ؟ فى مواجهة هذا التصور الصهيونى لا تجد الإرادة الإسرائيلية سوى ضعفا عرفيا : حكومات مهلهلة ومجتمعات متفسخة تملك ثروات لا تعرف استغلالها. إن الأمر الذى لا شك فهي أن الصهيونية الإسرائيلية تنظر إلى مصادر ثلاث للثروة فى المنطقة بكثير من الجشع الذى لايزال يستتر خلف مظاهر الإيمان الأيديولوجي المجرد : البترول أولا قناة السويس ثانياً والثروات السمكية فى البحث الأحمر ثالثا. وليس أيا منها بأقل أهمية من الأخرى : فالبترول رغم ضخامته فى سبيل إلى النفاذ ، وفضلا عن أنه يمثل مصالح أمريكية لا تستطيع أن تصارعها الإرادة الإسرائيلية، قناة السويس تصير فريسة سهلة ولكن لم يحن بعد الأوان لطرحها على بساط البحث. سوف تكون مقدمة لها عملية استغلال سيناء والتى تحدثنا الصحافة الأجنبية عن اتفاقية مبدئية أجريت بخصوصها بين الدبلوماسية المصرية والدبلوماسية الإسرائيلية. الثروة السمكية فى البحر الأحمر على العكس من ذلك مستقبلا دائم ومضمون ومتجدد ليس فى حاجة إلا لخلق الأسواق القادرة والقابلة لابتلاعها وإسرائيل قد بدأت فعلا فى تدريب قدراتها فى بحيرة الردويل. قد تزعم إسرائيل بأنها تريد السلام، ولكن السلام الإسرائيلى. إنما يعنى إمكانيات نشر النفوذ والتغلغل الاقتصادى. إعلان السلام لا يعنى سياسة السلام. وسياسة السلام التى تتصورها القيادة الإسرائيلية هى فقط تلك التى تتفق مع المصالح التى تتفق مع المصالح التى تمثلها تلك القيادة. تمكن الرأسمالية العالمية والقوى الاقتصادية المستترة خلف الأداة

الإسرائيلية من هذه اللحظة إنما يعكس هذه الحقيقة بصورة واضحة. فإنشاؤها لم يكن إلا لتدعيم النفوذ البريطانى وخلق أداة التهديد الثابتة لأى تكامل أو إرادة متحفزة فى وادى النيل. حرب عام 1956 لم تكن إلا رد فعل لتأميم قناة السويس بما يعنيه ذلك من اغتيال للمصالح الفرنسية والبريطانية. حرب عام 1967 لم تكن إلا لتدعيم المصالح الأمريكية إزاء احتمالات الوثبة المصرية من اليمن إلى الخليج العربى حيث الآبار البترولية. والواقع أن بين جوريون أعلن ذلك بصراحة فى إحداى خطاباته عندما قال أن على القيادة الإسرائيلية أن تتسلق الجبل وهى تركب دراجتها وقد تعلقت بقافلة المصالح الامبريالية. لا يعنى أن المصالح الامبريالية هى المصالح الصهيونية. دوائر ثلاث متميزة ولكنها من هذه اللحظة متعانقة ومتماسكة وسوف تظل كذلك طالما القارة العربية لا تمثل إلا إرادة الواحدة المتماسكة. المتتبع لتطور السياسة الإسرائيلية يلحظ رغم ذلك أن السياسة الخارجية الإسرائيلية لم تدخل فى الاعتبار حقيقة التطورات التى أصابت المنطقة بهذا الخصوص. تطورات ثلاث بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ووصلت إلى أقصاها مع حرب الأيام الستة. لا تزال المدركات الإسرائيلية غير قادرة على أن تستوعبها الاستيعاب الحقيقى بحيث تفهم بوضوح أن المنطقة خلال الربع الأخير من القرن العشرين لم تعد هى كما عرفتها الأوضاع الدولية فى نهاية النصف الثانى من ذلك القرن. هذه الأوضاع الجديدة تستطيع أن تمركزها حول ثلاث متغيرات : أولا الإنسحاب الاستعمارى من المنطقة الشمالية كليا شاملا هذا الانسحاب لم يقتصر على تصفية الوجود البريطانى بل تعداه إلى وضع حد لأى صورة من صور التواجد العسكرى الفرنسى. استقلال بيوتى هو الفصل الأخير فى هذا التطور الشامل الذى امتد من الخليج المصرى إلى المحيط الأطلسى. مما لاشك أن هذا الانسحاب وجد فراغا ولكن ملاء هذا الفراغ لن يتم ولا يمكن أن يتم بأسلوب الاستعمار التقليدى.

مفاهيم التسميم السياسى والغزو الحضارى وخلق التبعية الاقتصادية سياسة المعوقات : جميعها وسائل جديدة ولكنها لا تعبر عن السياسة الاستعمارية التقليدية. ثانيا : تدعيم التنافس والصراع الدولى فى المنطقة : قبل حرب السويس الأولى عام 1956 وحتى تصفية النفوذ البريطانى الفرنسى قد كان هناك نوع من التقسيم لمناطق النفوذ فى المنطقة الاتفاق الودى ظل قائما بصورة أو بأخرى بحيث أن الصراع بين بريطانيا وفرنسا لم يكن له من مظهر علنى سوى خلال فترة الحرب العالمية الثانية. عقب تصفية النفوذ الفرنسى الإنجليزى وتغلغل النفوذ الأمريكى الروسى عاصرت المنطقة نوعا من الحرب الباردة المعبرة عن ذلك التناقض بين القوتين الأعظم. بل أن الظاهرة الأكثر مدعاة للدهشة إنه فى الوقت الذى كان هناك فيه نوع من الوفاق بين موسكو وواشنطن لمرقت المنطقة الصدام الدائم بل والاستقطاب المطلق من حيث علاقة القوتين الأعظم بالقوى المحلية والإقليمية. وإذا كنا نستطيع أن نميز مرحلتين واضحتين فى تطور الصراع الدولى فى منطقة الشرق الأوسط بينهما مرحلة قلقة، الأولى نستطيع أن نصفها بمرحلة السلام الوقتى والتى انتهت مع هزيمة حرب الأيام الستة الثانية وتعبر عن الصورة العكسية والتى بدأت مع حرب رمضان باسم السلام الأمريكى، فبصفة عامة المنطقة أضحت

مسرحا لصدام عنيف بين طرفى التوازن الدولى الكلى بحيث لابد وأن يعكس ذلك الصدام العنيف توازنات محلية تصير بدورها انعكاس وتعبير عن التوازن الذى يسيطر على الأسرة الدولية.

كذل فإن اتباع وتكامل ولو جزئيا حركات الوحدة العربية وسعيها الدائم الثابت لا فقط نحو الاستقلال بل وكذلك نحو الوحدة وعدم الانحياز مثل متغير ثالث لابد وأن يدخل فى الاعتبار.

مما لاشك فيه أن القيادة الإسرائيلية كانت على وعى بهذا المتغيرات الجديدة ولكنها لم تدخلها فى اعتبارها بالوزن الكافى والتقييم الصحيح إذا كانت قد جعلت من المتغير الثانى أى من الصراع الدولى بين القوتين الأعظم أساسها المطلق فى تخطيطها لسياستها الخارجية، فهى لم تفهم حتى الآن لا أن عصور الاستعمار ومنطق القوى والاستعلاء لم يعد له موضع ولا أن حركات اليقظة العربية تعبر عن تطور حقيقى عميق إن لم يكن قد أحدث الطفرة فهو يتعامل فى الجسد وينخر عظام الأنظمة المتعفنة التى لا تزال تحكم المنطقة.

؟؟؟؟؟؟ الإرادة العربية وأسبابها :

مواجهة الإرادة الإسرائيلية يقف العالم العربى جسد ممزق مهلهل يعرف العالم العربى فى تاريخه الطويل مرحلة أكثر مدعاة للحزن من المرحلة التى يعيشها فى هذه اللحظة، البعض يقارن الواقع الحالى بفترة هولاكوا للمنطقة، على أن هذه المقارنة لا تكفى لإبراز حقيقة التمزق الذى ؟؟؟؟ منه القارة العربية

مما لا شك فيه أن المنطقة كما سوف نرى تعاصر تغيرا حقيقيا وتعيش فترة تجديد كلية وشاملة، ولكن الأمر الذى لا شك فيه أيضا أن التمزق الذى تعانى منه القارة متعدد الأبعاد عميق المتغيرات. ولو أردنا أن نبحث أسباب هذا التمزق لكان علينا أن نعود إلى طبيعة الحضارة الإسلامية فى التطورات اللاحقة والتى تبدأ منذ العصر العباسى الأول. إن الحضارة الإسلامية تقوم على أساس حماية الحروب الدينية وترك الأقليات تتمتع بجميع قوه طالما قبلت دفع الجزية. الحضارة الإسلامية بهذا المعنى لم تكن قومية. وترتب على ذلك ترسيب مفاهيم الأقليات التى ظلت تمثل الدرجة الثانية أو بعبارة أخرى أدق تعبر عن كيان اجتماعى لا وجود له سياسيا. هذا الوضع ما كان يحمل أى مخاطر ولإرادة المركزية به تتمتع بالتماسك والقدرة على فرض الهيمنة. ولكن منذ بدأ التناحر المحلى يتجه لضعف الإرادة المركزية كأن لابد وأن تبرز مفاهيم جديدة تدور حول الانتماء للأقليات بحيث يمكن القول أن الوطن العربى فى وضعه الحالى ليس إلا مجتمع أقليات. لو ألقينا بنظرة سريعة على مختلف أجزاء هذا الوطن لما وجدنا أقليما واحدا يمثل تكاملا قوميا حقيقيا. العراق فئة أقليات، سوريا عديد من الأقليات، لبنان طوائف لا حصر لها. حتى المملكة العربية السعودية فهناك أهل نجد أهل الحجاز حيث كل من الطرفين يرفض احترام الطرف الآخر، ليبيا مجموعة بدورها من الأقاليم المتميزة، الجزائر أقليات ثلاث، جميع دول المنطقة لا تعبر لا عن الوعى القومى المحلى ولا عن الوعى القومى العربى الكلى الشامل. إلا استثناء الوحيد الذى يمثل درجة معينة من درجات التكامل القومى ولو على المستوى الإقليمى هو المجتمع المصرى. ورغم ذلك خلال الفترة الأخيرة بدأت تدق محاول الهدم والتفرقة فى ذلك التكامل القومى المصرى وسمعنا عن دولة قبطية ودولة نوبية كامتداد لمفهوم التجزئة القومية الذى تتستر خلفه الدعاية الصهيونية والتسميم الأمريكى فى تعامل كل منهما مع الرأى العام المصرى.

إن العلاقة النفسية بين المواطن والدولة تملك مستويات ثلاث : وعى طائفى، ثم علاقة قومية إلى جوار مفهوم الولاء الوحدوى. مما لا شك فيه أن الدولة القومية بالمعنى التقليدى لا تعرف سوى الوعى القومى ولا تفهم العلاقة السياسية إلا على أنها تعبير عن علاقة الانتماء بالمجتمع القومى. ولكن المجتمع العربى بخصائص وواقعة الحالى لا يمثل إلا المجتمع القومى بالمعنى التقليدى الوحدوى بالمعنى الذى نسعى إليه ولا بالمجتمع الطائفى الذى تقوده تقاليد المنطقة. عن الوعى الطائفى يعنى أن الانتماء إلى الأقلية هو انتماء اجتماعى ودينى فقط. وأنه يستقل ويتميز عن العلاقة السياسية. الوعى القومى والانتماء القومى بالمعنى التقليدى الذى نقلته إلينا تقاليد الحضارة الأوربية يأتى غريب عن منطقنا دخيل فى تقاليدنا فإذا به يبث الفرقة

موضع الوحدة ويخلق الصدام موضع التجانس ويقود إلى التجزئة بدلا من التحالف. إن الأمة العربية لو فهمت على أنها امة واحدة لكان معنى ذلك أنه لا موضع للقوميات المحلية إلا على أنها تمثل الفرع إزاء الأصل وبحيث أن التعامل السياسى قادر على أن يجعل الأصل هو الأصل والفرع هو التابع وبحيث تصير المصلحة العربية هى التى تستوعب المصالح الإقليمية وليس العكس.

الوعى الوحدوى هو الذى كان يجب أن يخص جميع أنواع وصور التعامل السياسى لأه يفترض أن الولاء نحو الوحدة أو نحو المجتمع الكلى هو الذى يستوعب سواء الولاء الطائفى أو الولاء القومى يخص الولاء للمجتمعات المحلية.

المتتبع لصور التعامل السياسى يلحظ بشكل واضح كيف أن هذا المنطق المتماسك لا موضع له فى الممارسة الملية. ويكفى أن نتذكر عدد الحروب المحلية التى عانتها المنطقة حتى اليوم دون الحديث عن الصدامات التى لم تصل إلى حد الحرب المحلية ولكنها فى نتائجها لم تكن أقل خطورة وتزداد قوة الدلالة عندما نقارن الواقع العربى بواقع غرب أوربا. أيهما أكثر مدعاة لتدعيم الخلافات والصراعات القومية ؟ اوربا الغربية حيث الصراع بين ألمانيا وفرنسا استغرق طيلة التاريخ المعاصر وابتداء من القرن السادس عشر ومن هذه اللحظة ؟ غرب أوربا التى عرفت صراعا مميتا بين فرنسا وبريطانيا حتى نهاية القرن الماضى ؟ غرب أوربا حيث لا موضع لتكافؤ اقتصادى أو اجتماعى بين دولة كألمانيا الغربية استطاعت أن ترتفع إلى أقصى مراتب التقدم الاقتصادى والتكنولوجى ودولة كإيطاليا بعض أجزاء لا تزال تعيش فى جهالة العصور الوسطى ؟ منذ الحرب العالمية الثانية حتى هذه اللحظة وخلال أكثر من ثلاثين عام ورغم تغير النظم وتغير القيادات وتنوع المشاكل لم يحدث فى دول غرب أوربا طيلة هذه الفترة أى صدام حقيقى دون الحديث عن صراعات عسكرية. فإذا انتقلنا إلى القارة الغربية حيث جامعة الدول العربية ترفرف على سياستها وتلم شمل نظمها لا نجد عام واحدا يمر دون صدام يصل فى أكثر الأحيان إلى حرب حقيقية. ولنتذكر فى هذه اللحظة وخلال الفترة التى أعقبت انتصارات رمضان، حرب الصحراء والصراعات الناشئة حولها ثم الحرب بين مصر وليبيا ثم الحرب اللبنانية والصدام بين سوريا ولبنان ثم الصدام الذى كاد أن يصير مسلحا بين سوريا والعراق. بل إن هذا الأخير أكثر مدعاة للتساؤل : دولتين كلا منهما تنتمى إلى منطقة إقليمية واحدة ومتجاورة ومن كل منهما نظام سياسى واحد ينبع من مفهوم حركى واحد وتؤمن بمبادئ واحدة. كوادره تعكس طبيعة اجتماعية واحدة وتأهيل حركى واحد، ومع ذلك فلم يكن بينهما وخلال فترة غير قصيرة سوى صراع عنيف مستمر سيطر على جميع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين. لماذا ؟ وكيف تفسر تلك الظاهرة ؟

رغم أن هذا ليس موضع تفسير ظاهرة التطور الوحدوى ولا موضع الدراسة لمفهوم الوحدة وخصائصه إلا أننا نستطيع أن نتعرض بإيجاز لأسباب الفرقة التى يعانى منها المجتمع العربى لأن هذه الفرقة هى أحد عناصر الواقع العربى الذى يعين علينا التفاعل معه.

أولا : القيادات الممارسة وخصائصها الطائفية.

ثانياً : اختفاء الوحدة الإدراكية على مستوى القيادات والطبقات المثقفة.
ثالثا : نقص وعدم وجود أيديولوجية وحدوية واضحة ومحددة.
رابعاً : البترول والمصالح البترولية.
خامسا : استغلال القوى الأجنبية لوضع التفرقة وتدعيم التمزق.

عن القيادات التى تحكم العالم العربى ورغم أ،ه قد يبدو لأول وهلة أن أغلبها يمثل حركات ثورية أو تعبير عن قوى جديدة، إلا أنه حتى واقع الآخر فإن أغلب هذه القيادات لا تعبر إلا عن المصالح الطائفية، أيضا القيادات العربية التى رفعتها حركات انقلابية والتى جاءت نتيجة انتفاضات سياسية حطمت القائم وكرست اوضاع جديدة لا تعبر سوى عن نظرات إقليمية محلية لا موضع فيها لأى شعور بالانتماء والوحدة العربية.

وإذا كانت هذه الظاهرة تملك مصادرها المختلفة وقد سبق ورأينا كيف أنها تعود إلى خصائص الواقع الإسلامى فى العالم العربى، إلا أن أحد العناصر المحددة لهاذ التمزق القيادى ينبع من عدم وجود الإدراك الواحد. الإدراك يعنى التصور بأوسع معانيه أو بعبارة أخرى يعنى المعرفة بالشئ أولا : ثم وضع الظاهرة موضع الإدراك موضعها من العالم الكلى الذى تنتمى إليه ثانيا، ثم تصور أسلوب التعامل مع الظاهرة ثالثا. إذا كان من الممكن تقبل اختلاف التصورات المتعلقة بأسلوب التعامل فإن المعرفة بالحد الأدنى من الوقائع والمعلومات المرتبطة بظواهر التعامل أمرا أساس لخلق الإرادة الواحدة أو على الأقل الإرادة المتماسكة. الإدراك الواحد بهذا المعنى ضرورة لازمة فى المجتمع المتماسك وتزداد خطورته عندما يتعين على ذلك المجتمع أن يواجه مشاكل خطيرة. القيادات العريقة لا تملك أى تجانس فى مدركاتها. ليس مرد ذلك فقط أن قسطا منها استقى مفاهيمه من ثقافات غربية ولكن السبب الأساس هو أن هذه القيادات فى أغلب الأحيان قيادات غير مثقفة، لم يقدر لها العلم ولا الخبرة. خلقتها الأحداث ودفعت بها قوى أجنبية لتخطى موجة الاستياء الجماهيرى فإذا بها فجأة فى مراكز القيادة. وهنا تبرز ظاهريتين جانبيتين : الأولى : وتعنينا على وجه الخصوص وهى المتعلقة بواجب الطبقات المثقفة : إن هذه القيادات الفكرية لم تؤدى فى أى مرحلة من مراحل التاريخ العربى المعاصر وظيفتها الحقيقية. لقد جعلت من صنعة الكفاية مهنة. وأضحت ابواقا تصفق للحاكم أيا كان لونه وأيا كانت شطحاته. توفيق الحكيم، عقب طه حسين ليست سوى نماذج صارخة. أليس الأول هو الذى عبد جمال عبد الناصر ليعود فيقذفه بجميع القاذورات ثم ليخرج علينا يسبح بحمد الزيارة إلى قلب إسرائيل ؟ نقص الأيديولوجية بدوره تعبير عن فشل الطبقات المثقفة فى أن تؤدى وظيفتها ويأتى البترول ليكمل هذا الإطار من التمزق : إن البترول يعنى ثروة مخفية غير متوقعة جاءت بلا أى جهد حقيقى.

المتتبع للظاهرة البترولية يلحظ ظاهرة غريبة فرضتها الطبيعة : إن البترول لم يبرز إلا فى المواقع غير الأهلة بالسكان وتجنب بعناية المناطق ذات الواقع الحضارى. السعودية والخليج العربى وليبيا تعبيرات واضحة. أقل وضوحا العراق والجزائر. كلك يلاحظ أن كل مجتمع بترولى يأتى وسط مجتمعين كلاهما غير

بترولى حيث يعانى الفقر المدقع وعدم القدرة الاقتصادية ليبيا بين تونس ومصر والجزائر بين تونس والمغرب والعراق إلى جوارها من ناحية سوريا ومن ناحية أخرى الأردن.

الكثير يتحدث عن الثورة البترولية ويتصور أن هذه الثروة البترولية قادرة على أن تحقق جميع الأهداف العربية : فهى أداة للوحدة وهى مصدر لتمويل عمليات التنمية وهى كذلك قادرة على أن تخلق الإطار الدولى لوضع حد للوجود الإسرائيلى أو على الأقل تقليص هذا الوجود وإعادته لوزنه الحقيقى، هى أداة لخلق الترابط فى الخارج وهى أداة للحصول على السلاح وليخلق الإرادة العربية من القوة العضوية اللازمة للمواجهة الكلية الشاملة وهى قادرة على أن تنقل التكنولوجيا إلى العالم العربى وأن تمكن بهذا المعنى من وضع حد لحالة التخلف الحضارى التى تعيشها الأمة العربية. على أن الواقع أن هذه النظرة وهذا التصور إنما يعكس نوعا من السذاجة أثبتته خبرة الأعوام الماضية. سوف نرى فيما بعد نتائج التوزيع الجغرافى للبترول بالصورة التى أشرنا إليها حيث الطبقة أبت إلا أن تخص بعض المناطق بتلك الثروة وأن تحرم منها مناطق أخرى بل وأن تحرم تلك المناطق الأكثر احتياجا للثروة البترولية.

ما هى علامات الخبرة التى نعيشها بخصوص الظاهرة البترولية فى المنطقة ؟ وكيف تخلق علاقة الارتباط والتبعية بين المتغير البترولى وخلق الإدارة العربية ؟

أول ما تلاحظه هو أن الثروة البترولية ارتبطت بنوع من السفه والتبذير الذى لم تعرفه الإنسانية حتى اليوم. لقد سبق أن ذكرنا بعض المظاهر وهى ليست سوى قطرة فى بحر ضخم من الإسفاف واللاشعور وعدم القدرة على فهم طبيعة التعامل الاقتصادى على المستوى القومى والجماعى.

نستطيع أن نقرأ فى تقرير لأحد البنوك هذه العبارة إن السفه والتضخم اكلا حوالى 30% من قيمة صادرات الدول النفطية منذ 1973 أى حوالى 90 مليار دولار " وحق التقدير إنما يسجل حقيقة دون مبالغة. بل إن الحقيقة قد تكون أكثر من ذلك. " إن حق السفه الذى يشير إليه التقرير المذكور إنما يتناول فقط الاتفاق الحكومى دون أن يتحدث عن ذلك المتعلق بالأفراد. لقد سمعنا عن ذلك المستثمر الذى اشترى سفينة فرنسية عاطلة وأنفق عليها عشرات الملايين بدعوى حبه للحضارة الفرنسية. وأولئك الذين يبنون ناطحات السحاب فى الكويت إنما يعبرون عن نموذج أخر من السعة جدير بأن يكون موضع تساؤل وحساب. تقدير ما أنفقه العرب من أموالهم وقوائضهم البترولية خلال فترة الأعوام الأربعة الأخيرة فقط فى حاجة إلى معهد متخصص رغم ذلك فلو اقتصرنا على تقييم نسبى وبكثير من التفاؤل والتسامح لما كان يقلى عن مائتى ميليار دولار سواء أخذ ذلك صورة الإسراف الجماعى أو الفردى أو اخذ صورة التبذير فيما لا موضع له دون الحديث عن تلك الأموال الطائلة التى أنفقت فيما لا موضع له باسم المعوقات والمساعدات الخارجية. الأموال الليبية التى تدفقت شمالا وجنوبا والأموال السعودية التى بدعوى مناهضة الشيوعية والتى انهارت على الدول السوداء تمثل فصلا أخر مستقل جدير بالمناقشة.

مما لا شك فيه أن بعض أوجه الاتفاق يجب الدفاع عنها. ولكن هناك فارق بين اتفقا بوعى واتفاق دون وعى أو بعبارة أدق التعامل الدولى بجي أن يكون قائما على أساس ما نسميه " استراتيجية التكلفة المتوازنة مع المنفعة" الفكرة الأساسية هى أن كل حركة تعنى اتفاق لقسط من الطاقة أو المقدرة وان هذه الطاقة أو المقدرة يجب أن يقابلها عائد أن لم يكن يمثل قسطا أكبر من القسط المبذول فعلى الأقل يتوازى معه كما أو كيفا أو كلاهما.

فهل هذا المتغير ادخل فى الاعتبار فى أى اتفاق صدر من البلاد البترولية. فى دولة الإمارات توجد أربعة محطات للإذاعة إلى جوار خمسة محطات أخرى فى الخليج. ورغم ذلك فقطر تنشئ محطة عاشرة سوق تكلفها ستة ملايين دولار. وكالات الأنباء التى تعمل من منطقة الخليج عددها أربع وكالات. وكالة أنباء الخليج على سبيل المثال تملك مقرا ومديرا ولم تصدر عنها حتى اليوم برقية واحدة تعبر عن وجود حقيقى. أيضا قطر قررت بناء مصنعا للصلب سوف يتكلف أربعمائة مليون دولار وسوف يعتمد على الحديد المستورد من البرازيل واستراليا. ويعلق على ذلك أحد الخبراء البريطانيين بقوله " إنه يشبه إقامة مزرعة لإنتاج البلح فى بريطانيا ولتصديره إلى الشرق الأوسط ". ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن قطر ليس فيها المادة الأولية الصالحة للتعامل مع هذا المصنع ولا تملك السوق القادر على استيعاب إنتاج ذلك المصنع ولا الخبرة الفنية القادرة على تشغيل المصنع. فلماذا اتخذ مثل ذلك القرار ؟

وهذا يقودنا إلى حقيقة المأساة البترولية التى تستطيع أن نلخصها فى متغيرات أربع يجب علينا أن تدخلها فى الاعتبار وعنه نتحدث عن مستقبل هذه المنطقة.

أولاً : ثروة بترولية ظهرت فجأة فى مواقع حيث لا يمكن استخدامها. أن الطاقة فى جميع مراحل التطور الإنسانى أدت إلى خلق صناعات بجوار مواقع اكتسابها : الفحم وكذلك البترول. نقل الطاقة مسافات بعيدة من موقع اكتشافها إلى موقع تصنيعها واستخدامها ظاهرة لم تعرفها الإنسانية إلى على سبيل الاستثناء. الثروة النفطية جاءت فقلبت هذه المعايير أحد أسباب هذا التطور إزاء ظاهرة النفط ينبع من طبيعة المواقع التى اكتشف فيها البترول : صحراء جرداء لا تعرف الحياة الحضرية ولا تملك أى مقومات للمجتمع الاستهلاكى. كان من الطبيعى أن تنقل تلك الطاقة البترولية إلى أقرب المناطق الصالحة لاستغلالها ولاستثمارها وبصفة خاصة عندما نتذكر أن الثورة البترولية ليست ملكا للبقعة التى وجدت فيها وإنما هى تعبير عن الملكية الجماعية للمنطقة التى تنتمى إليها هذه الحقائق أحيطت بالكثير من الغبار ودعم من تلك العملية الجهل القيادى وعدم الإدراك الفكرى. مصالح الدول المستعمرة ورغم أن هذا من الناحية الاقتصادية المجردة لعكس نوعا من الخطأ من التخطيط قام على أساس نقل الثروة البترولية من مواقع اكتشافها مئات الآلاف من الأميال لإخضاعها لعمليات التكرير والتصنيع فى مواقع أخرى لا تنتمى لا إلى الأرض التى اكتشفت فيها الثروة البترولية ولا إلى الإقليم الذى تنتمى إليه مواضع اكتشاف تلك الثروة. مصانع التكرير والصناعات البتروكيمياوية أنشئت فى أوربا

الغربية وبصفة خاصة فى بريطانيا وفرنسا وظلت البلاد العربية ولا تزال تستورد بترولها المكرر من خارج الأرض العربية. هذه السياسة التى كانت فى صالح الدول الاستعمارية لم يعد لها موضع اليوم. وإذا كانت هذه السياسة قد تقلصت جزئيا فإن المفاهيم الخفية المستترة خلفها لا تزال تتحكم فى عقليات المسؤولين عن استغلال البترول العربى.

فهم لا يؤمنون بأى ملكية جماعية ولا يعرفون معناها وهم يدعون المصالح المؤقتة السطحية الطائفية تسيطر على جميع تصوراتهم فى عملية الاستغلال للثروة النفطية.

ثانياً : ثروة بترولية حيث لا يمكن استغلالها وحيث أيضا لا توجد سوى مجتمعات نظرية بدائية ابتداءا من الطبقات المحكومة إلى الطبقات الحاكمة لا تستطيع إن تفهم كيفية استغلال تلك الثروة. إن ما حدث فى جميع مراحل الاستعمار الاقتصادى يتكرر فى العالم العربى. وكما كان يباع الخرز وكما كانت تقدم العقود المزيفة لقادة القبائل فى وسط أفريقيا مقابل العاج والثروات المعدنية فإن هذه الظاهرة تحدث اليوم بصورة مقنعة وبشكل أخر أكثر خطورة فى العالم العربى.

رأينا فى الرياض مشروعا لإقامة كلية بنات على الورق دفع ثمنا له ثلاثة ملايين ريال. والواقع أنه من الناحية الاجتماعية البحتة فإن الثروة التى تأتى دون جهد لا تكون موضع تقييم وتقدير. غنى الحرب قد ينفق الملايين لمجرد نزوة طارئة. كذلك فإن الثروة البترولية التى هبطت فجأة على مجتمع فطرى وبدائى لا يخرج عن تلك القاعدة. والمأساة الحقيقية فى العالم العربى هى أن هذه الظاهرة لا يقتصر على الطبقات المحكومة بل تتعداها إلى الطبقات الحاكمة. فإذا أضفنا إلى ذلك أن الحاكم هو الدولة وأن خزينة الدولة هى خزينة الحاكم لفهمنا عمق المأساة.

ثالثا : ومهما قيل عن عمق المأساة فلا يمكن أن يفهم أبعادها الحقيقية ألا المتتبع لتطور الظاهرة البترولية فى العالم العربى. إن فوائض الدول العربية. البترولية فى طبقها للاختفاء ويكفى أن نتذكر أنها فقط خلال الربع الثالث من العام الحالى انخفضت حوالى بمليونين من الدولارات فإذا أضفنا إلى ذلك أن البلاد العربية بدأت على الأقل البعض منها تستنفذ من رصيدها الذى كونته فى الأعوام السابقة وإذا أضفنا إلى ذلك حركة التضخم ثم بالوعة الإنفاق التى فتحت أفواهها ويستحيل سدها فى القريب العاجل لها لنا مدى ما يعنيه ذلك وبصفة خاصة عندما نتذكر أن الثروة البترولية ليست من قبيل الثروة الطبيعية التى تتجدد تلقائيا ورأينا أنها لابد وأن تستنفذ إن آجلا أم عاجلاً.

رابعاً : ثم تأتى القوى الأجنبية فتتولى التلاعب فى هذا الموقف لتحويله لصالحها. مما لا شك فيه أن الحضارة الأوربية والغربية تعيش على الثروة النفطية وأن أحد أسباب النهضة الصناعية التى عاصرتها دول السوق المشتركة عقب الحرب العالمية الثانية يدفع من الطاقة العربية التى حصلت عليها بأرخص الأثمان.

وهى اليوم الإرادة الرأسمالية الغربية والتى تتستر خلفها المصالح الأوربية والأمريكية المشتركة تعامل هذا الموقف بتخطيط ذكى أساسه استقالة تلك الثروة بشكل أو بآخر فى الجسد الاقتصادى الغربى. التضخم النقدى وتخفيض سعر

الدولار ليست سوى أساليب مقنعة مدروسة بعناية بقصد إجراء عملية تحويل فى مسارات شرايين الطاقة والقدرة المالية لتصب فى قلب واحد وهو الاقتصاد الغربى. يكمل من هذا الأداة أدوات أخرى جانبية تنبع جميعها من عدم قدرة القيادات العربية المسؤولة على فهم حقيقة التعامل الدولى.

وإذا كانت الجزائر تخرج نسبيا عن هذه القاعدة حيث لا تخضع لهذا التلاعب ألا يقدر محدود فإن الظاهرة تعم جميع البلاد البترولية العربية الأخرى بلا استثناء فضلا عن أننا يجب أن نتذكر أن الوزن الحقيقى للجزائر كدولة بترولية محدود الأهمية.

13- الثروة البترولية والأطماع الدولية :

الثروة البترولية وموضعها من ظاهرة الوحدة وكيف أنها قادت لأن تصير نقمة على العالم العربى لابد وأن تقودنا إلى الحقيقة الخامسة التى يتعين على القيادة المتعاملة مع الموقف فى منطقة الشرق الأوسط أن تلم بها الماما حقيقيا : التناقضات العربية إزاء ظاهرة الواحدة.

علينا لأن نفهم ذلك أن نبدأ فنحدد معنى كلمة تناقضات. عندما يثار هذا الاصطلاح تخرج علينا الأقلام المختلفة بدعوى أن هذا المفهوم يرتبط بالتقاليد الماركسية وأننا يجب أن ننظر دلالته وأن نحاول إقامة نظام فكرى للتناقضات يسمح بفهم حقيقة ما نقصده من هذه الكلمة. نموذج أخر لكيف إن الأيدلوجيا المستوردة لم تفعل سوى أن تخلق التشويش وتزرع السطحية الفكرية بدعوى الوضعية العلمية. مفهوم التناقضات ليس بالمفهوم الحديث وفقط بالماركسى. إن التناقضات فى أوسع معانيها لا تعنى سوى أن الخلاف فى المصالح الذى لا يسمح التوفيق بين المواقف لابد وأن يقود إلى تحديد مسارات مختلفة للحركة. مما لاشك فيه إن كل مفهوم وبصفة خاصة عندما يكون مفهم وبصفة خاصة عندما يكون متشابكا وعميقا مع الحياة له مستويات متعددة فى التحليل والتفسير. كذلك مفهوم التناقضات قد يؤخذ على أن منطلق أساس لتفسير الوجود الإنسانى والسياسى. بهذا المعنى تحدثت الفلسفة الكلاسيكية بل والدينية الكاثوليكية عن التناقض بين مدينة الإله ومدينة البشر. كذلك التناقضات قد تكون دائمة ومؤقتة وقد تكون فردية وجماعية ولكن الذى يعنينا من مفهوم التناقضات بهذا الخصوص هو مستوى التعامل إزاء المواقف المرتبطة بالوحدة. إن الوحدة تعنى التخلى عن قسط من الحرية وسواء وصف هذا التخلى بأنه تعميق للحرية الجماعية على حساب الحرية الفردية. أم أنه تعبير عن القدرة على التضحية من جانب الفرد إزاء ما هو أكثر عمومية وشمولا واستمرار، فإن الوحدة تعنى أن مجموعة الكيانات التى تتكون منها الظاهرة الوحدوية لابد وأن تقلص حدود نشاطها لحساب ذلك الكيان الأخر المعبر عن الوجود الوحدوى.

من هنا لابد وأن تبرز متناقضات أو تعارضات أو خلافات فى المصالح الوحدة بعبارة أخرى هى موقف يجب التعامل معه. والتعامل مع الموقف ينبع من متغيرات ثلاث مصالح من مدركات ثم قدرة على الحركة أى تعامل مع الموقف أيا كانت خصائصه لا يمكن أن يكون إلا حصيلة التفاعل بالتأثير والتأثر المتبادل المستمر بين هذه التغيرات الثلاث.

ولنضرب لذلك مثلاً :

ولنجعل هذا المثال الأول على المستوى الفردى لتبسيط المفاهيم.

طيب متخصص يملك مستشفى للولادة يواجه بدعوى لتنظيم النسل تتبناها الدولة. مصالحه الذاتية لاشك أنها تتعارض مع مبدأ تنظيم النسل لأن المستشفى الذى يملكه والذى تتوقف عليه قدراته الاقتصادية يمثل مصالح تتناقض مع المصالح الأخرى الجماعية المرتبطة بتحديد الإنجاب. كذلك فإن مدركاته والتى تنبع فى حقيقة الأمر من ثقافته من جانب ومصالحه من جانب آخر، حيث أن الإدراك يتلون بالواقع الاجتماعى والاقتصادى الذى يرتبط بالشخص موضع المناقشة تأتى فتكون المتغير الثانى الذى من حصيلة التفاعل مع المصالح ثم مع قدرة ذلك الطبيب على الحركة أى قدرته على تطويع مصالحه ومدركاته مع تلك الدعوة سواء بإدخال نواحى أخرى للنشاط فى مستشفى الولادة أو بتنويع نشاطه الشخصي أو بتقليص اعتماده على تلك المستشفيات يتبلور سلوك الطبيب إزاء موضوع تنظيم النسل.

ولننقل هذا النموذج إلى الواقع العربى بخصوص ظاهرة الوحدة ولنتصور إحدى القيادات ذات الدخل البترولى فى إحدى إمارات الخليج العربى وقد دعيت لأن تتعامل مع الظاهرة الوحدوية. المصالح لاشك من أنها تنبع من إمكانية استئثار ذلك المواطن بمصالحه البترولية وقدرته على التحكم فى دخله البترولى دون إمكانية أى مناقشة فى كيفية التعامل مع ذلك الدخل البترولى. لقد سبق أن ذكرنا أن الدخل الفردى يختلط بالدخل الجماعى من تلك الجماعات البدائية. كذلك فإن مدركات الأمير العربى لابد وأن تتحكم سواء فى فهمه لمصالحه أو فى فهمه لمضمون التعامل الوحدوى، حصيلة هذه المصالح والمدركات ثم القدرة على الحركة لابد وأن تتفاعل لتخلق السلوك- وهكذا كما أن المصالح عندما تقدم من منطلق الأنانية الفردية والمدركات عندما تخضع للتشويه الأجنبى الذى لا بد وأن يقوم الوحدة على أنها عبودية جديدة وليست ارتقاء فى سبيل حرية أكثر قوة وعمومية فإذا أضفنا إلى ذلك أن البدائية والفطرية تفى عدم القدرة على الحركة وأن الثروة الفجائية تزيد من تدعيم الشعور بالنقض الذى لابد فى تلك اللحظة أن يختفى وراء ستار شفاف من الاستعلاء الذى هو فن حقيقته ليس ألا قناع يغطى عدم الفاعلية الحركية، فماذا يمكن أن تكون حصيلة ذلك سوى اتخاذ مواقف الرفض للوحدة من حيث الباطن وأن عبر عن تلك المواقف وهذا يذكر مرة أخرى عدم الثقة فى الذات والنقص والتهلهل فى الشخصية القياسية بعبارات طنانة جوفاء حول الوحدة العربية والعمل العربى الموحد.

هذه التناقضات رغم ذلك فهى لا ترتبط إلا بالطبقات الحاكمة ولا تنبع إلا من خصائص الإرادة الحاكمة وهى لذلك التناقضات مؤقتة مصلحية قيادية. مما لا شك فيه أن هناك تناقضات فى المجتمع العربى لا تنبع من موقف القيادات إزاء ظاهرة الوحدة. فهناك أولا التناقضات الحضارية التى تتمركز حول مستوى الجماعات من حيث التعامل مع الحضارة العصرية. ولنقارن بين مجتمع كليتان وبصفة خاصة المجتمع البيروتى والتونسى والمصرى القاهرى من ناحية والمجتمعات المنتشرة فى شبه الجزيرة العربية أو فى الصعيد المصرى أو من جنوب ليبيا والجزائر من ناحية

أخرى. ثم هناك تناقضات نظامية حيث يستطيع أن نميز بين نماذج معقولة للتعامل السياسى تكاد الواحد منها يرفض الأخرى. النموذج السعودى الأبوى التقليدى فى مواجهة النماذج الغربية التقليدى لنقفز قفزة أخرى مع النماذج التقدمية الاشتراكية كالنظام الجزائرى أو الليبى أو المصرى حتى وقت قريب. ولكن الواقع أن جميع هذه التناقضات هى فى حقيقة الأمر تعبير عن مستويات مختلفة للتطور وهى أقطار تكون نسبية بالنسبة لجميع الوحدات السياسية محدودة فى جميع مستويات التعامل السياسى ضئيلة الفاعلية فى جميع أبعاد الحركة إزاء السلطة. ففينا على سبيل المثال تملك المجتمع المتقدم حضاريا والذى يكاد يككرنا بمجتمعات إيطاليا وفرنسا فى بيروت ولكن هناك أوضاع أخرى فى الجنوب لا تختلف كثيرا عن أوضاع مماثلة فى اليمن أو فى منطقة الخليج العربى وإذا كان المجتمع القاهرى يقدم نموذجا للتحرير الاجتماعى، فأين من ذلك النموذج نرى الوجه الفعلى على الطبقة الشرقية من النيل وذلك دون الحديث عن بدو الصحراء الغربية وفى أن مستوى يعيشون ؟ مستويات مختلفة ولكن يجب أن نفهم بدلالة نسبية ويجب أن نتذكر أنها فى طريقتها للاختفاء ولكن يجب أن نفهم بدلالة نسبية ويجب أن نتذكر أنها فى طريقها للاختفاء. أن آجلا أو عاجلا بسبب التطور المعاصر للمجتمعات الجماهيرية. أضف إلى ذلك أنه من حيث التعامل السياسى فجميع النظم السياسة القائمة تشترك فى حقيقة واحدة أكراه المواطن العربى وإخضاعه لعملية توجيه مقنعة تلعن إرادته وتمكن النظم القائمة من البقاء والاستقرار. إن الحاكم العربى لم يعرف بعد ولم يتعلم بعد من تقاليد آبائه وأجداده أن السلطة تمارس لخدمة الجماعة وأن سيد القوم خادمهم. لا نريد أن نبحث فى أسباب ذلك ولا أن نحدد المسؤولية التى قادت إلى مثل هذا الوضع ولكن هذه حقيقة قائمة يجب أن ندركها وإن نبنى خطط التعامل معها.

هذا التناقض من طبيعة المصالح التى تمثلها القيادات وحقيقة المدركات التى تنبع منها عملية التعامل مع الموقف مكان يمكن ألا أن يؤثر فى فاعلية القدرة الحركية التى تتمركز حولها عملية التعامل مع الصراع العربى الإسرائيلى الصراع العربى الإسرائيلى هو موقف وككل موقف كما سبق وذكرنا فإن ردود الفعل المرتبطة بذلك الموقف هى حصيلة عملية تفاعل حقيقية عميقة المدى بين المصالح والمدركات والقدرة الحركية. قد يبدو لأول وهلة إن هذا القول لابد وأن يعكس نوعا من عدم التجانس المنطقى مع وصف هذا الصراع بأنه مصيرى وهذا غير صحيح لان معنى كلمة مصيرى لابد وأن يختلف تبعا للمصالح والمدركات. ولماذا نذهب بعيدا فهذا الأحداث تتوالى أمام أعيننا ما هى أولا الغاية من الصراع العربى الإسرائيلى ؟ أن كل نظام سياسى سوف يدفع بتصور مختلف. فالبعض سوف يتحدث عن عملية ضبط لإسرائيل لمنعها من الاستفحال. الرئيس بورقية أعلن عن هذا التصور فى أكثر من مناسبة والذى معناه ببساطة قبول الأمر الواقع وعدم ترك هذا السرطان ينتشر ويمتد. حقيقة أهداف النظم المحيطة بإسرائيل وبصفة خاصة كلا النظامين السورى والمصرى عقب التغيرات السياسية التى ارتبطت بثورة جمال عبد الناصر وهو الدفاع عن الذات إزاء القدرة المتزايدة للقوة العسكرية الإسرائيلية صفقة السلاح المشهورة فى مصر لم تكن إلا نتيجة الاعتداء المعروفة

على منطقة غزة. إن ما يخيف هذه النظم ليس ما يمكن أن يتصوره المحلل العادى من تمسك بالحقوق العربية وإنما الخوف من احتمالات الضربة القوية التى لابد وأن تزعزع النظام ذاته. وهكذا نفسر لماذا ينبع ببساطة حديث السلام فى بعض الأحيان من بين هذه النظم التى عودتنا أقصى التطرف فى التعامل مع إسرائيل : إنه وسيلة اخرى لكبح جماح القيادات الصهيونية فى محاولات النيل من النظم بالقوة الأمر الذى يعيش تهديد الوجود الذاتى للقائمين على الحكم. ثم هناك القصور الثالث الذى يدور حول خلق التحلل سواء بتشجيع حركات الرفض الداخلية أو حركات العنف العربية النابعة من الأرض المحتلة أو من الإقليم المحيط بالأرض المحتلة أو المتجه إلى الإقليم الذى يخضع للإرادة الإسرائيلية. التصور الرابع والذى يمكن أن يكمل التصور الثالث يقوم على فكرة الاستئصال الكلى الشامل للدولة الإسرائيلية : لا تكفى الهزيمة ولا يكفى السعى نمو خلق التحلل ولا يكفى العزل سواء إقليميا أو دوليا وسواء حمل الطابع السياسى أو الاقتصادى أو جميعها فى آن واحد. بل لابد من إكراه اليهود ذو الأصل غير العربى أما أن يعود إلى أرض أجداده وإما أن يقطع عضويا وأما أن يسجن ليتحول شق أوسطيا. تصورات مختلفة كل مها لا يمكن ألا أن ينطلق من إطار حركى مختلف ومتميز. كل منها يملك مقوماته ويفرض أدواته فأين الإدراك العربى الواحد من هذه التصورات المختلفة ؟

مما لاشك فيه أن السؤال الذى يجب أن نطرحه بهذا الخصوص لابد أن ينبع من متغيرات دقيقة اكثر اتساعا من مجرد تعدد التصورات العربية. أن علينا أن نطوع التساؤل بالشكل التالى : ما هى القوى العربية وغير العربية التى من مصلحتها استمرار حالة الصراع بالوضع الحالى. وضع يتميز بالميوعة لا هو تعبير عن حالة سلم وتنظيم جماعى للمرافق الإقليمية ولا هو تعبير عن حالة صدام وسعى من خلال الالتحام القصوى للقضاء على هذه النتوءات المتعددة والتى لابد وأن تمنع من تحقيق التنمية فى المنطقة. مما لا شك فيه أن هناك قوى معينة تعنيها استمرار حالة الصراع بهذا الوضع : القوى الثورية اليسارية ذات الترابط الأيديولوجي مع روسيا والصين، القوى النابعة من ظاهرة الإرهاق الدولى والتى بدأت تنتشر بشكل أو بأخر فى العالم العربى، ثم النظم المتطرفة التى جعلت هدفها الأول هو قلب نظم أخرى عربية تناصرها العداء كالعراق بالنسبة لسوريا وليبيا بالنسبة لمصر، ثم قوى الأقليات التى فى جو الصراعات القومية تكتسب قوة ومتانة حيث تصير موضع الرد بل والصداقة، ثم القوى والمصالح البترولية التى وجدت فجأة وقد ارتفع سعر البترول واضحى سوق الطلب متضخما بازاء العرض وسوقه. إذ من مصلحتها لا أن يحدث حالة السلم الكاملة والحقيقة لأن هذا لابد وأ، يؤدى إلى اختفاء ولو نسبى لعنصر القلق إزاء احتمالات انقطاع البترول. وكذلك ليس فى صالحها أن تتحول المنطقة إلى دائرة قتال مع احتمالات لا فقط أوقات الضخ بل وتدمير الآبار ثم مجموعة من القوى المنتفعة لعمليات التبادل وبصفة خاصة أولئك الذين يوصفون بأنهم الوسطاء فى تجارة السلاح. جميع هذه القوى تمثل مصالح تقف من وضع حد لحالة التهنك الذى تعيشه المنطقة موقف التأييد والدفاع.

بل ونستطيع لو تابعنا التحليل أن نجد نماذج أخرى اكثر مدعاة للدهشة. فقفل قناة السويس على سبيل المثال أدى إلى خلق تناقضات بين الدول البترولية غرب قناة السويس والدول البترولية شرق قناة السويس. فالأولى لابد وأن تتحمل قسطا هاما من نفقات النقل نتيجة اضطرار السفن لأن تدور حول رأس الرجاء الصالح ولابد من أن ينتزع من عوائدها البترولية على عكس الدول الأخرى كليبيا والجزائر التى فوجئت بارتفاع حصيلتها من تلك العوائد كنتيجة لا مد بترولها لن يتحمل إلا قسطا ضئيلا من نفقات النقل بسبب قربها من الشواطئ الأوربية. ويزيد من تضخم هذه الظاهرة أن سعر البترول يتحدد على أساس مصطنع يدخل فى الاعتبار بخصوص تحديد متغيراته نفقات النقل ابتداءاً أما من منطقة الخليج أو من منطقة الخليج أو من جنوب الولايات المتحدة الأمريكية.

نموذج أخر للتناقضات يرتبط بمشكلة الاعتراف بالوجود الفلسطينى ككيان سياسى مستقل. هل تنشأ دولة باسم فلسطين ؟ أم تنطوى تحت الإدارة الأردنية ؟ المنطق السياسى يفوض تقبل كخطوة أولى أى عرض يعنى التميز الفلسطينى. لو قبلت إسرائيل فقط جعل غزة هى محور الوجود الفلسطينى والسماح لغزة بأن تكون مدينة حرة أو شبه حرة فإن هذا وحده خطوة إلى الأمام. ولكن الخلافات العربية كنتيجة وامتداد لمصالح مختلفة ومتناقضة ومتعارضة ومدركات لا تجانس ولا تناسق بينها لابد وأن تؤدى إلى تنوع فى المواقف. فالسعودية تخشى من كيان مستقل على حدودها يخضع للتعاليم وللأوامر الصادرة من موسكو وهى تعلم أن حدودها مفتوحة وأن إمكانيات التسلل إلى الداخل قائمة وهى فى حاجة إلى ضبط جميع العناصر اليسارية أو على الأقل ذات الميول غير المحافظة. والأردن تطمع فى تلك الأراضى الزراعية الخصبة التى تمثل بالنسبة لها مصدرا لا يستهان به من حيث التعامل الاقتصادى. ولكن هناك قوى أخرى فلسطينية.